


وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التدخل الأجنبي و دوره في إسقاط نظام القذافي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات مغاربية

إعداد الطالب:
زردومي علاء الدين

إشراف الدكتور:
لعجال أعجال محمد لمين

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د فرحاتي عمر	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
د. لعجال اعجال محمد لمين	أستاذ محاضر (أ)	جامعة بسكرة	مشرفا
أ.د جندلي عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مناقشا
د. بن صغير عبد العظيم	أستاذ محاضر (أ)	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2013/2012 الموافق لـ : 1435-1434 هـ

شكر و عرفان

إلى :

الأستاذ المشرف الدكتور لعجال أعجال محمد لمين، الذي وافق على تحمل مسؤولية الإشراف على هذا البحث وعلى تقبله للأخطاء بصدر رحب.

إلى كل أساتذة العلوم السياسية في قسم العلوم السياسية بجامعة محمد خيضر بسكرة، و كل أساتذتي في ما قبل التدرج.

إلى كل من ساعد في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد و أخص بالذكر:

الأستاذ و الأستاذة كربوسة، وزميلاتي في الدراسة، زينب فريح، يسرى أوشريف، أسماء قطاف تمام، حليمة السبتي.

شكر وتقدير خاص إلى كل أساتذتي في مرحلة ما بعد التدرج من جامعة بسكرة و من كل الجامعات الأخرى.

الطالب زردومي علاء الدين

الإهداء

إلى روح جدي وجدتي الطاهرتين ...

إلى روح أخي وصديقي المرحوم بن مشري عبد السلام

إلى من دعمني لمواصلة مشواري العلمي: أبي و أمي و إخوتي و عائلتي.

الطالب زردومي علاء الدين

الخطة الدراسة

مقدمة

<u>الفصل الأول</u> : الإطار النظري للتدخل الأجنبي.

المبحث الأول : مفهوم التدخل الأجنبي.

المطلب الأول : تعريف التدخل الأجنبي.

المطلب الثاني : علاقة التدخل الأجنبي بالمفاهيم المشابهة.

المطلب الثالث : مشروعية التدخل و مبدأ عدم التدخل.

المطلب الرابع :التطور التاريخي للتدخل الأجنبي.

المبحث الثاني : أنواع التدخل الأجنبي.

المطلب الأول : التدخل الأجنبي من حيث صور التدخل.

المطلب الثاني : التدخل الأجنبي من حيث شكل التدخل.

المطلب الثالث : التدخل الأجنبي من حيث دوافع التدخل.

المبحث الثالث : التدخل الأجنبي في منظورات العلاقات الدولية.

المطلب لأول : تحليل عملية التدخل في المنظور تعددي.

المطلب الثاني : تحليل عملية التدخل في المنظور واقعي.

المطلب الثالث : تحليل عملية التدخل في المنظور البنائي.

<u>الفصل الثاني</u> : المكانة التاريخية و الجيوستراتيجية لليبيا.

المبحث الأول : لمحة تاريخية عن ليبيا.

المطلب الأول : ملامح النظام اليبي قبل الإستعمار الإيطالي.

المطلب الثاني : ليبيا في فترة الإستعمار الإيطالي.

المطلب الثالث : ليبيا بعد الإستقلال و العهد الملكي.

بعد نهاية الحرب الباردة بإنهيار الإتحاد السوفياتي أخذ موضوع التدخل في شؤون الدول منحى جديدا تختلف فيه المبررات و الأسباب و حتى الوسائل عن تلك التي كانت تمارس في السابق، و التي كانت في الغالب تدخلات عسكرية بقصد الإحتلال أو إلحاق أجزاء من أقاليم الدول لصالح دول أخرى، مستندة في ذلك على ما تمتلك الدول من قوة في غياب القانون.

لكن التوجه الدولي في الوقت الحاضر اتخذ منحى التعاون بين الدول للقضاء على المشاكل التي تهدد البشرية أو الإنسانية، بما يكفل الاستقرار و الامن و السيادة للجميع، فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، عرف العالم تحولات جديدة في مسار العلاقات بين الدول ما سمح بإستخدام بعض الأساليب التدخلية الحديثة التي لم تكن معروفة من قبل، بالإضافة الى عودة التدخلات العسكرية المباشرة، ما جعل السيادة اليوم و مبدأ عدم التدخل من المفاهيم النسبية التي لا تعني التحكم المطلق من قبل الدولة على كامل أراضيها ومصيرها.

و ليبيا تعتبر من بين دول العالم التي إستردت سيادتها حديثا بعد الإستقلال، الذي قام على إثره نظام حكم ملكي أعتمد فيه على تكريس الحكم الفردي، وذلك بزعامة الملك إدريس السنوسي ما جعله يأخذ إتجاه مشابه لنظيره المغربي في المنطقة، وهذا ما جعله لا يدم طويلا إذ عرفت ليبيا إنقلابا على الحكم الملكي، وذلك من طرف مجموعة من ضباط الجيش في سنة 1969، لتعرف ليبيا توجها جديدا في الحكم، وتصبح ذات نظام جمهوري بعد عزل الملك، وعرفت فيما بعد بالجماهيرية العظمى، حيث برزت توجهات جديدة في طابع الحكم بآليات و مؤسسات جديدة ليس لها مثيل على المستوى العالمي مثل اللجان الشعبية و المؤتمرات الشعبية، وتم إجلاء القواعد الأجنبية في ليبيا ومنها القواعد البريطانية و الأمريكية و الفرنسية، لتبرز شخصية العقيد معمر القذافي كقائد ومحرر للبلاد، لتعرف التوجهات الجماهيرية بعد ذلك مجموعة من العداءات والخلافات مع الدول المجاورة و الدول الأجنبية في نفس الوقت مثل الحرب مع تشاد و خطابات القذافي المعادية للغرب، مما أدخل ليبيا في دوامة من المشاكل وخاصة مع الدول الأجنبية، و إعتبرت هذه الدول ليبيا ونظامها السياسي خطر وعدو لها في المنطقة، ما تولد عنه العديد من الأزمات، وساهم في تغيير السياسة الخارجية و الداخلية الليبية أكثر من مرة.

وقد مهدت عدت أحداث للتدخل و العمل على الإطاحة بنظام الحكم في ليبيا منها قضية لوكربي، المشروع النووي، و شخصية معمر القذافي المعادية للغرب،...الخ، و قد إستغلت الدول الغربية الاحداث التي وقعت في العديد من الدول العربية أو ما يسمى بالربيع العربي للإطاحة بنظام الحكم في

ليبيا، حيث قام النظام الليبي بقمع الإنتفاضة الشعبية المطالبة بالتغيير، و هذا ما أعطى المبرر لهذه الدول للتدخل كطرف ثالث في الأزمة، مما جعل الأحداث تأخذ إتجاه عنيفا أدى في نهاية المطاف إلى سقوط نظام معمر القذافي بمساعدة الدول الأجنبية للإنتفاضة عبر التدخل العسكري.

أهمية الموضوع :

تنبع أهمية هذه الدراسة في كونها يعالج أحدى أهم القضايا في العلاقات الدولية، و التي أحدثت الكثير من الجدل بين الباحثين و المحللين، و يمكن تبيان أهمية الموضوع من خلال:

- ❖ كون ليبيا وحدة من مجموعة إقليمية هي المغرب العربي، و أن الأحداث التي حدثت و تحدث في ليبيا ليست فقط خاصة بليبيا و تمسها هي فقط إنما تمس دول المنطقة ككل.
- ❖ كون النظام السياسي الليبي مخالف لجميع الأنظمة السياسية في المنطقة بل و العالم، مما يجعله يستحق الدراسة لفهم وتفسير العلاقة بين طبيعة النظام و أسباب التدخل.
- ❖ كون الأحداث في ليبيا كان للعامل والمؤثر الخارجي دور كبير فيها، و لعبت فيه الدول الكبرى أدوارا رئيسية، على عكس الدول المغاربية و العربية المجاورة لها، و ذلك من خلال الاستخدام الدولي للقوة العسكرية .

أسباب اختيار الموضوع :

أ/ <u>الأسباب الذاتية</u> :

- ❖ الرغبة والميول في دراسة التدخلات الأجنبية في دول العالم الثالث وخاصة دراسة الحالة الليبية، بإعتبار ليبيا تمثل قطر من أقطار المغرب العربي.
- ❖ الرغبة في دراسة النظام الليبي و شخصية العقيد معمر القذافي، التي أدت إلى تأزم الأزمة و دخولها مرحلة التدويل و التدخل.

ب / <u>الأسباب الموضوعية :</u>

- ❖ كون الدراسة جاءت في فترة ما يسمى بالربيع العربي الذي شهد سقوط العديد من الأنظمة الشمولية و الإستبدادية في المنطقة العربية بما في ذلك النظام الجماهيري في ليبيا .

❖ قلة الدراسات الأكاديمية التي تناولت التدخل الأجنبي في ليبيا وذلك لحداثة الموضوع و جديته.

❖ خصوصية الحالة الليبية وذلك لتعقيد المراحل التي مر بها التدخل الأجنبي والدور الذي لعبه الإعلام في تبرير التدخل الذي قام به الحلف الأطلسي في المنطقة، اضافة الى الاختلافات الكبيرة التي فتحها موضوع التدخل في ليبيا على الساحة الدولية و المحللين السياسيين.

أهداف الدراسة :

❖ تبيان و إبراز المفاهيم المتعلقة بالتدخل الأجنبي و تتبع المراحل التاريخية التي مر بها هذا المفهوم واهم المنظورات التي تناولت ظاهرة التدخل الأجنبي .
❖ الكشف عن العلاقة بين الأحداث و المتغيرات السياسية التي عرفها النظام السياسي في ليبيا و رصد المراحل التاريخية التي مر بها التدخل الأجنبي في ليبيا منذ قضية لوكاربي ودور الذي لعبته الأطراف الدولية في إسقاط نظام القذافي و تغذية الثوار الليبيين لتمرد ضد نظام العقيد .
❖ دراسة وتحليل طبيعة نظام الحكم في ليبيا و الخصوصية التي يتميز بها هذا النظام عن باقي الأنظمة وعلاقته مع الوحدات الدولية الإقليمية والعالمية
❖ الوصول من خلال الدراسة إلى وضع التصورات و السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام السياسي الليبي على ضوء المعطيات المتوفرة .

إشكالية الدراسة :

على ضوء ما سبق ذكره نطرح الإشكالية التالية :

❖ **كيف ساهمت الدول و القوى الاجنبية في اسقاط نظام معمر القذافي وتغيير النظام السياسي القائم في ليبيا ؟**

التساؤلات الفرعية :

و تندرج تحت الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية نذكر منها :

1 ما هو مفهوم التدخل الأجنبي في العلاقات الدولية ؟

2 هل التدخل الأجنبي في ليبيا كان نتيجة لتوفر مصالح وأهداف إستراتيجية أو هو رد فعل دولي لحماية قيم إنسانية وأخلاقية ؟

4 إلى أي مدى ساهم التدخل الأجنبي في تغذية الإحتجاجات في ليبيا وإسقاط نظام القذافي ؟

5 ما هو مستقبل النظام السياسي في ليبيا ما بعد القذافي ؟

فرضيات الدراسة:

إنطلاقا من الإشكالية التي سبق طرحها، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1 . إذا كان نظام العقيد معمر القذافي نظاما فرديا و قمعيا فإن ذلك سوف يؤدي إلى دخوله في أزمات تساهم في إنتشار الفوضى و إنتشار الممارسات التي تستدعي التدخل الخارجي.

2 . كلما كان التدخل في شؤون الدول الداخلية ذو طابع جماعي كلما أدى ذلك إلى غياب المصالح الفردية و تحقيق أهداف إنسانية.

3 . اذا كان التدخل الأجنبي في ليبيا يهدف إلى إسقاط النظام السياسي القائم فإن ذلك سيؤدي إلى دخول ليبيا في حالة فوضى و عدم إستقرار سياسي.

❖ المقاربة المنهجية :

اعتمدنا في هذه الدراسة على رابوع منهجي يتكون من المناهج التالية:

– منهج دراسة الحالة : و ذلك في الفصل الثالث من خلال دراسة التدخل الأجنبي في الحالة الليبية.

- المنهج الإحصائي: وذلك في الفصل الثاني من خلال التطرق إلى الإمكانات الإقتصادية التي تملكها ليبيا، و في الفصل الثالث من خلال التطرق إلى عدد القوات الأجنبية المشركة في العمليات و عدد الطلعات الجوية و الهجمات العسكرية المستخدمة في الحظر الجوي.
- المنهج الإستقرائي: وذلك من خلال إستقراء الأسباب السياسية للتدخل في ليبيا في الفصل الثالث، و محاولة تحديد و تبيان أهم السيناريوهات الممكنة الحدوث في ليبيا ما بعد القذافي.

- المنهج التاريخي: الذي إستخدمناه كمنهج مساعد من خلال رصد وتتبع التطورات التاريخية لمفهوم التدخل الدولي في الفصل الأول، والتطرق إلى مختلف التعريفات التدخل، وكذا من خلال تبيان التطور التاريخي الذي مر به النظام السياسي في ليبيا و أهم المحطات التاريخية التي عرفها.

كما قمنا بالإعتماد على مجموعة من الإقترابات النظرية إذا إستخدمنا الإقتراب المؤسساتي و النظمي في الفصل الثاني وذلك في دراستنا للنظام السياسي الليبي و التوجهات الخارجية له، كما إستخدمنا الإقتراب القانوني في الفصل الثالث من الدراسة من خلال التطرق إلى الأليات القانونية و القرارات الأممية التي قننت للعمل التدخلي.

أدبيات الدراسة:

رغم أن موضوع التدخل الأجنبي في ليبيا من المواضيع الجديدة، إلا أن موضوع التدخل من المواضيع التي درسها باحثوا العلوم السياسية و العلاقات الدولية ومن أبرز الدراسات التي أسست للموضوع :

1. محمد يعقوب عبد الرحمن ، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2004، إذ إستهدف الباحث في كتابه هذا دراسة أثر المتغيرات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة على مبدأي السيادة و عدم التدخل، و أكد على أن الوصول إلى السيادة المطلقة من المسائل الصعبة في ظل المتغيرات الراهنة في العلاقات الدولية، و وضح سعي الدول الكبرى و الولايات المتحدة الأمريكية لتوظيف التدخل في إطار سياستها الخارجية، وذلك لتحقيق مصالحها و الحصول على مكاسب سياسية، و يخلص الباحث في هذه الدراسة إلى أن التدخلات العسكرية و خاصة منها الإنسانية يجب أن تكون في إطار الأمم المتحدة ومن خلال مجلس الأمن أو تحت إشرافه المباشر.

2. عماد الدين عطا الله المحمد ، التدخل الإنساني في ضوء مبادئ و أحكام القانون الدولي العام ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 2007. حيث أشار الباحث في دراسته إلى الحالات التي تم فيها التدخل بإستخدام القوة العسكرية منذ الدولة العثمانية وصولا إلى كسوفو، ثم ينتقل إلى دراسة نظرية للتدخل الإنساني في القانون الدولي، و أشار الباحث في هذه الدراسة إلى أن التدخلات التي تم فيها القوة العسكرية الأحادية حملت معها مصالح سياسية، وهذه الدراسة تميز بين التدخلات ذات الأغراض

الإنسانية و المساعدات الإنسانية، إذ يحصر الباحث التدخلات الإنسانية في تلك التي تتم بشكل عسكري من أجل رفع الإنتهاكات و ضمان حقوق الإنسان.

3. ليلى نقولا الرحباني ، التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل، دمشق: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011، حيث بينت هذه الدراسة مسار التطور التاريخي لمفهوم التدخل و أسبابه وذرائعه في إطاره النظري و بالنسبة لمدارس العلاقات الدولية المختلفة، كما تم التطرق و الإشارة في هذه الدراسة إلى تطبيقات حالات التدخل العسكري منذ بداية التسعينات و خاصة منها التي حدثت بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001، مثل التدخل في العراق و جورجيا ودارفور، حيث ركز الباحث على تأثير النتائج التراكمية لمناقشات مجلس الأمن الدولي على تطور مفهوم التدخل، ووصل الباحث في نهاية الدراسة إلى السيناريوهات الممكنة لممارسة التدخل في المستقبل على ضوء فشل التدخلات الأمريكية و توجه إدارة الرئيس باراك اوباما إلى الإنسحاب من العراق و أفغانستان.

تبرير الخطة:

شملت درستنا ثلاث فصول رئيسية:

تضمن الفصل الأول الإطار النظري للتدخل الأجنبي حيث تطرقنا فيه لمفهوم التدخل الأجنبي و مختلف التعاريف القانونية و السياسية له و المفاهيم المشابهة له مثل الردع و التأثر و الحرب و العدوان، و التطور التاريخي للتدخل الأجنبي في العهود القديمة في اليونان وصولا إلى العالم المعاصر و الحديث، كما تطرقنا إلى أنواع التدخل الأجنبي سواء من حيث الصور (مباشر، غير مباشر) أو من حيث الشكل (فردي أو جماعي، صريح أو ضمني، سياسي أو دبلوماسي، عسكرية وغير ذلك من الأشكال) أو من حيث الدوافع (إيديولوجية، إقتصادية، عسكرية، إنسانية)، كما تطرقنا إلى شرعية التدخل و الأسانيد التي يتم من خلالها شرعنة التدخل و كذا مبدأ عدم التدخل و الأسس التي يقوم عليها هذا المبدأ، وصولا إلى المنظورات التي حللت التدخل الأجنبي في العلاقات الدولية بإختلاف توجهاتها و تفسيراتها للعملية التدخلية، وذلك من خلال دراسة المنظور التعددي و المنظور الواقعي و المنظور البنائي، وتفسير كل منظور للتدخل بصورة مغايرة إنطلاقا من معطيات معينة كدوافع و الأسباب و الأهداف.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى المكانة الجيوستراتيجية لليبيا، بحيث تم التركيز على الأحداث التاريخية التي رسمت ملامح النظام السياسي الليبي و خاصة في العهد الملكي الذي يعتبر الميلاد

الفعلي لأول دولة ليبية مستقلة بنظام حكم ملكي وراثي، إضافة إلى المقومات الجغرافية التي تملكها ليبيا من مساحة و تضاريس و الدور الذي تلعبه هذه المقومات في رسم الملامح الدولية الليبية و المقومات السكانية التي تعتبر عامل من عوامل التي تجعل ليبيا من الدول الجيدة في الناحية الإقتصادية، وصولا إلى المقومات الإقتصادية التي تملكها ليبيا سواء في الزراعة أو في الصناعة أو التجارة و السياحة، و دراسة النفط و موقعه في الإقتصاد الليبي، من خلال إبراز الدور الذي يلعبه النفط و الصناعات النفطية في الإقتصاد الليبي مما يجعل ليبيا من الدول النفطية و التي ترتكز بشكل أساسي على النفط في جميع معاملتها الإقتصادية إذ يلعب النفط دورا كبيرا في التعاملات الإقتصادية الدولية مما يجعل ليبيا مرصد للإستثمارات الأجنبية الضخمة في هذا المجال.

وفي الفصل الثالث و الأخير حولنا من خلال دراسة التدخل الدولي ودوره في تغيير النظام السياسي في ليبيا، تحليل التدخل الذي عرفته ليبيا من خلال التطرق إلى الدوافع و الأسباب للتدخل في ليبيا، سواء كانت تاريخية مثل أحداث لوكربي و المشروع النووي الليبي أو سياسية من خلال طبيعة النظام و مواجهة الأزمة، أو كانت هذه أسباب قانونية متعلقة بالقرارات الأممية و العربية و الأوربية، أو لأسباب إنسانية متعلقة بالإنتهاكات الإنسانية التي عرفها الشعب الليبي من خلال ممارسات النظام القمعية ضده، إضافة إلى الأسباب و الدوافع الإقتصادية التي يمثل فيها النفط و الثروة النفطية التي تملكها ليبيا المحرك و الدافع الأساسي لتحرك الدولي للتدخل في ليبيا من أجل الحفاظ على مصالحها الإقتصادية فيها، كما تطرقنا إلى طبيعة العملية التدخلية في ليبيا من خلال دراستنا للأطراف التدخل الأجنبي و الدور الذي لعبه الحلف الأطلسي في هذه العمليات و ذلك من خلال تتبع الأحداث و المراحل التاريخية التي مر بها التدخل الدولي في ليبيا و النتائج التي حققها هذا التدخل سواء في الجانب السياسي بإسقاط النظام أو الجانب الإقتصادي الذي كلف الدول المتدخلة و ليبيا العديد من الخسائر المدية و البشرية، وصولا في الأخير إلى سيناريوهات الدولة في ليبيا بعد القذافي، التي قمنا بتحديدها في ثلاث سيناريوهات أولها سيناريو الحرب الأهلية و التقسيم و الثاني هو سيناريو إستمرار المرحلة الإنتقالية و التدخل أما السيناريو الثالث فهو سيناريو قيام دولة القانون و الديمقراطية في ليبيا.

صعوبات الدراسة:

صعوبة الموضوع أساسا تكمن في كونه موضوع جديد، فقلة المراجع الأكاديمية عرقلت كثيرا عملية البحث، خاصة فيما يتعلق بالأهداف و المراحل التي مر بها التدخل الأجنبي في ليبيا، هذا في

مقابل العديد من الكتابات الغير واضحة التي تتناول الطروحات و الأراء الإيديولوجية التي لا تعبر إلى عن وجهات نظر أصحابها حول موضع الأزمة الليبية و التدخل الدولي في ليبيا، مما عرقل عملية البحث و جعل الباحث يجد صعوبة في إنتقاء الأفكار و المعلومات ذات المصداقية و العلمية البعيدة عن الذاتية و الإيديولوجية و الإعلامية.

كما أن الحصول على أرقام و إحصائيات دقيقة عن التدخل الأجنبي في ليبيا و دور الذي لعبته قوات حلف الأطلسي في إسقاط نظام العقيد معمر القذافي و الوقوف بموضوعية أمام الكثير من الأحداث جعل الباحث يجد صعوبة في التحليل العلمي و النقد البناء لمختلف الأراء أو الأفكار التي جاءت في الكتب أو المقالات .

تقديم:

يعد التدخل الأجنبي أو التدخل الدولي من المفاهيم و العمليات التي أثارت و ما زالت تثير الجدل الواسع، سواء في العلوم السياسية و العلاقات الدولية أو في العلوم القانونية، إذ يختلف العديد من الفقهاء و الباحثين و المدارس السياسية بين مؤيد و معارض لهذا العمل، و مما لاشك فيه أن وضع تعريف قانوني أو سياسي للتدخل ليس بالأمر السهل، و مرد ذلك أن هذا المفهوم من أكثر المفاهيم الصعبة التدقيق، و هو يمثل إنعكاسا لعلاقات القوة في النظام الدولي، ويتطلب البحث في التطور التاريخي له كمصطلح أو كعملية، إضافة إلى التدقيق في الجوانب و الصور الكثيرة التي تتخذها هذه العملية و المحركات و الدوافع التي قد تجعل الدول أو الأطراف من غير الدول تقوم به، هذا من جانب ومن جانب أخر كيف تقوم كل مدرسة من مدارس العلوم السياسية بتحليل هذا العمل و تفسيره، ومنه فالهدف الأساسي من هذا الفصل هو التطرق إلى مفهوم التدخل بإختلاف التعاريف و الإتجاهات التعريفية، و علاقة هذا المفهوم بالمفاهيم المشابهة له و مشروعيته و مبدأ عدم التدخل و تطوره التاريخي و أنواع التدخل و كيف قامت كل مدرسة من مدارس العلوم السياسية بدراسة هذا العملية .

المبحث الأول: مفهوم التدخل الاجنبي.

من مميزات السياسة العالمية التأرجح بين السلم و الصراع و الحرب، و هذا ينعكس على حقل العلاقات الدولية بإعتباره المسرح وفي نفس الوقت العلم الذي يدرس سلوكات و أفعال الدول، عبر الظواهر الدولية التي من بينها " التدخل الأجنبي" أو التدخل الدولي، و الذي يعتبر موضوع دراستنا، بحيث سنتطرق لهذا المصطلح عبر بعض التعاريف و المفاهيم المتعلقة به و تطوره كمفهوم و ممارسة .

المطلب الأول : تعريف التدخل الأجنبي.

يعتبر التدخل الأجنبي من بين المفاهيم في العلاقات الدولية التي تتميز بالتعقيد وعدم الإتفاق، وذلك لوجود العديد من الإختلافات في إستخدامه، و هذا ما يجعل من الصعب وضع تعريف محدد لمفهوم التدخل، والذي كثر إستخدامه خاصة بعد الحرب العالمية الثانية لوصف التفاعلات الدولية، و رغم قدم هذا المفهوم السياسي إلا انه لا يوجد إتفاق بين الباحثين والدارسين في العلاقات الدولية حول تحديد المقصود منه، إذ يرى البعض أن كل سلوك يصدر عن الوحدة السياسية يستهدف التأثير في البيئة الدولية يعتبر تدخلا، في حين يشترط البعض عنصر الإكراه ليوصف بكونه تدخلا، و نتيجة لذلك فسوف نتطرق إلى بعض التعاريف الخاصة بالتدخل الأجنبي كمحاولة للوقوف على تقريب هذا المفهوم لدى دارس العلوم السياسية، مبتدئين بالتعريف اللغوي و القانوني و مختلف أراء الكتاب حول هذا المفهوم كمايلي:

التعريف اللغوي:

التدخل مشتق من الكلمة اللاتينية Intervenir و التي تعني حسب Eppstein التموضع بين شيئين Interposition ويستعمل بمعنيين : معني سلبي Interference ليشير إلى الإعتداء و التعرض إلى شؤون الغير أو إغتصاب السيادة Usurpation of Sovereinty، و لمعنى إيجابي كالتوسط في الخصومات .[1]

[1] عز الدين حمايدي، دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص 10.

كما يعرف التدخل على أنه إقدام دولة على مساعدة دولة من أحد الفريقين المتصارعين في حرب أهلية دون إعتبار عملها دخولا في حالة حرب.[1]

أما اصطلاحا فيمكن التمييز بين نوعين :

- التعريف القانوني للتدخل: يعتمد أنصار هذا الإتجاه على عامل الشرعية في تعريفهم للتدخل، إذ يعرفه القاموس التطبيقي للقانون الإنساني أنه: "الفعل الذي تقوم به دولة بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى من خلال إنتهاك سيادتها"[2] ، وفي إطاره يمكن التميز بين إتجاهين:

_ الإتجاه الجامد : ينظر إلى التدخل على أنه سلوك غير قانوني، موجه لإنتهاك سيادة الدول نظرا لتعارضه مع المادة الثانية الفقرة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة، وفي هذا الإطار يرى Lauterpacht أن التدخل مصطلح تقني يشير إلى كل سلوك تقوم به دولة يمس إستقلال و سيادة دولة أخرى .[3]

أما Oppenhim فاعتبر أن جوهر التدخل هو الإكراه Compulsion، لذلك يعرفه "بأنه سلوك دكتاتوري تقوم به دولة في شؤون دولة أخرى لإرغامها على فعل معين". [4]

_ الإتجاه المرن : حاول البعض على غرار Stowell إعطاء تعريف أخر يشمل التدخلات الشرعية أو التي تتم في إطار هيئة الأمم المتحدة ، لذلك هم يرون أن التدخل بمفهومه الواسع أنه كل سلوك خارجي يستهدف الشؤون الداخلية للدول، قد يكون شرعيا أو غير شرعيا و قد يساهم في إثارة النزاعات الدولية، وتصعيدها كما قد يساهم في تسويتها . [5]

- التعريف السياسي للتدخل: يمكن التمييز بين العديد بين الإتجاهات في التعاريف السياسية لعملية التدخل وذلك بإختلاف نظرة كل مفكر لهذه العملية ومنه يمكن رصد العديد من التعاريف المختلفة في تفسيرها لتدخل ومن تعاريف التدخل نجد:

---

[1] عبد الوهاب الكيالي و آخرون، موسوعة السياسة، ج1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1985، ص 705.

[2] عبد الوهاب عمروش، "التدخل الإنساني و مصير الدولة الوطنية في افريقية:دراسة حالة الصومال 1992- 2005"، مذكرة ماجستير، كلية الإعلام و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 87.

[3] فؤاد جدو، "دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية أنموذج منظمة أطباء بلا حدود"،مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009-2010، ص 46.

[4] Lassa Oppenheim, Hersch Lauterpachat , International Law,Vol1, London: University of Edinburgh, 1967, P 305.

[5] عدي محمد رضا يونس، التدخل الهدام و القانون الدولي العام: دراسة مقارنة، بيروت: المؤسسة الحديثة للكتب، 2010، ص 20.

تعريف Kouchner Bernard بقوله " أن التدخل لا يمكن أن يقوم بسم دولة ولكن يجب أن يكون جماعيا، دون اللجوء إلى إستخدام القوة إلا عند الضرورة و أن العمليات القائمة بصفة منفردة و بدون رضا مجلس الأمن هي عمليات غير مشروعة".[1]

وهناك من يقول أن التدخل هو وصف للممارسة سلطة عامة من طرف دولة على أراضي دولة أخرى من دون موافقة هذه الأخيرة، وهكذا يصبح التدخل أكثر من مجرد تدخل في الأمور الداخلية ، ويهدف التدخل إلى إعادة إرساء الحكم المؤسسي، وعادة ما يتضمن هذا العمل القوة العسكرية ولكن ليس بالضرورة، وبإختصار تقوم دولة أو مجموعة من الدول بالتدخل لمصلحة المواطنين في دولة أخرى وغالبا ضد حكومة هذه الدولة و التدخل هو نقيض السيادة.[2]

ويعرفه شتروب " أنه تعرض دولة للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون أن يكون لهذا التعرض مع سند قانوني، بغرض إلزام الدولة المتدخل في أمرها على إتباع ما تمليها عليها في شان من شؤونها الخاصة .[3]

و عرفته انسكلوبيديا اينوفارسليس Encyclopaedias Universalis أنه "إعتراف المجتمع الدولي بأولوية هذا الحق على الشرعية الدولية ، كما أنه عملية للإقامة في دولة ضد إرادة حكومتها".[4]

ويرى الأستاذ Baxter Richard أن التدخل هو" كل إستخدام للقوة من جانب إحدى الدول ضد دولة أخرى لحماية رعايا هذه الأخيرة مما يتعرضون له من موت أو أخطار جسيمة، كما يمكن أن يستهدف فعل التدخل حماية رعايا الدولة التي تقوم بتنفيذه عن طريق ترحيلهم من الدولة التي يتعرضون على إقليمها لخطر الموت".[5]

وهناك من يعرف التدخل على أنه " العمل الهادف لإجبار الدولة على تقديم معالجة للإفراد المقيمين في إقليمها و المتوافقة مع المتطلبات الإنسانية، كما يمكن الحلول محلها لضمان تقديم كل ذلك لهم، ومنه

[1] Bernard Kouchener, Le Malheur des autres, Paris, Editions Odile Jacob, 1991, P 219 .

[2] مارتن غريفيثس، تيري اوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،2008،ص132.

[3] موسى موسى، "مشروعية التدخل السوري في لبنان و تداعياته"، مذكرة ماجستير، كلية القانون و السياسية، فرع القانون الدولي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص 39.

[4] ساسي بن علي، "المنظمات غير الحكومية الإنسانية من الدفاع عن حقوق الإنسان إلى التدخل"، مذكرة ماجستير، كلية الإعلام و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 125.

[5] إخلاص بن عبيد، "آليات مجلس الأمن في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص 71.

فان التدخل يرمز في نطاقه التقليدي، لتبرير الفعل العسكري المتخذ من قبل الدولة، لكنه أصبح مع الوقت وسيلة غير ودية لتسوية النزاعات.[1]

ويعرفه شارل روسو Charles Rousseau أنه عبارة "عن قيام دولة بتصرف بمقتضاه تتدخل هذه الدول في شؤون دولة أخرى بغرض إجبارها على تنفيذ أو عدم تنفيذ عمل ما، ويضيف بأن الدولة المتدخلة تتصرف في هذه الحالة كسلطة وتحاول فرض إرادتها، وذلك بممارسة الضغط بمختلف الأشكال، كالضغط السياسي و الإقتصادي و العسكري.[2]

كما يعرف كورفين Korvin التدخل أنه "إحلال دولة لسلطتها محل دولة أخرى، قصد تحقيق أثر قانوني لا تستطيع الدولة الأخيرة أو لا ترغب في تحقيقه".[3]

ويرى Maroi Bettati أن التدخل يمكن أن يحدث بوسائل أخرى غير إستخدام القوة المسلحة، ويرى أن التدخلات التي تحدث من قبل الأشخاص العاديين أو من قبل المؤسسات أو الشركات الخاصة أو من المنظمات الحكومية أو غير الحكومية لا ترقى إلى كونها تدخلا دوليا، إنما تعد مخالفات داخلية يتصدى لها القانون الداخلي للدولة.[4]

ويعرفه الغنيمي أنه " تعرض دولة لشؤون دولة أخرى بطريقة إستبدادية، وذلك بقصد الإبقاء على الأمور الراهنة أو تغيرها، ومثل هذا التدخل قد يحدث بحق أو بدون حق و لكنه في كافة الحالات يمس الإستقلال الخارجي أو السيادة الإقليمية للدولة المعنية، ولذلك فإنه يمثل أهمية كبيرة بالنسبة للوضع الدولي للدولة".[5]

إضافة إلى هذه التعاريف يمكن أيضا رصد عدد من الإتجاهات التعريفية التي تعرف وتدرس التدخل الأجنبي كل إتجاه من جانب معين ومن زاوية خاصة لتفسير ودراسة العملية التدخلية نذكر منها:

[1] عمر سعد الله، حل النزاعات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 190.
[2] فوزي اوصديق، مبدأ التدخل: لماذا وكيف؟، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 1999، ص234.
[3] إدريس بوكرا ، مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتب، 1990، ص 84.
[4] Mario Bettati, Le Droit D' ingérence : Mutation de l' ordre International, Paris : Editions Odile Jacob, 1996,P12.
[5] مفيد محمد شهاب، القانون الدولي العام، القاهرة: دار النهضة العربية، ط2، 1985، ص279.

1. الإتجاه الذي يرى أن التدخل عملية عنيفة غير مباشرة: إذ يرى هذا الإتجاه أن التدخلات أصبحت أكثر حدة بعد الحرب العالمية الثانية، مما جعلهم يرون أن التدخلات هي عملية عنيفة غير مباشرة « A Forcible Inférence » ، وذلك بإستعمال العقوبات و الضغوط من أجل تحقيق المصالح الوطنية ومن التعاريف التي عرف بها هذا الإتجاه التدخل تعريف هانس مورغانتو H-Morgenthau الذي يقول: "أن التدخل في شؤون الدول الأخرى يكون لتحقيق مصالح الدول المتدخلة على حساب الدول المتدخل فيها"، ويقول أيضا " أن التدخل عملية عنيفة وغير مباشرة متمثلة في الضغوطات و العقوبات التي تمارسها دولة معينة عند تدخلها في شؤون دولة اخرى "[1].

وقد أطلق ريتشارد ليتل R-Litle على توجهات مورغانتو إسم نظرية الدفع أو الاستجابة، (Push Theory)، و قد عرف التدخل على "أنه إستجابة دولة ما بدافع معين في شؤون دولة مفككة تعاني من فوضى في النظام وتأزم في النزاع الداخلي، مما يفرز ضرورة تدخل الوحدة الثالثة التي تهدف إلى تحويل مجرى النزاع لصالح الحليف الداخلي بمساعدته خارجيا"[2].

إضافة إلى تعريف مورغانتو و ليتل نجد تعريف مارتن وايت (Martin Wight) الذي يعرف التدخل على أنه : "عمل مباشر و عنيف على مستوى العلاقات الدولية ، لكنه لا يصل إلى درجة الحرب المعلنة بين دولتين أو أكثر ، لأن الحرب هي المرحلة القصوى في مثل هذا التفاعل ، وبهذا يكون التدخل سلوك يعتمد على التهديد بإستخدام القوة العسكرية إن لم يتم إستعمالها لتحقيق المصالح الوطنية للدولة المتدخلة"،[3]فحسب هذا التعريف فان Wight يعتقد أن الحرب هي الدرجة القصوى والمرحلة الأخير من هذا العمل التفاعلي، ويعتبران التدخل هو عملية قوية تحتوي على عنصر التهديد إن لم نقل القوة المادية الملموسة، و ذلك لإحتمال دخول في عملية التدخل المضاد• <<Contre Intervention » مما يسبب إعلان الحرب، و يعريفه جوزيف ناي (Joseph Nay) الذي يقول عنه أنه : "ممارسات خارجية تؤثر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة و هذا في معناه العام ، أما في معناه الضيق فيشير إلى التدخل بالقوة العسكرية في الشؤون الداخلية لدولة أخرى" [4].

---

[1] سالم برقوق، " تطور اشكالية مفهوم التدخل و عدم التدخل في العلاقات الدولية"، مذكرة ماجستير، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، جوان 1994، ص 15.

[2] معاوية عودة السوالقة، "التدخل العسكري الانساني"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، قسم القانون العام، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، القاهرة، 2009، ص 18.

[3] سالم برقوق، المرجع السابق، ص16.

• التدخل المضاد: المقصود به ان الدولة المتدخل فيها تستعين بدولة أخرى وهذا غالبا ما يؤدي إلى الحروب، وهذا النوع كان في ظل الثنائية القطبية و التنافس الأمريكي السوفياتي على مناطق النفوذ.

[4] محمد يعقوب عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2004، ص14.

ومنه فإن هذا الإتجاه يعتمد كثيرا في تعريفه للتدخل على أنه ككل سلوك خارجي تقوم به الدول لتحقيق مصالحها الخاصة كما أن كل من مورغانتو و وايت ينطلق في تحليله وتعريفه للتدخل على أساس مركزية النظام الدولي وهذه الفكرة تعتبر أساس وجوهر نظرية القوة.

2. الإتجاه الذي يرى أن التدخل له أشكال عديدة: ومن هنا ينطلق مفكرو هذا الإتجاه في تعريفهم للتدخل من درجة القمع المستعملة في التدخل، ومن التعريف التي قدمها هذا الإتجاه تعريف هدلي بول « Hedly Bull »، الذي يعتبر التدخل نتاجا منطقيا للطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، فبإمكان التدخل أن يكون عنيفا أو غير عنيف مفتوحا أو غير مفتوح وخفيا.[1]

ومن مفكري هذا الإتجاه أيضا ماكس بيلوف « Max Beloff » الذي يعرف التدخل على أنه "محاولة من طرف دولة واحدة للتأثير على التركيبة الداخلية و السلوك الخارجي لدولة أخرى بإستخدام درجات متباينة من القمع كنتيجة منطقية لطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، و لذلك يتخذ التدخل أشكال مختلفة تبعا لحالة الدولة المستهدفة و الأهداف المراد تحقيقها "[2]، ومنه فالتدخل حسب بيلوف قد يأخذ عدة أشكال كالحرب النفسية أو الحصار الإقتصادي أو الضغوط السياسية أو الدبلوماسية أو العدائية، و يكون التدخل العسكري المباشر أخر الحلول و الخيارات التي تقوم بإتخاذها الدول، ويرى ابيز Jm.Ypes أن التدخل هو "عبارة عن قيام دولة بالتعرض بسلطتها في شؤون دولة أخر، ويضيف بأن التدخل يمكن أن يتم في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة المتدخل فيها، ويأخذ صورة مباشرة أو غير مباشرة ويتم بإستعمال القوة أو من غير إستعمال القوة المادية بل بمجرد التهديد".[3]

3. الإتجاه الذي يرى أن التدخل يحدث نتيجة للتفكك: و تركز تعاريف باحثي هذا الإتجاه على أن التدخلات تحدث كنتيجة حتمية لتفكك و عدم الإنسجام النسبي في الدولة المستهدفة، و أول من تحدث عن هذا الإتجاه كان ثيوسيديدس إذ عرف التدخل على "أنه نتيجة حتمية لتناحر على السلطة، وذلك بإعتباره يؤدي إلى محاولة الأطراف المتصارعة الإستعانة بطرف خارجي لكي يعزز شروط الإنتصار"[4]، وهذا ما حدث في الحرب البيلوبونيزية.

---

[1] سالم برقوق، نفس المرجع، ص 17.
[2] محمد يعقوب عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 15.
[3] حسام احمد محمد هنداوي، التدخل الدولي الإنساني: دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي، القاهرة: دار النهضة العربية، 1996، ص 43.
[4] عدي محمد رضا يونس، المرجع السابق، ص 23.

وقد كانت نظرية السحب و الجذب من لب هذا الإتجاه التعريفي والتي جاء بها ريتشارد ليتل و الذي يعرف التدخل على أنه " يحدث عند إستجابة وحدة من وحدات السياسة الخارجية لدافع تدخلي في الدولة المتفككة، مما يستدعي تدخل عنصر ثالث لتحويل مجرى النزاع، فالحفاظ على العلاقات مع الطرف الداخلي يعبر عنه بإستجابة تدخلية في حين عدم الإستجابة وعدم التدخل يمثل الوقف في الحياد"[1].

ومنه فان التفكك هو أهم دافع للتدخل الأجنبي حسب تعريف كل من ليتل و ثيوسيديدس، فالتفكك يدل على أنه نتاج وضع متردي للمجتمع، مما يجعل كل طرف يحاول الإستعانة بطرف أجنبي في حالة التدخل وذلك، الإحداث التغيير أو تغليب كفة طرف على الطرف الأخر.

4. الإتجاه الذي يركز في تعريفه على العوامل الإقتصادية للتدخل: ونجد أن هذا الإتجاه تطرحه المدرسة الماركسية التي ترى أن التدخل هو نتيجة للتفاعل الغير متوازن بين الدول، و أن التدخل هو شكل من أشكال الإمبريالية و نوع من أنواع الإستعمار الجديد في ظل نظام دولي محدود الموارد ومنه فإن هذا الإتجاه يعرف التدخل أنه " نتاج للندرة في الموارد الذي يؤدي بالدول الرأس مالية إلى إستعماله كوسيلة للوصول إلى المصادر الإقتصادية في الدول الضعيفة تحت ذريعة المصالح العالمية، و أن كل ما هو خارج عن تحقيق مطالب الطبقة العاملة العالمية فهو نوع من أنواع الإستعمار الجديد الذي ترعاه و تقوم به الدول الإمبريالية"[2].

5. الإتجاه الذي يعرف التدخل على أنه عملية توازنية: وينطلق هذا الإتجاه في تعريفه للتدخل من منطلق المحافظة على توازن القوى كأساس بنيوي للنظام الدولي، ويرى هذا الإتجاه التعريفي أن التدخل قد يكون دفاعي أو يكون هجومي [3]، إذ يعرفه Leslie Enoton "أنه نتيجة حتمية لإنتهاك حقوق الإنسان و يكون بدرجات متعددة ومتفاوتة، و أنه بعد إستنفاذ كل الوسائل السلمية يمكن اللجوء إلى القوة المسلحة ضد الدول المارقة، والتي ينسب إليها أعمال القسوة و التعذيب بشكل تنتهك فيه حقوق مواطنيها الأساسية ويصدم الضمير الإنساني".[4]

من خلال تطرقنا إلى بعض التعاريف و الإتجاهات التعريفية للتدخل الأجنبي نخلص إلى أن التدخل الأجنبي و رغم الإتفاق على أنه فعل يترتب عليه فرض إرادة المتدخل على المتدخل عليه، وأنه قد

---

[1] ليلى نقولا الرحباني، التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل، دمشق: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011، ص 18.
[2] سالم برقوق، المرجع السابق، ص 17.
[3] نفس المرجع ، ص 18-19.
[4] عبد القادر بوراس، "نظرية السيادة المحدودة في حق أو واجب التدخل الإنساني"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، فرع القانون العام، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005، ص77.

يكون مشروعا وقد يكون غير مشروع إضافة إلى تعدد أنواعه و أهدافه و أسبابه و الأطراف التي تقوم به، إلا أنه يبقى من المفاهيم الغامضة وذلك لتغير الزمان والمكان و الوسائل المستخدمة في هذا الفعل و التغير المستمر للأوضاع الدولية.

المطلب الثاني: التدخل الأجنبي وعلاقته بالمفاهيم المشابهة.

تتشابك وتتداخل المفاهيم في العلاقات الدولية وذلك لكون العلوم السياسية والعلاقات الدولية من العلوم الحديثة، ومفهوم التدخل الأجنبي كغيره من المفاهيم في هذا الحقل يرتبط ويتداخل مع بعض المفاهيم الأخرى، ما يدعوا إلى القيام بتفسير دقيق لتحديد أوجه الاختلاف و التشابه بينه وبين بعض المصطلحات و المفاهيم التي تتداخل أو تختلف معه ومن بينها :

1. العلاقة بين التدخل الأجنبي و السيادة:

السيادة Sovereighty: يعود أصل هذا المصطلح السيادة إلى الكلمة اللاتينية Super anus وتعني السلطة العليا، كما تعني أيضا التحرر من سيطرة حكومة أجنبية لان الشعوب الحرة التي تملك السيادة هي تلك الشعوب التي لا تخضع لإرادة إي شعب.[1]

وتعد كلمة السيادة مرادفا لكلمة الإستقلال، فالسيادة هي صفة قانونية تمتاز بها الدولة بعد توفر عناصر أخرى كالإقليم و الشعب...، أما الاستقلال فهو حالة واقعية وتتجلى من خلال قيام الدولة بوظائفها في جميع الإختصاصات و الميادين، ومنه فإن الإستقلال هو نتيجة لتوفر السيادة فإذا غابت السيادة غاب الإستقلال عن الدولة.[2]

ويعرف C – Demalbreg السيادة أنها " صفة أو خاصية من خصائص السلطة العامة التي بموجبها لا ترضى بأي حال من الأحوال وجود سلطة أخرى فوقها " ويضيف دابان Dabin لتعريف كاري بالقول أن الدولة تكون ذات سيادة في مواجهة الأفراد و الجماعات الخاصة و العامة التي تعمل داخلها، فهي المجتمع السامي الذي يخضع له الأفراد و الجماعات.[3]

ويعرفها ليفرLefur أنها "صفة في الدولة تمكنها من عدم الإلتزام و التقيد، إلا بمحض إرادتها في حدود المبدأ الأعلى للقانون، و طبقا للهدف الجماعي الذي تأسست لتحقيقه"[4].

---

[1] حماد سلطان و آخرون، القانون الدولي العام، القاهرة: دار النهضة العربية، ط2، 1984، ص 97.
[2] علي إبراهيم، الحقوق و الواجبات الدولية في عالم متغير، القاهرة : دار النهضة العربية، 1997، ص 37.
[3] عبد القادر بوراس، المرجع السابق، ص14.
[4] سعيد بو شعير، القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة، ج1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2000، ص99 .

و السيادة كمفهوم تعني: قدرة الدولة الفعلية على رفض الإمتثال لأية سلطة تأتي من الخارج، ومن ثم قدرتها على تأكيد قدرتها في المجال الدولي بحرية كاملة، أما قانونيا فهي صفة من صفات الدولة وتتساوى جميع الدول في التمتع بها لكونها من خصائص الدولة الحديثة بصرف النظر عن قدرتها الفعلية عن ممارسة مظاهرها، إلا أن هناك دول تتمتع بالسيادة القانونية نتيجة إعتراف مجموعة من الدول وتتبادل معها التمثيل الدبلوماسي وتشترك في عضوية المنظمات الدولية، وفي نفس الوقت لا تعتبر هذه الدول ذات سيادة بالمفهوم السياسي.[1]

ويقصد بالدولة ذات السيادة ذلك المجتمع السياسي الذي تتجمع فيه لدى الهيئة الحاكمة كافة مظاهر السلطة من داخلية و خارجية، بحيث لا يعلو على سلطانها سلطان، وذلك لكونها لا تخضع لسلطة أعلى منها لا داخليا ولا خارجيا، و لها إستقلالها التام عن أية سلطة خارجية و برفضها الخضوع لأية جهة أو كيان دولي سواء كان دولة أو منظمة دولية.[2]

ويرى محمد العناني أنها: سلطة الدولة العليا على إقليمها و رعاياها و إستقلالها عن أي سلطة أجنبية، وبتوفرها تكون للدولة كامل الحرية في تنظيم سلطاتها، و أيضا الحرية في تبادل العلاقات مع غيرها وذلك على أساس من المساواة الكاملة.[3]

وبذلك فالسيادة لها شقان: شق داخلي ويتمثل في ذلك النطاق القانوني الداخلي و الذي يتجسد من خلال سلطاتها التشريعية و التنفيذية والقضائية و كذلك من خلال إختصاصها الإقليمي على كل من يوجد في إقليمها من مواطنين سوءا رعايا أو أجانب، ويقيدها ويوجهها في ذلك الدستور الذي وضعته بنفسها، أما الشق الخارجي والذي يتجسد في حريتها في إدارة شؤونها الخارجية و تحديد علاقتها بسائر الدول الأخرى، وتتقيد في ذلك بأحكام القانون الدولي لأن القانون الدولي يأمر بإحترام السيادة و عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى.[4]

ومنه فإن التدخل يلغي مبدأ السيادة، وذلك لكونه يتخطاها من خلال التدخل في شؤون الدول الداخلية وذلك باختلاف الأسباب و الذرائع الدولية، بهذا التجاوز لمبدأ السيادة تكون قد إنتهكت إستقلال الدولة المتدخل فيها، ولذلك فإن التدخل الأجنبي يتعارض مع مفهوم السيادة لكونه يحد من ممارسة الدولة

[1] محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت: الدار المصرية للطباعة و النشر، 1971، ص60.
[2] علي إبراهيم، المرجع السابق، ص34.
[3] إبراهيم محمد العناني، التنظيم الدولي: النظرية العامة، القاهرة: دار الفكر العربي،1982، ص 25.
[4] حسين حنفي عمر، التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان، القاهرة: دار النهضة العربية،2005، ص 28،29.

لجميع مظاهر سيادتها وصيانتها، أي منع أي تدخل خارجي في شؤونها أو ما يطلق عليه مبدأ عدم التدخل.•

2. علاقة التدخل الأجنبي بمبدأ الحياد:

الحياد La Neutralité : هو نظام قانوني خاص بتنظيم العلاقات بين الدول المتحاربة و الدول التي تختار البقاء بعيد عن الدخول في معترك النزاع الدائر بين هذه الدول، وهو و ضعية تريد من خلالها الدول الحفاظ على علاقاتها السلمية مع جميع الدول الأخرى سواء كانت قريبة أو بعيدة، وهذه الحالة المبدأ يمكن أن يكون لمدة زمنية مؤقتة ا وان يكون حالة دائمة تلتزم به الدولة أو الدول التي تتقيد به، و الحياد من المبادئ التي تكفل من خلالها احترام السيادة و الاستقلال الوطني.[1]

و من خلال هذا التعريف فإن التدخل الأجنبي و مبدأ الحياد هما يمثلان المتناقضان، فالحياد يشير إلى السلوك الدبلوماسي الذي تلجئ إليه الوحدات السياسية لإثبات أنها غير معنية بالنزاع القائم بين دولتين أو قوتين أو أكثر، في حين أن التدخل هو عمل تقوم به دولة أو مجموعة من الدول إتجاه دولة أخرى وذلك لأسباب وأهداف معينة، و لا يستوجب ذلك وجود نزاع في دولة أو بين دولتين لكي يتم التدخل، ويكون المبدأ القانوني في هذه الحالة هو مبدأ عدم التدخل لا مبدأ الحياد، وتمثل التدخلات الدولية اكبر العوائق التي تواجه مبدأ الحياد وتتعارض معه، إذ تلجا إليه الدول الضعيفة لتجنب أطماع الدول الكبرى، إلا أن هناك العديد من الحالات التي تم فيها التدخل في دول في ظل هذا المبدأ ولم يتم إحترامه.

3. التدخل الأجنبي و علاقته بمفهوم الردع:

الردع Deterrence: هو مفهوم من المفاهيم العسكرية و الإستراتيجية القائمة على التهديد بالعقاب، و الردع هو عكس المقاومة و الدفاع، فالدفاع و المقاومة مفهومان يرتكزان على القدرة العسكرية لا على النية فقط كما هو الحال في الردع الذي يقوم على التهديد بفرض العقوبات، فقبل القيام بأي هجوم أجنبي يجدر بالقوات العسكرية أن تردع الهجوم، فان لم يتم الردع تكون تلك القوة مستعدة للمقاومة

• مبدأ عدم التدخل: Non Intervention هو أساس تقوم عليه التعاملات والتفاعلات الدولية التي تقضي بتقييد سلوكات وأفعال الدول من ارتكاب ما هو منافي أو يمس بسيادة أي دولة أخرى.

[1] عبد المنعم ماهر يونس، استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية، الإسكندرية: المكتبة المصرية للطباعة والنشر و التوزيع، 2004، ص404.

للإعتداء والتدخل العسكري بالقوة، وقد ظهر مفهوم "الردع النووي"• كمصطلح جديد في العلاقات الدولية في فترة الحرب الباردة.[1]

من خلال التطرق إلى مفهوم الردع فإن الردع هو عكس التدخل، إذ انه هو عبارة عن ذلك المنبه أو الجرس الذي يدق ويرن كلما حاولت دولة أو مجموعة من الدول التدخل في شؤون الدولة المعنية الخاصة، أو التهديد أو إستخدام القوة العسكرية ضدها، وبذلك فان الردع و المقاومة هما في مواجهة التدخل، ولكن الردع هو الخطوة الأولية في المقاومة للتدخل الذي يلوح من خلاله باستخدام القوة في مقابل القوة في حالة التدخل العسكري المباشر، ومنه فان الردع وسيلة من الوسائل التي تستخدمها الدول لمواجهة أو إبعاد أي خطر خارجي يهدد أمنها الداخلي سواء كان تدخلا أو غير ذلك، و لكن هذه الوسيلة أو الآلية التي يتم من خلالها تجنب التدخل لا تملكها جميع الدول بل هي تستخدم من الدول التي تملك قوة عسكرية تأهلها لاستخدامها.

4. التدخل الأجنبي و علاقته بمفهوم التأثير:

التأثير L'influence : يتم و يمارس عن طريق الوسائل السلمية و الدبلوماسية، وهو من الأشكال المستترة للضغط السياسي[2]، و لا يستدعي تحقيق أهداف التأثير الوجود المادي أو التغلغل الجغرافي داخل إقليم ما بواسطة القوة، بل بوسائل غير عنيفة وقد تكون خفية وغير معلنة كالمخابرات و التجسس و حتى على وسائل الإعلام ونشر الدعاية وزيادة الضغط.[3]

إنطلاق من هذا فان التأثير هو مرحلة من المراحل التي يمكن أن تتطور لكي تصل إلى التدخل إذا توفرت الشروط والأسباب للتدخل، فكما تمت الإشارة سابقا فالتدخل لا تستبعد فيه إمكانية استخدام القوة المادية، ولكن التأثير لا تتوفر فيه هذه الآلية بإعتباره وسيلة وفي نفس الوقت غاية ضمن الدائرة التدخلية، فالتأثير قد ينشئ نوعين من العلاقات إما تعاونية و إما تصادمية وذلك على أساس معادلة رابطها يكون مدى التورط و العلاقة التعاونية قد تدوم فلا ينتج عنها تدخل وقد لا تدوم ويحدث العكس، ومنه فإن التورط هو النقطة الرابطة و في نفس الوقت الفاصلة بين التدخل و التأثير.

• الردع النووي: مفهوم من المفاهيم الإستراتيجية المستخدمة في الميدان العسكري، وقد ظهر هذا المفهوم في ظل انتشار الأسلحة النووية و انقسام العالم إلى قسمين شيوعي و راس مالي على راس كل اتجاه قوة نووية مما يقرب احتمالات الحرب النووية، ولذلك فان هذا المفهوم يعني التهديد باستخدام القوة إذا ما حاول طرف من الأطراف استخدام القوة النووية ضد الطرف الثاني، وذلك بما يعرف أيضا بالدرع الصاروخية.

[1] مارتن غريفيثس، تيري اوكالاهان، المرجع السابق، ص239.

[2] سالم برقوق، المرجع السابق، ص 25.

[3] مريم دماغ، "اشكالية التدخل في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة دراسة مقارنة للتدخل الامريكي في كل من: كردستان العراق 1991 و الصومال 1992"،مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2009-2010، ص 15.

5. التدخل الأجنبي وعلاقته بمفهوم الحرب :

أ. الحرب War: تعني الحرب إستخدام القوة المسلحة في نزاع ما، ومن أنواع الحروب نجد الحروب الداخلية أو ذات الطابع الداخلي كالحروب الأهلية و الحروب الخارجية كالحروب الحدودية و الإيديولوجية والدينية...، ويرجع بعض المفكرون أن الأسباب الكامنة وراء الحروب ترجع إلى العوامل السياسية، و الإقتصادية، و الإجتماعية، و النفسية، داخليا وفي هيكلة السلطة و التحالفات في النظام العالمي، ويرجع بعض المفكرين الحروب إلى الدول الإستبدادية و الدكتاتورية التي تميل إلى العنف على عكس الدول الديمقراطية الليبرالية التي تكون مسالمة بطبعها[1]، في حين يرى البعض أن الحروب هي نتاج لنزعات الدول الرأس مالية التوسعية، أما إدارة الحروب في يومنا هذا ترى أن الحروب وخاصة في الدول التي تعيش حالة من التفكك سواء في إفريقيا أو غيرها من دول العالم الثالث بالتحديد هي نتيجة لمجرد أنها سبيل للوصول إلى السلطة و السيطرة على الثروات[2].

من خلال هذا التعريف للحرب فإن الحرب ذات شقين، الشق الأول يكون ذو معنى وقتي أي أنه مرتبط بفترة زمنية معينة و لأغراض و أهداف محددة ، بمعنى أنه عمل عسكري تقوم به دولة ضد دولة أخرى، أو مجموعة داخلية ضد أخرى أو ضد الحكومة الداخلية ونتائجه تكون إما سلبية أو إيجابية و لا تترتب عنه أعمال تدخلية، فالحرب هنا ليس لها علاقة بالعمل التدخلي و ليس لها أغراض تدخلية، أما الشق الثاني منه الحرب تكون في حد ذاتها تدخلا في شكلها العسكري أو أنها تستدعي التدخل الخارجي، وخاصة في حالة الحروب الأهلية الدامية التي تستدعي تدخل طرف ثالث لفظ النزاع الذي ترتبت عنه حرب أهلية، ومنه يكون التدخل تابع للحرب وحل لوقفها.

ب. الحرب العادلة The Just War : ظهر هذا المفهوم في عهد الإمبراطورية الرومانية التي كانت مترامية الأطراف وغالبا ما تتعرض إلى هجومات واعتداءات وغيرها من الأفعال المعادية لها وتمس بسلطتها الإقليمية، مما جعلها تضفي صفة العدالة على الحروب التي ترد بها على الإعتداءات التي تتعرض لها، ومنه فإن الحرب العادلة يتم إصدارها من طرف سلطة مختصة و ذلك لتحقيق هدف شرعي كالرد على هجوم مفاجئ أو دفع العدوان، ويقول سان أوغستين Saint Augustin " أن الحرب العادلة تستمد شرعيتها من العرف ولها أهداف تأتي بعد إستنزاف جميع الوسائل السلمية الغير

[1] Kalevi J_Holsti, Peace and War: Armed Conflicts and International Order, New York: Cambridge University Press, 1991, P 133.

[2] مارتن غريفيثس، تيري اوكالاهان، المرجع السابق، ص 167-168.

عدائية وهي تسعى إلى دفع العدو ورد الظلم و إسترجاع ما هو حق مهضوم وضمان مصالح"[1]، و تقوم الحرب العادلة على عدة مبادئ منها[2]:

– القضية العادلة: مثل الدفاع عن النفس ضد أفعال عدائية لا مبرر لها و هذا أيضا ما يمثل أساس نظرية الأمن الجماعي•.

– السلطة الشرعية: وذلك يشير إلى حكومة دولة ذات سيادة تملك دون سواها السلطة في أن تلزم مواطنيها بالحرب.

– النيات الصائبة: فليس الثأر سببا أخلاقيا مقبولا لتشن على أساسه الحرب، وبذلك تركز على القواعد التي تحمي غير المحاربين، ومعاملة أسرى الحرب معاملة حسنة.

– التمييز: يقوم على حماية المواطنين غير المقاتلين، وتقسيم المقاتلين إلى قسمين حسب الوظيفة و الطبقة مثل: رجال الدين ورجال الجيش، الطبيب و العسكري بلباس عسكري...

– التصريح العلني: وذلك بعرض أسباب الحرب وإعلام مواطني الدولة بأسباب اللجوء إلى السلاح.

– التناسب: أي تبرير اللجوء إلى الحرب، وشرح الأسباب و الذرائع، واحترام قانون الحرب.

– الملاذ الأخير: يقر هذا المبدأ بعواقب الحرب المدمرة، الأمر الذي يستدعي اللجوء و الإستعانة بالمفاوضات و التسوية و العقوبات الإقتصادية...، إذا أمكن قبل اللجوء إلى الحرب .

– الأمل بالنجاح المعقول: إذ لا يجوز للدولة أن تفرط في حياة مواطنيها و ممتلكاتهم في مساعي لا طائل منها.

ومنه فإن الحرب العادلة الغاية منها إرجاع العلاقات السلمية بين الدول، وذلك من خلال إقرار مبدأ الحق، و لا يكون ذلك بإستخدام وسائل عنيفة إلا إن إستدعت الضرورة، أي بإستخدام وسائل سلمية، وكذلك التدخل تستخدم فيه الدول الوسائل السلمية لكنها لا تستبعد فيه إستخدام الوسائل العنيفة و القوة العسكرية، ولكن التدخل الأجنبي قد يستخدم القوة و العنف حتى دون وجود مبرر عادل لإستخدامها، وذلك إن إستثنينا الحالات التي تم من خلالها التدخل لحماية حقوق الإنسان ولإغراض إنسانية و أخلاقية، وبذلك فإن كلا من التدخل الأجنبي و الحرب العادلة هما مفهومان وفعلان في العلاقات الدولية

[1] Frederick H_Russell, The Just War in the Middle Age, London: Cambridge University Press, 1975, P 18.

[2] مارتن غريفيثس، تيري اوكالاهان، نفس المرجع، ص 174- 176.

• الأمن الجماعي: هو وسيلة من الوسائل التي تستخدم للحفاظ على السلام بين الدول، ويعتمد هذا المفهوم على آليات ذات ركيزة قانونية صممت لمنع أي دولة من الاعتداء على أخرى وقمعه إن حدث، و التنظيم الدبلوماسي و القانوني الخاص بالأمن الجماعي يقع في منتصف المسافة بين توازن قوى منعدم وحكومة عالمية، ويمكن اختزال المبدأ الأساسي لهذا المفهوم في جملة: الفرد في سبيل الجميع و الجميع في سبيل الفرد.

يشتركان في العديد من النقاط ولهما هدف أساسي إذ يسعى كل منهما إلى ترسيخه ألا وهو محاولة تبرير العمل الذي نتج عنه اللجوء إلى استخدام القوة.

ج. الحرب الوقائية و الإستباقية Préventive and Pre-enptive War :

يعتبر مفهوم الحرب الوقائية وكذا الحرب الإستباقية من المفاهيم الجديدة، وهما يرتبطان ببعضهما من حيث النشأة والأهداف و الإستراتيجية، ولكن يختلفان من حيث طريقة التنفيذ، وقد جاء هذان المفهومان في أجندة السياسة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية وذلك بعد تغير مفهوم الردع و إستبدال العدو الإشتراكي بالإرهاب[1]، وهما يعنيان الهجوم بدل الدفاع و تشن الحرب الإستباقية عند توفر القناعة بإن الهجوم متوقع بشكل حتمي، أما الحرب الوقائية فتعتمد على إفتراض أن العدو سيبدأ الحرب في المستقبل القريب وأن الحرب ستكون ملائمة جدا للطرف الذي سيباشر العمليات الحربية أولا، وقد حددت لهاتين الإستراتيجيتين الحربيتين الجديدتين هدفين رئيسين هما[2]:

- الحرب على الإرهاب ومكافحته في جميع دول العالم التي تحتضنه وتحميه بجميع أشكاله.
- و الحد من التسلح و إنتشار أسلحة الدمار الشامل.

ولذلك فإن الحروب الإستباقية والوقائية تسمح للدول التي تستخدمها كإستراتيجية عسكرية بالتمركز في جميع المناطق التي تشهد توتر وتأسيس شبكة عالمية لمكافحة الإرهاب[3].

ومنه فإن الحرب الوقائية و الإستباقية هي حروب ذات أبعاد إستراتيجية و طبيعة تكتيكية و تأخذ شكل عسكري بحت وتسعى إلى تفادي أي خطر محتمل بهجوم عسكري، وذلك على عكس التدخل الذي ليس له هدف عسكري فقط بل له أهداف عديدة في جميع المجالات السياسية والإقتصادية و العسكرية...، كما أن التدخل العسكري يبرز دوره في الساحة الدولية في الأوقات والظروف الغير سلمية، أما في الظروف السلمية فالتدخل يأخذ الطرق والسبل السلمية، وذلك ما هو مخالف للحرب الوقائية و الإستباقية التي لا تبرز إلا في ساحة المعركة كإستراتيجية تستخدمها الهيئات العسكرية، ولكن مع كل هذا فإن التدخل و الحرب الإستباقية و الوقائية يلتقون، وذلك لكون التدخل قد يكون مبني على تخمينات مما يجعله شبيها بحرب إستباقية أو وقائية، و خاصة عند حدوث التدخل ضد أنظمة دكتاتورية غير ديمقراطية حسب المعايير الليبرالية، مما يجعلها قد تهدد السلام العالمي والسلام

---

[1] دومينيكو لوسوردو، "الحرب الوقائية الولاء لأمريكا ومعاداتها:رؤية أوربية"، المجلة العربية للدراسات الدولية، المجلد الثامن، العدد الثاني، ربيع 2004، ص 51.

[2] محمد سعيد طالب، الثقافة و التنمية المستقلة في عصر العولمة، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005،ص 94.

[3] أنور بن مجد عشقي، الإستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة ، ابوظبي: مركز الخليج للأبحاث،2005، ص 11.

الديمقراطي، ووجه الشبه هنا يكمن في التدخلات ذات الطابع العسكري العنيف الذي تتعرض له هذه الأنظمة وذلك قد يسمى بالحرب الإستباقية و الوقائية، كما حدث في العراق في 2003.

6. التدخل الأجنبي وعلاقته بالعدوان :

العدوانAgression: يعتبر مفهوم العدوان من المفاهيم الغير متفق على صيغة تعريفية واحدة له وذلك لتعقيده ومن التعاريف التي عرف بها نذكر:

تعريف بلا Pella الذي يقول "أنه كل لجوء إلى القوة من قبل جماعة دولية، فيما عدا حالتي الدفاع الشرعي و المساهمة في عمل مشترك تعتبره الأمم المتحدة مشروعا".[1]

ويعرفه ألفاروAlfaro "أنه كل إستخدام للقوة أو التهديد بها من قبل دولة أو مجموعة دول أو حكومة أو عدة حكومات ضد أقاليم و شعوب الدول الأخرى أو الحكومات، أيا كانت الصورة أو السبب أو الغرض المقصود من العدوان".[2]

ومنه فإن العدوان هو إستخدام للقوة المسلحة من جانب أحد الدول ضد السيادة أو السلامة الإقليمية أو لإستقلال السياسي لدولة أخرى يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة.[3]

وهناك العديد من التصنيفات للعدوان نذكر منها[4]:

– العدوان الداخلي: وهو يحدث داخل الدولة الواحدة و يرجعه بعض الباحثين والفقهاء في القانون إلى عدم الإستقرار السياسي، فنجد عدوان إما بشكل أفقي أو بشكل عمودي وذلك ضمن نظام سياسي معين تقوم فيه السلطة بالإعتداء على الأفراد أو الجماعات أو العكس، أي الجماعات أو الأفراد على السلطة في شكل الإنقلابات مثلا، وقد يكون ذلك على مستوى الأفراد والجماعات فيما بينها وهذا النوع من العدوان غالبا ما يؤدي إلى إندلاع الحروب الأهلية و إنتشار الفوضى داخل النظام السياسي للدولة.

– العدوان الخارجي: وهو العدوان الذي تقوم به الوحدات الدولية الخارجية سواء كانت دولة أو مجموعة من الدول على دولة أخرى، وقد يأخذ هذا العدوان شكل غير مباشر وذلك من خلال إرسال مرتزقة أو قوات غير نظامية أو إعطاء إمدادات لطرف داخلي في حرب أهلية، أو من خلال السماح بالقيام بعمليات عسكرية من داخل إقليمها، أو منح القوات الأجنبية حق إستخدام إقليمها الجوي أو البري

[1] ماهر عبد المنعم يونس، المرجع السابق، ص 170.
[2] عصام عبد الفتاح مطر، القضاء الجنائي الدولي:مبادئه وقواعده الموضوعية والإجرائية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2008، ص269.
[3] مريم دماغ، المرجع السابق، ص 14.
[4] ايفو فايرابند، روزا ليند فايرابند،وآخرون، سيكولوجية العدوان :بحوث في ديناميكية العدوان لدى الفرد والجماعة والدولة، ترجمة:عبد الكريم ناصيف، الأردن: دار منارات للنشر،1986، ص 219.

أو البحري، أو من خلال ما يعرف بالحرب بالوكالة•، وقد يكون بطريقة مباشرة وذلك بإستخدام القوة المسلحة و الإعتداء على الدولة المعينة و إقتطاع جزء من إقليمها أو ضمها كلها أو إخضاعها بقوة السلاح.

ومن خلال هذه التعاريف فإن التدخل يقترب في بعض خصائصه من العدوان وخاصة فيما يتعلق بإستعمال القوة المباشرة، إضافة إلى تدعيم طرف ضد طرف أخر..، وكثيرا ما تلجا الدول إلى تبرير أعمال العدوان على أساس أنها تدخلات لصالح الإنسانية ولها أهداف أخلاقية وديمقراطية، ولكن هناك إختلاف كبير في الأسانيد القانونية لكل من التدخل و العدوان، وذلك لكون العدوان من الجرائم التي حددتها هيئة الأمم المتحدة من الجرائم الدولية، وكذا فإن مجلس الأمن هو الذي يقرر طبيعة العمل وإذا كان يمكن إعطائه صفة العدوان، أي أن مجلس الأمن هو الذي يفصل في العمل الدولي العسكري ما إذا كان عدوانا أو تدخل أجنبي أو حربا (مشروعة أو غير مشروعة).

7. التدخل الأجنبي و علاقته بنظرية الإستنقاذ في الإسلام:

الإستنقاذ: هي وسيلة لحماية المضطهدين في دينهم أو المتعرضين لظلم ودفع الظلم عنهم، وتهتم نظرية الإستنقاذ في الإسلام بحماية الأقليات المسلمة في البلاد الغير الإسلامية، وتعتمد نظرية الإستنقاذ على عدة وسائل نذكر منها[1]:

- المعاملة بالمثل: إذ يقول تعالى:[فمن إعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما إعتدى عليكم] (سورة البقرة، الآية:194)، ومنه فإن هذا المبدأ قائم على المعاملة بالمثل على رعايا الدول المضطهدة للمسلمين.

- إبرام المعاهدات: ومثال ذلك ما كان سنة 377هـــ إذ قام الإمبراطور الروماني بعقد معاهدة مع خليفة المسلمين لوقف القتال مقابل إحترام المسلمين في القسطنطينية وذلك لمدة سبع سنوات.

- الإستنقاذ المسلح: إذ أجاز الإسلام إستخدام القوة العسكرية المسلحة لإستنقاذ الضعفاء من المسلمين وذلك تطبيقا لقوله تعالى:[ومالكم لا تقاتلون في سبيل الله و المستضعفين من الرجال و النساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها و جعل لنا من لدنك وليا وجعل لنا من لدنك نصيرا] (سورة النساء، الآية: 75)،كما ورد كذلك في هذا السياق نص في السنة النبوية بقوله صلى الله عليه وسلم:[من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم] (رواه البخاري والترميذي)، وهذا ينطبق على

• الحرب بالوكالة: وهي الحروب التي تقوم بها دولة بالنيابة عن دولة أخرى، ويكون ذلك عن طريق التحريض أو عن طريق تداخل المصالح والأهداف الذي يجعل دولة تقوم بهذه الحرب لصالح دولة أخرى حفاظا على مصالحها معها.

[1] أحمد أبو الوفا، الإعلام بقواعد القانون الدولي و العلاقات الدولية في شريعة الإسلام،ج5، القاهرة: دار النهضة العربية، 2001، ص 85-87.

المسلمين في البلاد الإسلامية أو البلاد الغير إسلامية، ويقول يوسف القرضاوي في هذا السياق" الأقليات المسلمة في شتى بقاع الأرض هم جزء منا بحكم أخوة الإسلام فلهم حق المقاومة والمعاضدة و علينا مناصرة المستضعفين و المضطهدين منهم بكل ما أوتينا من قوة ولو أدى ذلك إلى حمل السلاح لإنقاذهم مما هم فيه.[1]

ومنه فإن الإستنقاذ في الإسلام يقترب من التدخل في الألية العملية وخاصة من التدخل الإنساني، فالإستنقاذ في الإسلام يسعى إلى ضمان حقوق الفرد المسلم في جميع دول العالم و رفع الجور و الظلم عن المسلمين، ولكن يختلف الإستنقاذ عن التدخل في الأهداف فالإستنقاذ لا يسعى من خلاله إلى تحقيق مصالح خاصة بل له أهداف محددة هو مناصرة المستضعفين و المضطهدين و ليس التحكم في قرارات الدول الأخرى أو الإستفادة من ثرواتها أو لإسباب و دافع أخرى، مما يجعل من الإستنقاذ على عكس التدخل الذي يأخذ عدة أشكال و له أغراض مختلفة.

المطلب الثالث: مشروعية التدخل و مبدأ عدم التدخل.

إختلفت مبررات التدخل و مرتكزاته من فترة الحرب الباردة إلى الفترة التي أعقبت إنقضائها، و خاصة بالنظر إلى التعامل الحذر مع السيادة الدولية، فالتدخل يأخذ شرعيته في أغلب الأحوال من ذرائع و تكييفات الدول التي تقدم عليه، أي أن التبرير يأتي بعد التدخل إما في[2] :

أولا : التدخل الجماعي طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة : فالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يبيح التدخل إذا ما أقدمت الدولة المعنية – المتدخل في أمرها– على بعض الأعمال التي تكون من شأنها تهديد الأمن و السلم الدوليين، أو في حالة تعدي الدولة المعنية بالإعتداء على دولة أخرى.[3]
فعلى صعيد الأمم المتحدة و بالموزات مع التطورات الدولية و بالنظر إلى السلطات المخولة لمجلس الأمن في تكييف الحالات الموجبة للتدخل، و بناءا على مقتضيات المادة 39 من ميثاقها و التي تسمح لها بالتدخل بناءا على السلطة التقديرية، و هي في أغلب الأحيان تخضع لمصالح الدول الكبرى، و قد قام هذا الجهاز بإصدار مجموعة من القرارات التي تؤسس لنوع جديد من المقاربات التي تمهد لتجاوز المفاهيم التقليدية.

---

[1] يوسف القرضاوي، الحل الإسلامي فريضة وضرورة، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1983، ص 80.
[2] عز الدين حمايدي، المرجع السابق، ص 47.
[3] عدي محمد رضا يونس، المرجع السابق، ص 62.

ثانيا: التدخل بناءا على الطلب : ويكون هذا النوع من التدخل مبني على الطلب بدون ضغط، ويكون من طرف الحكومة الفعلية، و الإعتراف للحكومات القائمة بحق الحصول على المساعدات العسكرية الخارجية أمر لا يتفق مع مبدأ عدم التدخل ، لأن الشرعية الدولية لا تبقى دائما إلى جانب الحكومة القائمة، ففي حالة حق الشعب في تقرير المصير تعود الشرعية إلى الشعب، لذلك يجب مراقبة الشرعية القائمة من قبل الدول الأجنبية.[1]

ثالثا: التدخل ضد التدخل: ففي حالة تدخل دولة في شؤون دولة أخرى يجب التفرقة بين حالة ما إذا كان التدخل مشروعا أو غير مشروع، فلا يجوز التدخل من قبل دولة ثالثة إذا ما كان التدخل الأول تدخلا مشروعا و يجوز التدخل إذا كان هناك أضرار بصالح الدولة المتدخلة أو إضرار للصالح العام لجماعة الدول.[2]

رابعا: التدخل من أجل حماية حقوق الإنسان و تحقيق الحماية الإنسانية: إذ أن خرق حقوق الإنسان و التعسف في مواجهته كانت في السابق تندرج ضمن الإختصاصات الداخلية للدول، غير أنه مع مرور الوقت و تنامي الإهتمامات الدولية بحقوق الإنسان، أصبح للفرد أهمية كبيرة في القانون الدولي، وهكذا ظهرت مفاهيم و إصطلاحات تتعلق بـــ: " واجب التدخل و ضرورة التدخل" بل و حق التدخل لمساعدة شعب على نيل إستقلاله أو بطلب من حكومة شرعية أو التدخل لحماية شعب من الإبادة أثناء الصراعات العرقية الدامية، وقد أكدت اللجنة الدولية لحقوق الإنسان على ثلاث مبادئ هي[3] :

- أستخدام مفهوم المسؤولية الدولية للحماية بدل التدخل الإنساني لتجنب ما قد يثيره التعبير الأخير.
- وضع مسؤولية الحماية على المستوى الوطني في يد الدولة الوطنية و على المستوى الدولي تحت سلطة مجلس الامن.
- التركيز على أن عملية التدخل لأغراض إنسانية يجب أن تتم بجدية و كفاءة و فاعلية و بناء على سلطة مباشرة و مسؤولة.

[1] عبد الوهاب عمروش، المرجع السابق، ص 30.
[2] اخلاص بن عبيد، المرجع السابق، 43.
[3] محمد يعقوب عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 59.

لكن يجدر الذكر بأنه جاء تحريم التدخل بكافة أشكاله في المواثيق الدولية وقراراتها، كونه يمارس من قبل دولة ضد دولة، و هذا تحت مسمى مبدأ عدم التدخل الذي يرتبط بجملة من الحقوق الأساسية للدولة التي تتمثل في:[1]

- السيادة و حق الدولة في التصرف في مواردها.
- المساوات بين الدول لا سيما في سيادتها و قدرتها على إختيار نظامها السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي.

و يرجع مبدأ عدم التدخل إلى الثورة الفرنسية و إقرار السلطات الفرنسية على إثرها أنه يمتنع الشعب الفرنسي عن التدخل في شؤون حكومات الدول الأخرى، بالمقابل لا يقبل تدخل حكومات الدول الأخرى في شؤونها الداخلية، كما جاء في رسالة الرئيس الأمريكي جورج واشنطن التي أكدها بعده جيمس مونرو بعد أحداث إسبانيا في المبادئ التالية:[2]

- مبدأ عدم شرعية الإستعمار
- مبدأ عدم التدخل
- مبدأ الإنعزال

ومنه فإن مبدأ عدم التدخل يكمن أساسا في السيادة، فليس لدولة و لا لأي شخص دولي أن يتدخل في شؤون دولة ذات سيادة، وحسب ما ورد في المادة 02 في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فإنه لا وجود لما يسوغ للأمم المتحدة التدخل في الشؤون التي تكون في صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يمنح للأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل، لأنها تخل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع.

ويعتبر مبدأ عدم التدخل، من المبادئ الأساسية التي تعمل الهيئة الدولية وفقها، وتلك المبادئ كما جاءت في نص المادة الثانية هي :[3]

- المساوات في السيادة بين جميع الأعضاء.

---

[1] ليلى نقولا الرحباني، المرجع السابق، ص 16.
[2] عدي محمد رضا يونس، المرجع السابق، ص 64.
[3] ليلى نقولا الرحباني، المرجع السابق، ص 17.

- إلتزام الدول بالوفاء بإلتزاماتها الدولية، وفق مقتضيات حسن النية.
- إلتزام الدول بتسوية منازعاتها بالطرق السلمية.
- إمتناع الدول الأعضاء في علاقاتهم الدولية، عن التهديد بإستعمال القوة وإستخدامها ضد سلامة الأراضي أو الإستقلال السيادي، أو على أي وجه لا يتفق و مقاصد الأمم المتحدة.
- تقديم الدول الأعضاء العون للأمم المتحدة في أعمالها المتخذة وفق هذا الميثاق.
- عدم التدخل في شؤون الدول بما يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع.

المطلب الرابع : التطور التاريخي للتدخل الأجنبي.

يعتبر التدخل ظاهرة قديمة قدم الحضارات، إذ يرجع معظم الباحثين في العلاقات الدولية أصل إستعمال الفعل التدخلي و الخيار الذي قد يعتمد على القوة العسكرية إلى الدولة المدينة في العهد اليوناني القديم، حيث تجسد في الحرب بين القوتين الأساسيتين في ذلك الوقت إسبارطة (Sparta) و أثينا (Athens) ، إذ كان لهما دور قطبي متوازي في المنطقة ما أعطى لهما حق التدخل في شؤون الدول الأخرى الضعيفة و الصغيرة، عن طريق عقد التحالفات بين الدولة القطب و الدول الأخرى الضعيفة أو غيرها من الوسائل للتدخل، على هذا الأسس و إنطلاقا من الحقائق التاريخية قام تيوسيديس (thucydides) في محاولة منه إلى تفسير وتحليل و دراسة التدخل من خلال عمله لفهم و تحليل الحرب البيلوبونيزية (Peloponenian war) ، إذ تدخل كورينثيا (Corinthia) لإحباط محاولة كورسيرا (Corsyra) لإعادة تنصيب الملك إبيدامنوس (Ipidamnus) .[1]

و العصر الإغريقي لم يكن هو الوحيد الذي عرف عملية التدخل، بل كذلك عرفها العصر الروماني الذي تلاه، إذ كانت الإمبراطورية الرومانية تهيمن على ضفتي المتوسط، مما جعلها تتدخل مرارا و تكرارا في شؤون الممالك البربرية في شمال إفريقيا وخصوصا إبان حكم كل من : يوبا الثاني

[1] سالم برقوق ، المرجع السابق ، ص 10 .

(Juba)، ماسينيسا (Massinissa)، يوغرطا (Jugurtha)، و كان التدخل الروماني في المنطقة يأخذ أشكال عدة و متنوعة منها : الغزو، الإغتيالات، وغيرها من الأمور الأخرى. [1]

وكذلك عرفت الدولة العثمانية العديد من عمليات التدخل، إذ إستغلت فرنسا و بريطانيا و روسيا ضعف الدولة العثمانية في 1827 ، و الإضطرابات التي سادت اليونان وقيام الباب العالي بقمعها بالقوة العسكرية، مما أدى في ذلك الوقت لتوقيع معاهدة في لندن بتاريخ : 06 جويلية 1827 تقوم على أساسها الدول الكبرى بالتدخل في اليونان، ضد السلطان العثماني سليم الذي رفض هذا التدخل الذي عقب رفضه إرسال الأساطيل الحربية للدول المتدخلة إلى خليج نافرين (Navarion)، حيث وقعت معركة كبيرة في 20 أكتوبر 1827، أين تم تدمير الأسطول العثماني وخسرت تركيا اليونان .[2]

كذلك يمكن ملاحظة ذلك أيضا في التدخل الأمريكي في كوبا سنة 1898، حيث قام الرئيس الأمريكي (Mckinley) بعد أحداث تفجير البارجة الأمريكية (Maine) في 15 فيفري 1898 في ميناء (Havana) الكوبي، كذريعة لإعلان الحرب على إسبانيا، وقد كانت مبررات التدخل حسب الرئيس الأمريكي هي:

- الدوافع الإنسانية المتمثلة في وجوب وضع حد للفظائع، و المجاعة في كوبا.
- توفير الحماية لحيات وممتلكات الرعايا الأمريكيين الموجودين هناك .
- أن الظروف و الأوضاع السائدة في كوبا تشكل تهديدا مستمر للأمن القومي للولايات المتحدة.

إلا انه بعد أسبوع من إندلاع الحرب أجبرت الولايات المتحدة الأمريكية إسبانية على توقيع معاهدة الإستسلام و وقف العمليات العسكرية و الإنسحاب من كوبا.[3]

بعد هذه الفترة دخل المجتمع الدولي فيما يسمى بالحرب العالمية الأولى، ونتيجة للخسائر البشرية و المادية التي أصابت العالم أنذاك و ما تبعها من دمار و خراب، إتجه المجتمع الدولي إلى إقامة تنظيم دولي لتحقيق الأمن و السلم العالميين عن طريق نشاء عصبة الامم المتحدة في 1919، ولكن رغم ذلك

---

[1] شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، ترجمة: البشير بن سلامة، تونس:الدار التونسية للنشر،1969،ص 274-278.
[2] عماد الدين عطا الله المحمد ، المرجع السابق، ص 17.
[3] عماد الدين عطا الله المحمد ، المرجع السابق، ص 18.

لم يسلم العالم من التدخلات، إذ في 1936 تدخلت كل من ألمانيا و إيطاليا في الحرب الأهلية الإسبانية لإقامة حكم فاشي فيها. [1]

و أعقب ذلك الحرب العالمية الثانية و التي إنتهت بإنشاء هيئة بديلة لعصبة الأمم تمثلت في هيئة الأمم المتحدة في 1945، و التي أكدت في ميثاقها التأسيسي على مبادئ التسامح وحسن الجوار، و إحترام الشخصية القانونية لجميع الدول الأعضاء، وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية أو الخارجية، ولكن بعد فترة عرف العالم ما يعرف بالحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي بقيادة الإتحاد السوفيتي و الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، التي ساهمت في الصراع و التسابق على مناطق النفوذ، فتدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في اليونان عام 1947 عن طريق تقديم المساعدات للحكومة اليونانية بناء على توصيات ترومان، وفي عام 1948 تدخل الإتحاد السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا عن طريق كسب قوات الشرطة التابعة لوزارة الداخلية لمصلحة الشيوعيين في حكومة الإئتلاف الوطني.[2]

و لكن منذ إنتهاء الحرب الباردة و إنتهاء القطبية الثنائية في 1991 بإنهيار الإتحاد السوفيتي، شهد العالم تحولات جديدة في المعايير و المنطلقات التي تعتمدها الدول لتبرير سلوكها للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، خاصة الذرائع التي تعتمدها مثل التدخل بغرض إنساني، حماية الأقليات، إحلال الديمقراطية، و في نفس الوقت أصبحت التدخلات تأخذ طابعا جماعيا من القوى العظمى، إستنادا على قرارات الأمم المتحدة بداعي إستتباب الأمن و السلم الدوليين في مختلف ربوع العالم، وقد شهد العالم في سنة 1999 تدخلات بإستخدام القوة العسكرية، حيث قام حلف الناتو بالتدخل في كوسوفو إستنادا إلى الدفاع الشرعي عن النفس حسب ما كشف عنه الحلف، وفي نفس الوقت قامت روسيا بشن حرب ضد الشيشان.[3]

ولكن بعد أحداث سبتمبر 2001 عرف العالم نوعا جديد من أنواع التدخل المبرر، فبعد سقوط و إنهيار مركز التجارة العالمي بدأت حقبة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية، عبر ما يسمى الحرب الأمريكية على الإرهاب أو ما يعرف بمحور الشر الذي على أساسها أصبح يبرر التدخل في كل أنحاء العالم فمثلا القصف والتدخل في أفغانستان وغيرها من البلدان تم تبريرها في كونها حربا ضد الإرهاب كما يصفها فاعلوها، و بذلك شهدت هذه المرحلة تراجعا في مفهوم السيادة و إتساع التدخل

---

[1] عدي محمد رضا يونس، المرجع السابق، ص 38.
[2] عدي محمد رضا يونس، المرجع السابق، ص 40.
[3] ليلى نقولا الرحباني، المرجع السابق، ص 16.

الدولي في الشؤون الداخلية للدول و أصبح يتم اللجوء إلى حلف شمال الأطلسي كأحد الوسائل لتحقيق السياسة التدخلية، وظهور تدخلات من نوع جديد تحت تسميات جديدة كالحرب الوقائية و الحرب الإستباقية و الحرب ضد الإرهاب ومكافحته.[1]

المبحث الثاني: أنواع التدخل الأجنبي:

هناك عدة أنواع من التدخل الأجنبي، سواء من حيث صوره أو أهدافه أو أشكاله أو دافعه أو أسبابه أو من حيث النظريات التي تفسره و عليه سوف نتطرق إليه كالتالي:

المطلب الأول: التدخل الأجنبي من حيث صور التدخل.

1) التدخل غير المباشر:

هو ذلك التدخل الذي يأخذ شكل سلمي و قد يكون بصورة خفية و مقنعة أو بصورة واضحة وعلنية، و يتم هذا النوع من التدخل عن طريق الضغوط الإقتصادية وذلك بتقديم القروض التي تتضمن شروط معينة للتأثير على إرادة الدول المتدخل في شؤونها، وهناك من يطلق على هذه السياسة الإقتصادية إسم (دبلوماسية الدولار)، ويمكن أن يحدث أيضا عن طريق تقديم المساعدات للثوار في الثورات الداخلية وذلك عن طريق المساعدات الحربية أو الإقتصادية، وكذلك يمكن أن يأخذ صورة التدخل الإيديولوجي الذي يعتمد على العقيدة التي يقوم عليها النظام السياسي و الإجتماعي و الإقتصادي للدولة الواقع عليها التدخل، و الغرض من هذا النوع قد يكون إقامة نظام إقتصادي أو سياسي أو إجتماعي معين و التعرض إلى علاقة الدولة بمواطنيها لزعزعة الثقة، أو خلق سياسة خارجية معينة، و قد يرتكز على

---

[1] عدي محمد رضا يونس، المرجع السابق، ص 44-45.

أمن و تنظيم و إدارة الدولة المتدخل فيها وكل ما يتعلق بالسياسة العليا لها[1]، وقد يعتمد هذا النوع أيضا على دعم النشاطات المسلحة أو الإرهابية ضمن دولة أخرى التي قد تقوم بها مجموعة منظمة أو عصابات أو مرتزقة، إلقاء الخطابات السياسية المؤثرة لتأليب الرأي العام الداخلي أو الدولي على النظام الداخلي للدولة المتدخل فيه أو تدعيم المعارضة...، و رغم كون هذه الأساليب غير عنيفة إلى أنها يمكن أن تحقق الأهداف المنشودة منها دون تكبد تكاليف دخول في الحرب[2]، وتلجئ الدول المتدخلة إلى هذا النوع من التدخل لتخلص من المسؤولية، أو أية رد فعل إزاء تصرفها و مثال ذلك إعتماد الولايات المتحدة الأمريكية هذا الأسلوب في إيران وكوريا.

2) التدخل المباشر:

يقصد به التدخل الذي يكون بصورة مباشرة و علنية، وذلك بإستخدام القوة المادية و يعتبر هذا النوع من أبرز صور التدخل التي عرفها ويعرفها المجتمع الدولي منذ نشأته وخلال تطوره، وقد أكد تاريخ العلاقات الدولية أن معظم صور التدخل كانت تتم من طرف دول تتمتع بقوة وسلطة أعلى من الدولة ضحية التدخل، وذلك بصورة أكثر حدة وخطورة وذلك لكونه من أخطر الوسائل التي تهدد الأمن والسلم الدوليين[3]، حيث أصبحت القوة وخاصة العسكرية منها تستعمل لتحقيق أغراض ومصالح الدول التي تملكها، وهذا بسبب عدم التكافؤ السائد في العلاقات الدولية إضافة إلى أن القانون الدولي يفرض على الدول واجب الإمتناع عن إستعمال القوة أو التهديد بها، وذلك بموجب المادة 02 في الفقرة 04 من ميثاق الأمم المتحدة وكذا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2625،[4] ومن أمثلة هذا النوع من التدخل تدخل الإتحاد السوفياتي في المجر سنة 1956، و تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في عدة دول منها كوبا و العراق.

المطلب الثاني: التدخل الأجنبي من حيث شكل و أهداف التدخل.

1. الشكل الفردي أو الجماعي للتدخل:

إن السمة الغالبة في التدخل أن يقع من قبل دولة واحدة وبشكل فردي إلا أن ذلك لا ينفي إمكانية حدوثه من قبل عدة دول متجمعة معا، فيكون إحتمال تأثيره الكبير وإمكانية إستعماله لأغراض غير

---

[1] عدي محمد رضا يونس، المرجع السابق، ص74 .
[2] مريم دماغ، المرجع السابق، ص 22.
[3] اميرة حناشي، "مبدا السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، قسم القانون العام، فرع العلاقات الدولية و قانون المنظمات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008، ص 110.
[4] ادريس بوكرا، المرجع السابق، ص 218.

شرعية بصفة فردية أكبر قياسا بالصفة الجماعية، فالتدخل الفردي يعبر عن مصلحة أو غاية دولة منفردة أما التدخل الجماعي فهو يحصل من عدة دول مجتمعة، ويمثل مصالح وغايات هذه الدول مجتمعة ومن الصعوبة أن تتوافق تلك المصالح لجميع الدول المتدخلة، و بالتالي فإن الغاية الشخصية لدولة بذاتها لا يمكن تحقيقها إذا ما تعارضت مع غايات وأهداف الدول الأخرى، ويمكن ضرب مثال عن التدخل الفردي تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في كوريا عام 1950، وعن الشكل الجماعي تدخل الحلف الأطلسي في كوسوفو عام 1999.[1]

2. الشكل الصريح أو الضمني للتدخل:

فالتدخل يكون صريح و علني عندما يكون واضح ومصرح به من طرف أجهزة الدولة الرسمية وغير الرسمية، ويكون من شأنه التأثير على قرارات الدول الأخرى من غير وسيط، و تمارسه الدولة المتدخلة دون إعتبار لرأي الأخرين أو دون إعتبار لرأي الدولة المتدخل في شؤونها وموافقتها، ويكون هذا النوع بصور وبأشكال عديدة و متنوعة، أما التدخل الخفي و الضمني فكثيرا ما يكون بتدخل دولة في شؤون دولة أخرى لكي تنفرد بالمغانم مما يجعل من تدخلها خفيا، وكثيرا ما ينجم عن التدخل الخفي أثار سيئة وضارة كونه يحصل من دون علم سلطات الدول المتدخل في أمرها.[2]

3. الشكل الداخلي أو الخارجي للتدخل:

فالتدخل الداخلي يحصل عندما تتعرض الدولة المتدخلة للسياسة الداخلية للدولة المتدخل فيها، و كذلك يعني تدخل دولة في مسائل متنازع عليها في دولة أخرى وهي غالبا و ليس دائما تتعلق بتغير الدستور[3]،فقد يكون تدخل الدول الأجنبية بين الأطراف المتنازعة في الدولة الواحدة سواء كان التدخل لصالح الحكومة الشرعية أو لصالح الثوار، أو محاولة تغيير السياسي أو الإقتصادي أو الإجتماعي.... الذي تتبعه الدولة المتدخل فيها، أما التدخل الخارجي أو في الشؤون الخارجية للدول فيحدث عند تدخل دولة في علاقة دولة أخرى و تحاول تغييرها أو توجيهها في إتجاه معين، وعادة تكون هذه العلاقات

[1] عدي محمد رضا يونس، المرجع السابق، ص 67.
[2] يحي علي العلي، التدخل الدولي في الشؤون اللبنانية منذ اتفاق الطائف1989 وحتى2006، دمشق: رند لطباعة و النشر و التوزيع، 2010، ص18.
[3] نفس المرجع، ص17.

علاقات عدوانية مثل ما حدث عندما تدخلت إيطاليا إلى جانب ألمانيا ضد بريطانيا في الحرب العالمية الثانية.[1]

4. الشكل السياسي و الدبلوماسي للتدخل:

هذا النوع من التدخل قد يكون بتقديم الطلبات كتابية أو شفوية، و إطلاق تصريحات من قبل السياسين والدبلوماسين، وذلك بصفة علنية رسمية أو غير رسمية سرية تنطوي على التهديد، تعبر عن مواقف تعتبر من صميم الشؤون الداخلية للدول، وقد تتم من خلال عقد مؤتمر لحل نزاع قائم بين دولتين، أو لإيجاد حل لنزاع داخلي في إحد الدول الأخرى ، و التدخل السياسي يظهر من خلال قيام رئيس دولة عظمى أو مسؤول في أحد الدول الكبرى أو الإقليمية بالتدخل في نزاع محلي من خلال دعم طرف ضد طرف أخر، أو فرض أوامر على حكومة دولة ما، أو التأثير على قراراتها، وهذه جميعا أشكال سياسية تعتبر مسا بسيادة الدولة وتدخلا في شؤونها الداخلية، أما التدخل الدبلوماسي فيتجلى من خلال الممارسات والخطابات الدبلوماسية، وذلك من خلال التحريض و تدعيم الإنقلابات و الحركات الثورية أو من خلال إثارة القلاقل و الإضطرابات و تشجيع الإنقلابات، أو القيام بحملات ضد تصرفات الحكومة القائمة أو مناصرة حزب معين، إذ و في السنوات الأخيرة إعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على نوع جديد من التدخل السياسي، أدى إلى موجة من الإنقلابات السلمية أو ما يعرف بـــ" الثورات الملونة"، فبعد تدخل الحلف الاطلسي في يوغوسلافيا قامت ثورة داخلية عرفت بالثورة القرنفلية، تلتها ثورة في جورجيا عرفت بثورة الورود، ونفس الشيء في أوكرانيا عندما حل فيكتور يوشنكو محل يانوكوفيتش إثر الثورة البرتقالية.[2]

5. الشكل الإعلامي أو الدعائي و الثقافي للتدخل:

يعتمد هذا النوع من التدخل على تسليط النشاط الإعلامي و الدعائي للتأثير على أفكار وتوجهات الرأي العام الدولي والداخلي، بما يسير مع تطلعات والأهداف المصلحية للدول المتدخلة، إذ تحاول الدول المتدخلة من خلال وسائل الإعلام جعل المجتمع والمواطن يبحث عن بديل سياسي من خلال الإطاحة بالنظام الموجود والبحث عن بديل، وقد دخل الإعلام الموجه إلى الحياة السياسية خلال الحرب العالمية الأولى و الثانية، ولقد ساهم التطور التكنولوجي لوسائل الإعلام في زيادة إستخدام هذا النوع

---

[1] عدي محمد رضا يونس، المرجع السابق، ص 68.
[2] ليلى نقولا الرحباني، المرجع السابق، ص 33.

من التدخل الذي يصنفه بعض فقهاء القانون ضمن أعمال العدوان خاصة إذا إشتمل على التحريض على التمرد و إشاعة الفوضى، وقد أستخدم هذا النوع عام 1990 عندما ناشد الرئيس الأمريكي جورج بوش الشعب العراقي للإطاحة برئيسه صدام حسين عبر وسائل الإعلام و كذلك من خلال إنشاء محطة " مارتي" الإذاعية المناهضة لنظام فيدل كاسترو في كوبا[1]، أما التدخل الثقافي فهو يعتبر من الأساليب الإستعمارية القديمة الذي إستخدمته الدول الإستعمارية في البلدان المستعمرة عبر الإرساليات الأجنبية و المدارس و نظم محو الأمية و المساعدات الميدانية للأرياف وغير ذلك، كوسائل للتدخل وفرض ثقافة ولغة البلد الدخيل، وبتطور التدخلات الثقافية في عصر العولمة و الأنترنات و الإنفتاح أصبح هذا النوع أوضح و أسهل وأسرع إنتشارا، وكمثال على هذا النوع محاولة الولايات المتحدة الأمريكية خلال حربها على الإرهاب أن تعدل من المناهج التربوية، و في المفردات و القيم التي تعطى للأطفال العرب في المدارس خاصة المتعلقة منها بالجهاد، هذا بالإضافة إلى الضغوط التي مورست على بعض الدول لإلغاء بعض المصطلحات من التداول على الساحة الإعلامية والسياسية وغلق بعض المدارس لإعتبارها تحرض على العنف والتطرف وتشجع على الإرهاب الأصولي.[2]

6. الشكل الإقتصادي للتدخل:

يعد هذا النوع من أهم و أخطر أشكال التدخل خاصة في ظل العولمة، وتستخدم فيه الأطراف الأجنبية سياسات إقتصادية لتأثير و الضغط، وذلك لإستهداف و ضرب القطاعات الإقتصادية الحساسة للدول المعنية، و أهم ما يميز هذا النوع من التدخل أنه خالي من إستخدام القوة، وإحلال الضغوط محلها، إذ ذهب بعض المحللين و الفقهاء إلى تعريف التدخل الإقتصادي أنه "ذلك النوع الذي يكون عن طريق التدابير الإقتصادية التي ترمي إلى التأثير في سياسة الدول المراد التدخل في شؤونها"[3]، وهو يتم عن طريق الضغط الإقتصادي أو إتخاذ خطوات إقتصادية من شأنها تعريض الإستقلال الإقتصادي لدولة أخرى للخطر و منعها من ممارسة سيادتها الدائمة على مصادرها أو فرض حصار إقتصادي عليها، ويتجسد أيضا بالتغلغل الإقتصادي الذي بدأ يدخل إلى إقتصاديات الدول من خلال البورصات و المؤسسات المالية العالمية، بحيث لم يعد بإمكان الدول أو المشرعين التخلص منها، و تمثل الشروط

[1] مريم دماغ، المرجع السابق، ص 24.
[2] ليلى نقولا الرحباني، نفس المرجع، ص 34.
[3] عدي محمد رضا يونس، المرجع السابق، ص 68.

الإقتصادية التي تفرض من الدول الكبرى والمؤسسات المانحة أو المنظمات الدولية تدخلا علنيا في شؤون الدول بما ينجم عنها من تأثير على سياساتها الإقتصادية و الإجتماعية، و تقول سوزان سترانج في هذا السياق أن " قوى السوق العالمية هي الأن أقوى من الدول التي يفترض بها أن تحتكر السلطة السياسية على المجتمع و الإقتصاد، فبعد أن كانت الدول هي السيدة على الأسواق باتت الأسواق السيدة على الدول و الحكومات في كثير من المجالات"[1]، كما تعتبر المساعدات الإقتصادية أو ما يعرف بالسياسات الإغرائية ومنح القروض المالية من أبرز أشكال هذا النوع، إضافة إلى إستراتيجية فرض الحصار الإقتصادي و قطع العلاقات الإقتصادية و مقاطعة المنتجات والسلع وتجميد الأموال، ففي أثناء الحرب الباردة كان كل من الإتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بتقديم المساعدات للدول لإستمالتها، وقد قامت هيئة الأمم بفرض المقاطعة الأجبارية لسلع العراقية بموجب القرار661.

7. الشكل العسكري للتدخل:

وهو يعني أن تقوم دول المتدخلة بإستخدام القوة العسكرية في الدولة المراد التدخل في شؤونها، وبذلك فإن إستخدام القوة العسكرية هو ما يميز هذا النوع من التدخل، ومنه فإن التدخل العسكري قد يكون بإستخدام القوة العسكرية النظامية أي بإرسال وحدات من جيشها الوطني إلى الدولة المراد التدخل فيها، أو بإرسال وحدات عسكرية غير نظامية تابعة لأحد أطراف النزاع القائم في الدول الأخرى بعد قيام الدولة المرسلة بتدريب وتجهيز هذه الوحدات، وهذه الطريقة عادة ما تسمى " بالحرب بالوكالة "[2]، وكذا فإن التدخل العسكري قد يكون عن طريق إستخدام القوة العسكرية بشكر مباشر و بصورة رئيسية، مثل التدخل الأمريكي في إفغانستان عام 2001، أو عن طريق التهديد بإستخدام القوة المسلحة للتأثير في إرادة الدولة المتدخل في شؤونها عن طريق حشد الجيوش العسكرية على حدودها، أو القيام بمناورات عسكرية على حدودها والتهديد بإستعمال القوات أو إحتلال جزء من أراضي الدولة أو خرق مجال من مجالاتها البحري أو الجوي[3].

المطلب الثالث: التدخل الأجنبي من حيث دوافع و أسباب التدخل.

1. الدوافع و الأسباب الإيديولوجية للتدخل:

---

[1] ليلى نقولا الرحباني، المرجع السابق ، ص 29.
[2] ليلى نقولا الرحباني، المرجع السابق ، ص 26.
[3] عدي محمد رضا يونس، المرجع السابق، ص 68.

هناك أنظمة سياسية قائمة على تصورات مذهبية وعقائدية قد تمتد خارج حدودها، مما يجعل منهما دافع من الدوافع التدخلية، فالإيديولوجية تعتبر المحرك القيمي و العقائدي للدول، ولنشر إيديولوجيتها تسعى الكثير من الدول إلى السيطرة على الدول الأخرى من خلال التدخلات، أما الغرض من هذا النوع من التدخل فقد يكون لإقامة نظام سياسي معين أو اقامة نظام إجتماعي أو إقتصادي معين، أو التعرض إلى علاقة الدولة بمواطنيها أو خلق سياسة خارجية معينة، إذا فهذا النوع من التدخل ينصب على السياسة العليا للدولة و أمنها ودفاعها وتنظيمها و إدارتها، فالثورات الإنسانية الكبرى تحاول نشر أفكارها و عقيدتها لدى شعوب و دول أخرى كي تتبعها.[1]

2. الدوافع و الأسباب الأمنية للتدخل:

فالحفاظ على الأمن و سلامة الدولة من المصالح الأساسية التي تسعى كل دولة إلى تحقيقه في جميع المجالات وفي شتى التخصصات، حيث تولي الدولة أهمية و إهتمام كبيرين من أجل تحقيق الأمن و الإستقرار، وهذا ما يجعل التدخل من الوسائل التي تدافع بهما الدول عن أمنها و إستقرارها، فالأسباب و الأهداف الأمنية تجعل الدول تتدخل في دول أخرى حماية لأمنها و إستقرارها، وذلك لأنها ترى أو تنظر إلى الدولة الأخرى على أنها تشكل خطرا، وتمثل تهديدا كبيرا على أمنها و إستقرارها الداخلي و الخارجي مما يجعلها تقوم برد فعل يكون في شكل تدخل، ولعل هذا هو سبب تدخل إسرائيل في لبنان لضرب البنى التحتية للحيلولة وعدم قيام دولة إسلامية قوية بجوارها ونفس الشيء بالنسبة للعراق و إيران.[2]

3. الدوافع و الأسباب المالية و الإقتصادية للتدخل:

تعتبر العوامل الإقتصادية الضابط و المحدد لطبيعة التفاعل بين الوحدات السياسية على المستوى الدولي، فالدوافع الإقتصادية غالبا ما تكون السبب الرئيسي في قيام العديد من الحروب، فالحصول على الموارد يعتبر من الدوافع الرئيسية للتدخل، ففي القديم كانت الموارد الزراعية سببا لتدخل الدول في الدول الأخرى فمثلا التوابل كانت السبب الرئيسي لتدخل البرتغال في اندونيسيا، هذا إضافة إلى الأسباب التجارية التي تساهم في التدخل أو ما يعرف بالتدخلات التجارية، وبعد إكتشاف البترول و المعادن الثمينة أصبحت الدول الكبرى تتنافس على هذه الدول التي تملك هذه الثروة، مما

---

[1] نفس المرجع، ص75.
[2] مريم دماغ، المرجع السابق، ص 26.

جعل إحتمال التدخل كبير في هذه الدول لتتحكم في إستغلال هذه الثروة لتلبية حاجات ومصالح الدول المتدخلة.[1]

4. الدوافع و الأسباب العسكرية للتدخل:

أستخدم التدخل العسكري و الحرب كأداة لزيادة قوة الدولة بالنسبة للدول الأخرى، و أستخدمت التدخلات العسكرية كعقاب ضد الذين يهددون توازن النظام الدولي، وقد أستخدمت التدخلات العسكرية بدافع الحفاظ على توازن القوى بشكلين[2]:

- التدخل الدفاعي: والذي يعني إصرار دولة ما على عدم تغير توازن القوى في إتجاه لا يلاءم مصالحها، ومثال ذلك تدخل الدول الأوربية الملكية في شؤون الدول الأوربية الأخرى لمنع إنتشار الأفكار الثورية و التحررية التي جاءت بها الثورة الفرنسية.
- التدخل الهجومي: الذي من خلاله تعمد الدولة إلى إسقاط نظام حكم معين و تغييره كوسيلة لتعديل التوازن في إتجاه يخدم مصالحها، ومن الأمثلة على هذا التدخل تدخل الإتحاد السوفياتي في هنغاريا 1956، وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في غرانادا سنة 1983.

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 عرفت التدخلات العسكرية نوع جديدا من الدوافع و الأسباب والذرائع، ولعل أبرزها ما يعرف بالتدخل لمكافحة الإرهاب، و إرتباط التدخلات العسكرية الحديثة بمفاهيم جديدة كمفهوم الحرب العادلة و الحرب الاستباقية و الحرب الوقائية، ومن أمثلة ذلك الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على كل من افغانستان و العراق، مما يجعل من الحرب على الإرهاب دافع من الدوافع التي تجعل الدول الكبرى تتدخل عسكريا في شؤون الدول الأخرى.[3]

5. الدوافع و الإسباب الانسانية للتدخل:

لقد إرتبط مفهوم التدخل الإنساني منذ بداية تكوينه بمفهوم تدخل الدولة لحماية رعاياها في الخارج إستنادا إلى حق الدفاع عن النفس، و إلى أن الرعايا يمثلون جزءا من الدولة سواء كانوا في إقليمها أو في إقليم دولة أجنبية، وقد ضم هذا المصطلح تدخلا جديد هو التدخل لحماية الأقليات المضطهدة، مما جعل بعض الفقهاء و الباحثين يرون أن التدخل الإنساني هو تدخل ذو دافع مشروع و قانوني وهو

[1] يحي علي العلي، المرجع السابق، ص20.
[2] ليلى نقولا الرحباني، المرجع السابق ، ص 39.
[3] ليلى نقولا الرحباني، المرجع السابق ، ص 38.

واجب على الدول لحماية حقوق الإنسان من الدول التي تنتهك حقوق الأفراد، فالتدخل الإنساني عمل تباشره دولة على حكومة دولة أجنبية لوقف الأعمال التي تخالف القوانين الإنسانية في معاملة الأفراد العاديين، و يعتبر التدخل الإنساني من الدوافع و المبررات التي تستخدمها الدول لوقف التصعيد في النزاعات الأهلية، ومن الأمثلة التي أستخدم فيها الدافع الإنساني كمبرر للتدخل، التدخل الانساني في البوسنة، وفي انغولا عامي 1993 و 1994، وفي ليبيريا[1]، ولعل ما يجعل من الدافع الإنساني للتدخل مبرر تمادي بعض الحكومات في التعذيب و القمع و إنتهاك أبسط الحقوق الإنسانية الأساسية لرعاياها.

المبحث الثالث : التدخل الأجنبي في منظورات العلاقات الدولية .

ما يميز حقل العلاقات الدولية هو وجود العديد من المنظورات التي تحلل و تدرس الظواهر السياسية، و تحاول وضع تصورات تبرر من خلالها هذه الظواهر من خلال منطلقاتها الكبرى التي وضعتها لتفسير الظواهر، و التدخل الأجنبي من بين المفاهيم التي تناولتها هذه المنظورات وذلك كالتالي:

المطلب الأول : تحليل عملية التدخل في المنظور التعددي.

لقد سعى هذا المنظور الذي يعتبر من الإتجاهات الجديدة في العلاقات الدولية، لترسيخ حقوق الإنسان ويسمى هذا الإتجاه بالإتجاه الليبرالي Liberalism Theory أو المنظور اللاعقلاني paradigm Non-rational ، كما يتسم كون مقارباته تعرف بمقاربات المجتمع المدني، وتعود بدايات النظرية الليبرالية إلى بداية القرن 17م، و الذي ظهر بتسمية الليبرالية الجديدة، وذلك على أنقاض الواقعية ومجموع الإنتقادات التي وجهة إلى التوجه الواقعي في العلاقات الدولية، وترتكز هذه النظرية على الدعائم الفكرية التالية [2]:

° نظرية الحقوق الطبيعية: وذلك إستنادا إلى أن الإنسان يستمد حقوقه من حقيقة كونه إنسان وهذه الحقوق ملازمة له، وحقوقه يجب أن تكون مكفولة و لا تمس وعلى الدولة أن تعترف بها و أن تكفلها وتحترمها.

---

[1] عدي محمد رضا يونس، المرجع السابق، ص 73.
[2] محمد يعقوب عبد الرحمن، المرجع السابق، ص42 .

° النظرية الأخلاقية: وتتجسد هذه النظرية من خلال إطلاق الحرية الكاملة للإنسان، وذلك لتفتح أبواب المناقشة الحرة أمامه للوصول إلى نتائج تعود بالمصلحة للفرد و المجتمع معا.

° نظرية العقد الإجتماعي: وترى هذه النظرية أن قيام الدولة قد يكون بالتراضي بين الأفراد، وذلك على أساس فكرة التعاقد التي ضمنت حقوقهم وكذلك تسوغ أعمال العنف و المقاومة التي يقوم بها الأفراد ضد مظاهر العنف.

° النظرية الإقتصادية: وهي قائمة على الإعتقاد بوجود نظام طبيعي تخضع له الظواهر الإقتصادية، وهذه النظرية تؤيد حرية التجارة الخارجية.

° النظرية العلمية: وهذه النظرية تقوم على مبدأ البقاء للأصلح فالتقدم الطبيعي يتطلب فناء الضعيف، والتضحية ببعض الأفراد هي ثمن تأمين حياة المجتمع.

ومن خلال هذه الدعائم فإن الليبراليين يميلون إلى إستخدام مصطلح السياسات العامة على العلاقات الدولية، إذ يرفض الليبراليون الإعتراف بالدولة كفاعل أساسي في السياسة العالمية، فهيكل النظام الدولي حسبهم معقد وذلك بفعل تعدد الفاعلين على المستوى الدولي داخليا كان أو خارجيا، فداخليا تتميز الدولة أنها نظام عدة بيروقراطيات متنافسة، مما يجعل عملية صنع و إتخاذ القرار مرتبطة بهذه المتغيرات وتفاعلها، أما على المستوى الخارجي فإن تطور الآلية التدخلية و تعدد المنظمات الدولية وخاصة منها ذات الطابع الإنساني والتي لا تقوم بالمساعدات فقط وإنما تعمل عمل الرقيب على عمل الحكومات وتدين الإنتهاكات و تقدم التقارير.[1]

لذلك تعتبر الليبرالية أن كل قرار على المستوى الخارجي ورائه دافع و محرك أساسي، ونجد أن أنصار هذا الإتجاه وعلى رأسهم أدم سميث Adam Smith يعتقدون أن السعي الذي يقوم به الأفراد لتحقيق أهدافهم الخاصة أنهم بذلك ودون سابق تخطيط يعززون تحقيق المصالح العامة، ولذلك فالليبراليون عند تفسيرهم لمختلف تفاعلات الدولة الخارجية يحاولون إسقاط هذه الفكرة، وذلك عن طريق نقل المستوى من الأفراد إلى الدولة، وهو ما يعرف عند الليبراليين باليد الخفية.[2]

ويركز أصحاب التوجه الليبرالي في تبرير السلوك التدخلي للدولة على العديد من الدوافع أبرزها:

---

[1] فؤاد جدو ، المرجع السابق، ص151 .

[2] ليو شتراوس، جوزيف كروبسى، تاريخ الفلسفة السياسية، ج2، ترجمة: محمود سيد احمد، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005، ص 242.

1. الدوافع الإنسانية: وهو ما يعرف أيضا بالتدخل الأغراض إنسانية، وهنا يكون الدافع الأساسي لعملية التدخل هو حماية حقوق الإنسان من التجاوزات و الإنتهاكات التي قد يقوم بها نظام سياسي ضد رعاياه، فنجد مثلا بيكو باريك Bhikhu Parekh يقول أن هذا النوع من التدخلات هو عمل تمليه أولا وكليا إعتبارات المشاعر الإنسانية و التعاطف و الإخاء وهو بهذا المعنى هو تدخل نزيه.[1]

ولتكريس هذا المبدأ تعتقد الليبرالية بأن السيادة لم تعد بإمكانها حماية الدول التي تمارس إنتهاكات لمبادئ وبروتوكولات حقوق الإنسان، و أن التدخل لدوافع إنسانية لا يمكن إعتبار أنه تدخل عسكري ومن هنا نشاء واجب التدخل الإنساني.

2. الحفاظ على الإستقرار: إذ تتحدث الليبرالية عن دوافع تدخلية غير الدفاع عن حقوق الإنسان، كالحفاظ على الإستقرار و الأمن، و ذلك يكون من خلال الديمقراطية في النظام السياسي الداخلي، وتطبيقه لمبادئ الديمقراطية و الإنفتاح على العالم الخارجي، ومن أهم الأفكار التي جاءت بها الديمقراطية الليبرالية أطروحة السلام الديمقراطي•، وتشير نيتا كراوفورد Neta Crowford أن العالم يمكن تقسيمه إلى قسمين، القسم الأول الذي نجد فيه عالم بمبادئ وقيم الديمقراطية الليبرالية ويتميز بالإنسجام، و القسم الثاني هو العالم الغير الديمقراطي والذي يحتمل وجود عمل أو نشاط إستراتيجي، و لذلك فإن نظرية السلام الديمقراطي تشجع التدخلات الدولية التي تقوم من أجل الدفاع عن المبادئ و القيم الديمقراطية التي أسستها الليبرالية المثالية، فهي أضمن وسيلة لتحقيق الأمن و الإستقرار الدوليين.[2]

3. الدوافع الثقافية أو الحضارية: يعتبر المنظور الليبرالي أن العرقية لها علاقة كبيرة بالدوافع التي تساهم في عملية التدخل، وهذا ما هو مخالف لما جاءت به الدراسات التقليدية في العلاقات الدولية، والتي ترى أن العرقيات مجرد وسيلة بيد الدول تحركها وفق مصالحها، ومنه فإن الدول أصبحت تتخذ من العرقيات كذريعة لها للتدخل وذلك بإسم الدفاع عن الإنتماء العرقي، فمعظم الدول التي ما زالت تعاني من التدخل تعيش في حالة من الإنتهاكات العرقية الغير منتهية، وفي هذا الصدد نجد صمويل هنتغتون S-Huntington يظهر في توجهه أن الإختلاف الحضاري هو دافع

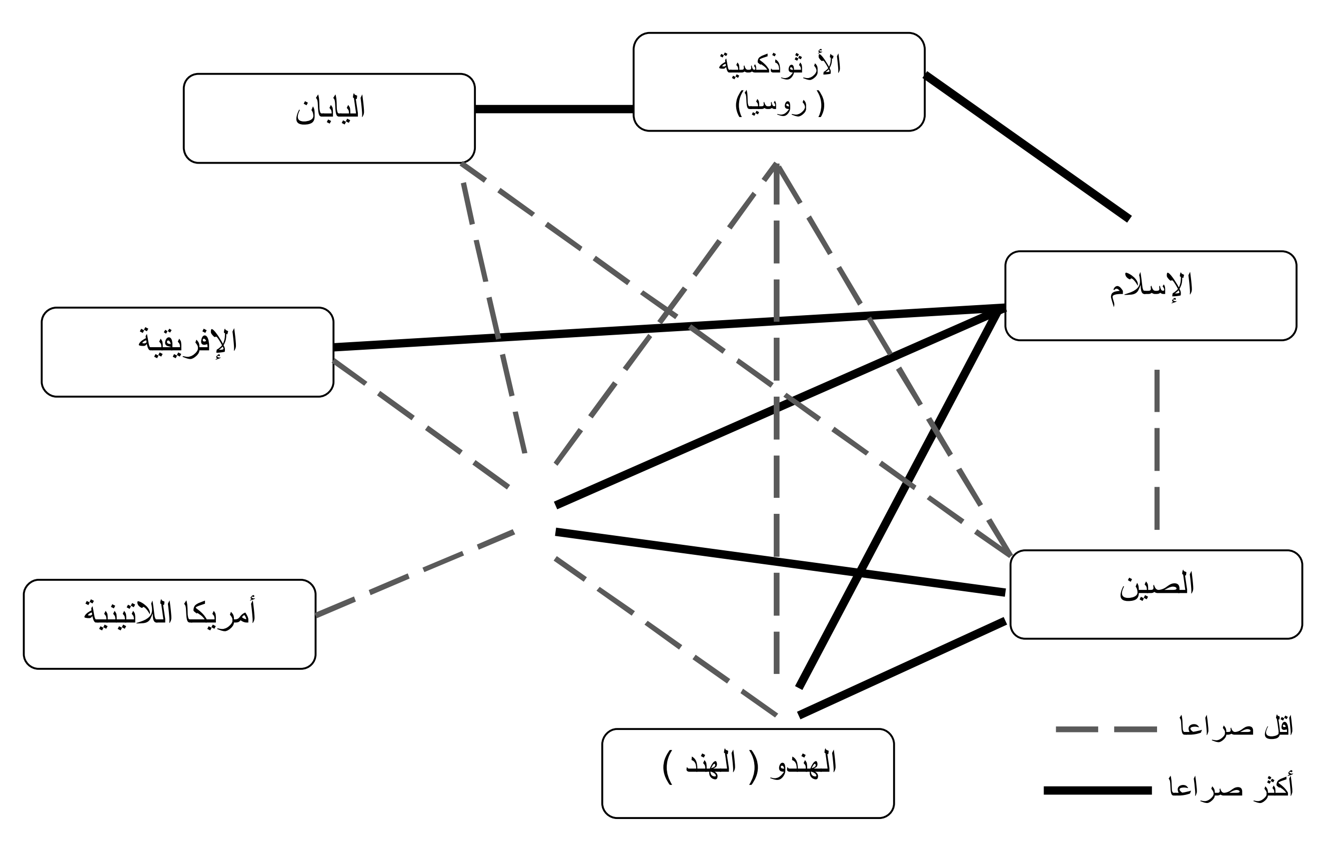
---

[1] مريم دماغ، المرجع السابق، ص 65.

• السلام الديمقراطي: تعود جذور هذا المفهوم إلى أطروحة كانط، وهي قائمة على إن السلام العالمي يتطلب أنظمة ديمقراطية لان التاريخ لم يعرف حروبا بين الديمقراطيات القائمة على الإجماع، إذن فهو يعني وجود ثقافة و آليات ديمقراطية تكرس الاختلاف والتعددية وتأسس لدولة الحوار و المشاركة.

[2] Martin Griffiths, International Relations Theory for Twenty First Century, New York : Routledg, 2007,P32.

رئيسي للتدخلات المعاصر، وهذا ما يجعل هذه الأطروحة أحد نظريات المنظور اللاعقلاني،[1] و الشكل التالي يوضح ذلك:



الشكل 1: (مخطط صدام الحضارات) : صمويل هنتغتون، صدام الحضارات إعادة صناعة النظام العالمي،ترجمة: طلعت الشايب، ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ،ط2 ،1999،397.

ويرى الليبراليون أن التدخل له وسائل عديدة لتحقيق الأهداف المنشودة منها غير القوة العسكرية، ويطلقون على هذه الوسائل إسم القوة الناعمة، ويعتبر أنصار هذا الإتجاه أن الصراع هو حالة غير طبيعية في العلاقات بين الدول، ويعتبرون أيضا أن الحرب أداة ضيقة الحيز في السياسة الخارجية للدول وإستخدامها يمكن أن يكون أخر الحلول، وذلك يكون بعد إستنفاذ جميع الحلول والوسائل السلمية، وتجد النظرية الليبرالية من الدور الكلاسيكي للقوة الحربية وتمنح المؤسسة العسكرية دورا جديدا قائما على إحترام القوانين، وخاضعة لرقابة والمسؤولية أمام السلطة المدنية وإعطاء أولوية للقرارات السياسية على القرارات العسكرية، إضافة إلى التخفيف والتقليل من الثقافة العسكرية وإنشاء مؤسسة عسكرية قائمة على إحترام حقوق الإنسان وتسهر على تنفيذ وتطبيق المبادئ

---

[1] صمويل هنتغتون، صدام الحضارات إعادة صناعة النظام العالمي،ترجمة: طلعت الشايب، ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ،ط2 ،1999، ص395،396.

الديمقراطية، وذلك بتدريب المسئولين العسكريين و إنشاء مؤسسة عسكرية ذات حد عالي من التعليم والإشباع بالقيم و المناهج الليبرالية ومن أمثلة هذه المعاهد نجد International Militery Education and Training، « LMIET » ، ومنه فان الليبرالية تضن أن بناء القوة لا يتجسد فقط بإمتلاك القوة والقدرات العسكرية، بل يجب إمتلاك جميع القدرات وفي جميع الجوانب.[1]

انطلاقا من هذا الطرح فإن التدخل حسب الفكر الليبرالي يقوم على عدة آليات نذكر منها:

أ. الآليات المؤسساتية: وهي قائمة على الدور الذي تلعبه المؤسسات في النظام الدولي وخاصة فيما هو متعلق بالتدخلات، وذلك من خلال قيامها بحماية و السهر على مراعاة المعايير الدولية في التدخل وخاصة ما يتعلق بحقوق الإنسان، ويرى أصحاب هذا الإتجاه أنه من الضروري إنشاء مركز عالمي لصنع و إتخاذ القرار وذلك فيما يخص الجوانب الإنسانية، و الحالات التي يمكن و لا يمكن إستخدام القوة العسكرية فيها، حيث يعبر التدخل في هذه الحالة عن طموح النظام الدولي، ومنه يمكن التغلب على عواقب التي تنتج عنها والفوضى، وذلك بواسطة شبكة من المؤسسات التي تنظم العلاقات بين الدول، كالجهود التي تبذلها المنظمات في إيصال المعونات الإنسانية و المساعدات في الكوارث وغيرها من الأخطار التي تهدد الإنسانية.[2]

ب. الآليات الإقتصادية و الدبلوماسية: إن أصحاب الفكر الليبرالي يركزون على القوة الإقتصادية و الدبلوماسية في العلاقات الدولية، إذ يرون أنهما عاملين أساسين في قوة أو ضعف الدول على المستوى الداخلي و الخارجي، ولذلك يمكن إستخدامهما مع الدول الضعيفة و الدول المستبدة، فالعقوبات الإقتصادية لها دور كبير في العمل التدخلي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان قطع العلاقات أو إبرام التحالفات الدبلوماسية وخاصة منها المصلحية قد يساهم في إنشاء تحالفات قوية تخدم أصحاب المصالح أكثر من القوة العسكرية، لأنها تولد الشعور بالقلق والتردد، وهذا ما يجعل التدخل يعتمد ويتراوح مابين الدعم الدبلوماسي و المساعدات الإقتصادية في رأي أصحاب هذا الاتجاه.[3]

ج.الآليات الإعلامية: يفترض منظروا و أتباع هذه المنظور أن الجانب الإعلامي و وسائل الإعلام بمختلف أنواعها المرئية، والمسموعة، والمكتوبة، تلعب دورا كبير في نشر و زيادة الوعي في المحيط الداخلي والخارجي، وتغذي الرأي العام الوطني والعالمي بأهمية القضايا الإنسانية، وهذا من

---

[1] ليلى نقولا الرحباني، المرجع السابق، ص 60.
[2] مريم دماغ، المرجع السابق، ص70.
[3] مريم دماغ، المرجع السابق، ص 71.

شأنه إعطاء الشرعية للتدخلات الإنسانية في الدول التي يغطيها الإعلام ويصور فيها إنتهاكات لحقوق الإنسان، ويكون هذا التأثير الإعلامي معتمدا بالأساس على اللغة وذلك لكونها مصدرا من مصادر كسب الثقة و التأثير، وهذا لكسب التأييد من الرأي العام لسياسات التي لها أهداف تدخليه، وليس لما يعرف بالتغطية الإعلامية فقط.[1]

ومنه نستنتج أن العمل التدخلي حسب المنظور الليبرالي لابد أن يكون نتاج عوامل منها:

– إحتمال وجود إنتهاكات ضد الإنسانية كالإبادة الجماعية أو التطهير العرقي وذلك إما يكون ناتج عن إهمال أو عجز الدولة في التحكم.

– أن تكون المبادئ الإنسانية الهادفة إلى وقف المعانات هي الغرض الأساسي للعملية التدخلية.

– بعد إستنفاذ جميع الوسائل السلمية و الغير العسكرية في التدخل يكون التدخل العسكري أخر الحلول لمعالجة وحل الأزمة.

– التدخل يجب أن يكون متناسب في الوسائل والأهداف ومحدد في الحجم و المادة و الكثافة.

رغم ما جاءت به الليبرالية من أفكار جديدة، إلا أنها أغفلت أو ربما أخطأت في مجموعة من النقاط، وهذا ما جعلها تواجه النقد في العديد من الأفكار التي جاءت بها، فالليبرالية ترى أن الدولة فاعل لا عقلاني وأن بدائل السياسة الخارجية لدولة غير عقلانية، فهي نتاج ضغط المجتمع المدني والرأي العام، كما أسهب وبالغ منظروا هذا الإتجاه في التركيز والإعتماد على دور و فعالية المؤسسات الدولية و المنظمات الدولية كأطراف محركة للعملية التدخلية، و تجاهلوا أن هذه المؤسسات كثيرا ما تكون مرتبطة بالسياسة الوطنية والمحلية لدول الأعضاء، و هذا يتضح جليا في مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة و الدور الذي تلعبه الدور الكبرى في التحكم في قرارات هاتين المؤسستين العالميتين في تنفيذ سياستها الخارجية، وإعطائها المبررات التدخلية لأغراضها الأيديولوجية.[2]

[1] Ewan Harrison, The Post_Cold War International System, London: Routledg Taylor & Francis Group, 2OO4, P 115.

[2] ليلى نقولا الرحباني، المرجع السابق، ص 61.

كما أن إعتماد هذا المنظور على المبادئ و الأغراض الإنسانية لتبرير التدخل لم تكن في معظمها تستند إلى الشرعية الدولية و الانتقائية التدخلية•، إذ أن العديد من الدول تعاني من الفقر و عدم الإستقرار و لم تعرف تدخلات في حين تدخل في دول أقل إنهيارا وأكثر إستقرار إقتصادي وسياسي و لذلك فهناك من يصنف هذه التدخلات في حيز وضمن النزعات الإستعمارية الجديدة.[1]

إضافة إلى ما سبق نلاحظ عدم صلاحية وصحة ما جاء به صمويل هنتغتون في نموذجه المعتمد على العرقيات المسببة و الدافعة للتدخل، و الذي يرى فيه أن عامل العرقية محرك أساسي لعملية التدخل الدولي[2]، ولكن في الواقع هناك تدخلات لا علاقة لها بالعرقيات وخارجة من القالب الحضاري الذي حدده ووضعه صمويل هنتغتون.[3]

كما أثبت الواقع أن الدول تعتمد بالدرجة الأولى على القوة العسكرية، وذلك دون إستوفاء وإستنفاذ جميع الوسائل الغير العسكرية المشروعة، وهو عكس الطرح الذي يبني التدخل على المرحلية و التدرج في الوسائل والأهداف، وترك الآلية العسكرية كأخر الحلول التي تلجئ إليها الدولة في العملية التدخلية حسب ما جاءت بها الليبرالية.[4]

المطلب الثاني: تحليل عملية التدخل في المنظور الواقعي.

هيمن المنظور الواقعي « Réalism paradigm » على حقل العلاقات الدولية وخاصة خلال فترة الحرب الباردة ، وتعد أفكار كل من توماس هوبز" Thomas Hobbes " و ميكيافليي و آخرون الأكثر شيوعا في هذا الوسط، وكان هذا نتيجة لكون العلاقات الدولية أصبحت تدرس كتخصص في الجامعة البريطانية و الأمريكية ، بعد الأحداث التي شهدها العالم في الثلاثينيات من القرن الماضي . [5]

• الانتقائية التدخلية: أو الانتقائية في عملية التدخل، والمقصود بها هنا هو أن التدخلات لا تشمل الرغبة في التغيير الداخلي على درجة واحدة بل بدرجات متفاوتة، بل في الكثير من الحالات نجد معاملة غير عادلة حتى داخل الدولة الواحدة.

[1] الطيب بوعزة، نقد الليبرالية، الرياض : مكتبة الملك فهد للنشر، 1999، ص 92.

[2] حسن الباش، صدام الحضارات حتمية قدرية أم لوثة بشرية، بيروت: دار قتيبة للطباعة و النشر و التوزيع ،ط2 ،2005، ص 24.

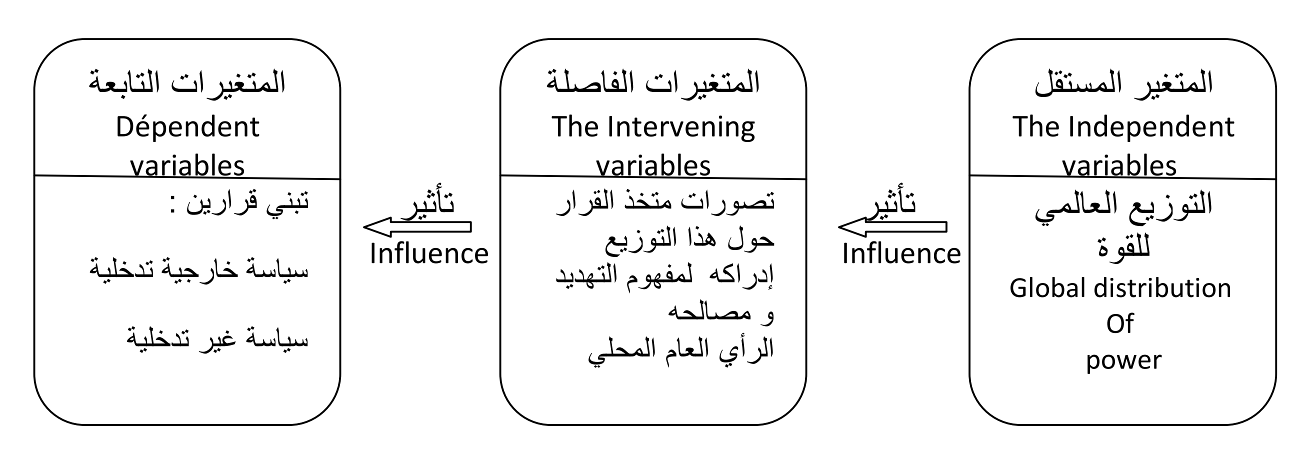
[3] صمويل هانتجتون، الإسلام والغرب أفاق الصدام، ترجمة: مجدي شرشر، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995، ص56.

[4] محمد الجوهري حمد الجوهري، النظام السياسي الإسلامي و الفكر الليبرالي ، القاهرة: دار الفكر العربي، 1993، ص56.

[5] جون بيليس، ستيفن سميث ، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للابحاث، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للابحاث، ص 232 .

تنظر الواقعية إلى التدخل الدولي كظاهرة في العلاقات الدولية، يجب دراستها كما هي موجودة أو كما هو كائن ليس كما يجب أن تكون، أي من منطلقها العام، كما تتركز الواقعية على مفاهيم خاصة كطبيعة الفواعل و العقلانية ، ومن هنا فهناك من يطلق على المنظور الواقعي إسم المنظور العقلاني « The Rational paradigm » حيث تعتبر العقلانية قيمة ترافق مخرجات أي سياسة دولية .

وترى الواقعية الكلاسيكية الجديدة في بنائها النظري، وفي تحليلها للقرارات و السلوك الداخلي، حيث توجد المتغيرات المتفاعلة كتوزيع السلطة و القوة في النظام الدولي Distribution of power in international system ، كذلك إدراك صانع القرار لبيئته الخارجية و البيئة الداخلية المتمثلة في المجتمع المدني، ومنه فالتدخل حسب أنصار هذا الإتجاه قد يكون عقلاني أو عكس ذلك أي الإمتناع كذلك قد يكون عقلاني، و ذلك كونه نابع عن دراسات للمعطيات المتوفرة على المستوى الدولي ، ومدى إمكانية متخذ القرار إدراك هذه المعطيات،[1] و هذا كما هو موضح في الشكل:



الشكل 2: (تفسير التدخل في المنظور الواقعي) : مريم دماغ ، " اشكالية التدخل في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة دراسة مقارنة للتدخل الامريكي في كل من كردستان العراق 1991 و الصومال 1992"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009-2010، ص 50.

وحسب الواقعية هناك عدة دوافع تدعوا الدول إلى التدخل ومن بينها :

- الدوافع الأمنية : إذ يصبح التدخل الدولي وسيلة من وسائل التحكم في نمط التفاعلات، وتشكيل النظام الدولي، و بذلك تسعى الدول من خلاله الوصول إلى زيادة القوة The Maximisation of power ، وفي هذا الصدد يقول هانس مورغانتو H .J. Morgenthau: " بأن رجل السياسة يعمل

[1] مريم دماغ ، المرجع السابق ،ص 49.

بدافع من المصلحة الوطنية و التي تتراوح في حدها الأدنى ضمان الأمن و الاستقرار، وفي أعلى صروحها التأثير على الوحدات السياسية الأخرى"[1] .

ومنه فإن القوة عند الواقعين يتجسد أهم شكل من أشكالها في التدخل العسكري، إضافة إلى زيادة الأمن فمن خلال التدخل فإن الدولة تسعى إلى الحفاظ على أمنها ووحدتها الداخلية، إضافة إلى ذلك زيادة نفوذها الدولي و التدخل يكفل لها تحقيق ذلك. [2]

وبذلك فإن التدخل الدولي حسب المنظور الواقعي هو نابع من الدوافع المصلحية، وذلك لتعظيم المكاسب ولا علاقة له بالمبادئ الأخلاقية التي يغيب فيها التماثل بين الكلفة و الهدف المراد تحقيقه و الدوافع الكامنة وراء التحرك العسكري، ومن هنا يرى هيدلي بول Hadley Bull "أن التدخل من أجل أسباب ليبرالية كثيرا ما يؤدي إلى الفوضى "[3]، وهذا ما يسبب وجود إختلاف في القواعد و عدم الإتفاق على المبادئ الأخلاقية المنظمة لحق التدخل الإنساني، مما يؤدي إلى ناتج فوضوي• أو ما يعرف بالفوضى و إساءة التدخل، أين تصبح الأغراض الإنسانية مجرد غطاء .

- الدوافع الاقتصادية و النفعية : ذهب في هذا الإتجاه من الطرح أنصار الواقعية الجديدة Neo-réalisme الذين يرون أن قرار التدخل نابع من معطيات سياسية و إقتصادية، وعلى عكس الكلاسيكيين الذين ركزوا على قضايا السياسة العليا، و أغفلوا العامل الإقتصادي فالواقعيون الجدد ركزوا على هذا البعد من أمثال كينث والتز K .Waltez ،الذين يرون أن القوة الإقتصادية تعادل القوة العسكرية وذلك خاصة بعد الحرب الباردة و الدور الذي لعبه العامل الإقتصادي فيها.[4]

ومنه فإن التدخل حسب المنظور الواقعي يضمن توزيع القوى داخل النظام الدولي، ويضمن حماية مكاسب الدولة السياسية و الإقتصادية، و التدخل هو وسيلة لتشكيل نظام دولي ذو طابع إستراتيجي .

- الآليات التي تقوم عليها عملية التدخل من خلال الطرح الواقعي :

يعتبر مفهوم القوة بالنسبة للواقعين المتغير الأساسي لشرح سلوكات الدول، أو ما يرتبط بالقوة العسكرية في السياسة الخارجية لها، و بالمقابل يقللون من أهمية الآليات الأخرى كالثقافية و الإعلامية، فمثلا إستخدام دولة من الدول « X » القوة العسكرية في تدخلها على دولة أخرى « Z »، ذلك سيؤدي إلى نتائج وتكاليف أعلى إذا ما قورن بتدخل مثلا دولة « س» في دولة أخرى « ع» وإستخدمت في

---

[1] Jack Donnelly, Reailism and International relations, London: Cambridge University press, 2000, P 109.

[2] عز الدين حمايدي ، المرجع السابق، ص59 .

[3] مريم دماغ، المرجع السابق ، ص 53 .

• فوضوية النظام الدولي: تعني غياب سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة وهو ما يخلق منطق المحافظة على البقاء في العلاقات الدولية.

[4] يوسف ناصف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتب العربية، 1985، ص63.

تدخلها متغيرات أخرى غير المتغير العسكري أو القوة العسكرية، لكن تبقى حسب الواقعية المواجهة المباشرة حتمية إذ يقول والتز K.Waltez في هذا الشأن " أن القوة تستخدم ليس بصفتها الخيار الأخير بل بصفتها الخيار الأول و الدائم." [1]

ومنه فإن المنظور الواقعي يرى بأن التدخل هو عبارة عن عملية تحتوي على إستخدام القوة، و يكون إستخدام هذه القوة مباشرا ويتوفر فيه عدة عناصر كالتهديد وغيره من العناصر التي غالبا ما تكون مادية، وفي هذا المجال حاول رواد هذا الإتجاه من أمثال والتز K.Waltez تحويل التركيز على مفهوم القدرات وربط هذا المفهوم بمدى قدرة الدولة وقوتها بدل التركيز على القوة فقط، وذلك يكون من خلال دراسة بعض العوامل مثل (حجم السكان، مساحة الدولة، توفر الموارد، الطاقة الإقتصادية، القوة العسكرية، الكفاءة ....)، فتوفر الدولة على هذه المعطيات يساهم ويساعد على التفوق و الإمتلاك للقوة اللازمة للهيمنة السياسية و الإنتصار العسكري.[2]

و الشكل التالي يوضح تطور العمل التدخلي حسب المدرسة الواقعية:

نوع الواقعية	المفكرين الاساسين	الكتب الاساسية	الفكرة الرئيسية
الواقعية الهيكلية الاولى	Thucydides	الحروب البابلونية	العلاقات الدولية محكومة بصراع على القوة لا ينتهي
الواقعية العملية	مورغانتو	الصراع بين الامم	الواقعية السياسية تعتبر ان هناك اسسا معينة في السياسات مثل قوة القائد المطلقة التي يجب قبولها و اعتبارها القوة السياسية الوحيدة المتحولة في السياسة العالمية
الواقعية الجديدة	روسو _ والتز	نظرية السياسة العالمية	الصراع حتمي بسبب النظام الفوضوي الذي يؤدي الى الشك و عدم الاستقرار
الواقعية الليبرالية	هدلي بول	المجتمع الفوضوي	الفوضى العالمية يمهد لها من قبل الدول التي تملك

[1] Châles Philipe David , Jean Jacque Rocho , Théorie de la sécurité définitions , Paris : Edition Montchrestien, 2002 ,P 94 .

[2] مريم دماغ، المرجع السابق، ص57 .

			القدرة على منع الدول الاخرى من الاعتداء عليها ومن قبل الدول القادرة الاسس الابتدائية لوجودها

الشكل 3: (تطور العمل التدخلي في المنظور الواقعي) : ليلى نقولا الرحباني، التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل، دمشق: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011، ص 55.

إذن فان التدخل الدولي من وجهة نظر واقعية هي من جهة تتميز بالعقلانية ،ومن جهة أخرى تولي أهمية كبيرة للصراع، الذي يعتمد على القوة العسكرية والعمل الحربي، إذ وحسب الواقعين فان الصراع و الحرب لا يمكن تجنبهما حتى ولو كان هناك عمل قائم على العملية التدخلية ، وقد حاول ألبرت هيرشمان A- Hirchman دراسة الحجج التي قامت عليها الواقعية في تصورها للعمل ألتدخلي وذلك في كتابه [1]« Deux siècle de rhétorique réactionnaire » وخلص إلى أن الواقعية تركز على عدة نقاط من أهمها :

- إنحراف التدخلات الدولية خلال الممارسات : إذ أن الواقعيون يؤكدون أن معظم التدخلات التي حدثت من اجل ترسيخ الديمقراطية خلفت على إثرها أنظمة دكتاتورية، إضافة إلى أن التدخلات الأيديولوجية• تخلف خسائر أكبر من مكاسبها، فالتدخلات الهادفة إلى إحداث التغيير في النظام الدولي قد تجلب نتائج عكسية و الواقعية سعت للحفاظ على الوضع كما هو وعدم التغير في موازين القوى .
- عدم الجدوى أو الفائدة : إذ أن إمكانية نجاح التدخلات هي فرصة ضئيلة وأكثرا مما هو متوقع دائما، وغالبا ما تكون هناك نتائج عكسية، فالتدخل يتعارض مع مبدأ السيادة الوطنية وهذا ما يؤدي إلى رفض العمل التدخلي من الأطراف الداخلية (مجموعات محلية، مجتمع مدني) وذلك لتوفر إمكانية المقاومة المستمرة التي تؤدي إلى فشل التدخل.
- المجازفة بالدخول في أخطار أو تهديدات: و المقصود به هنا أن التدخل قد يؤدي إلى إرتفاع التكاليف وذلك على عكس ما كان متوقع قبل التدخل، ويؤدي بالدرجة الأولى إلى تعرض مصالح الدولة المتدخل فيها إلى التهديد و ذلك خاصة ما يجعلها تتعرض لخسائر مادية و إقتصادية نتيجة

---

[1] ليلى نقولا الرحباني، المرجع السابق، ص58 .

• التدخلات الأيديولوجية : تعني التدخلات التي تستفيد فيها الدول المتدخل فيها بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية وذلك بغرض تباعيه هذه الدولة المتدخل فيها لدولة المتدخلة .

للتدخل كتدمير البنى التحتية و الهياكل القاعدية للاقتصاد الوطني هذا إضافة إلى الخسائر السياسية كالسيادة الوطنية و الإقليمية.[1]

إن منهج التحليل الواقعي للعملية التدخلية يؤخذ إتجاهه من الأعلى إلى الأسفل، مع إعطاء الأولوية للدول كفاعل أساسي عقلاني يحرك العملية التدخلية ،وذلك لتحقيق المصالح المحددة سلفا، وبعدها يأتي دور الفواعل تحت و دون مستوى الدول.[2]

لكن في الحقيقة لا يمكن فصل الجانب الداخلي لإتخاذ القرار عن معطيات البيئة الخارجية، إذ أن قرار التدخل هو نتاج مشترك بين العوامل الداخلية و العوامل الخارجية ، ولذلك فالتدخل قد لا يكون عقلاني، إضافة إلى ذلك فان الواقعية ركزت كثيرا على الجانب العسكري في التدخل و أغفلت باقي الجوانب في تحقيق المكاسب ما نتج عنه حصر لمقاصد التدخل، وقد يكون والتز قد أنقذ الواقعية من بعض النقد، لكن مسارات العالم المعولم و التطورات التي حدثت في النظام الدولي خاصة بعد إنهيار الإتحاد السفياتي جعل أطروحات الواقعية عرضة للنقد، وخاصة لإغفالها عدة جوانب في طرحها كإمكانية الاندماج وغيرها من الوسائل التي تبرر العمل التدخلي أو تساهم في تفاديه.[3]

المطلب الثالث: تحليل عملية التدخل في المنظور البنائي.

لقد كان لصعود قضايا جديدة على مستوى الأجندة السياسية و أجندة العلاقات الدولية كالتنمية، الهويات و العرقيات و الإيديولوجيات الجديدة، التي ترغب في لعب أدوار جديدة في السياسة العالمية دور كبير في ظهور الطرح الذي جاءت به البنائية Constructivism في العلاقات الدولية، وكان ذلك مع نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، خاصة بعد الإنتقادات التي وجهت إلى الواقعية البنيوية، وكان من الأوائل الذين تحدثوا عن هذا التوجه نيكولاس أنوف Nicholas Anuf ، ومن بين أهم الأفكار الجديدة التي جاءت بها البنائية هي أن العلاقات الدولية عبارة عن كتلة تتكون من العديد من الفواعل التي تؤثر وتتأثر داخله لكنها ترفض إعتبار الفوضى هي العامل المفسر لطبيعة هذه التفاعلات، أو كما يطلق عليه أصحاب هذه النظرية بفكرة المجتمع الكلي Global Society .[4]

---

[1] مريم دماغ، المرجع السابق، ص60 .

[2] مارتن غريفيثس، تيري اوكالاهان، المرجع السابق، ص454.

[3] Jack Donnelly, Op, Cit, P232.

[4] Emanuel Adler, Seizing the Middle Ground: Constructivism in world politics, European journal of International relations, Vol3, No3, 1997, P341.

كما تشدد البنائية في العلاقات الدولية على البعد الإجتماعي أو الذاتي المشترك للسياسة العالمية، ويصر البنائيون على أن العلاقات الدولية لا يمكن حصرها بأفعال و تفاعلات عقلية ضمن قيود مادية كما يرى الواقعيون، أو ضمن قيود مؤسساتية على المستوى الدولي و المحلي كما يقول الليبراليون، فالبنائيون يرون بأن التفاعل بين الدول لا يندرج ضمن المصالح القومية المحددة، ولكن يجب أن يتم إدراكه بصفته نمط من الأعمال يصوغ الهويات وتعمل هي على صوغه عبر الزمن و المؤسسات و اللاعبين بالنسبة لهم كيانات اشرطية متبادلة، وبالنسبة إلى البنائيين إن للمؤسسات الدولية وظائف تنظيمية وإنشائية، وتتحدد القواعد التنظيمية القواعد الأساسية لمعايير السلوك عبر السماح ببعض التصرفات و النهي عن البعض الأخر، ويستخدم البنائيون لشرح هذه القاعدة بما يشبه اللعبة مثل لعبة الشطرنج على سبيل المثال، وقد أطلق البنائيون على هذه القواعد ما يعرف بالقواعد الإنشائية• ، و يركز البنائيون على أن النظام الدولي يقوم على العلاقات الإجتماعية و القدرات المالية، ويعتقدون أن البنى التنظيمية الذاتية المشتركة تتألف من مفاهيم و توقعات و معرفة إجتماعية مشتركة بالمؤسسات•، فالمؤسسات هي عبارة عن الكيانات إدراكية لا يمكن الفصل بينها و بين أفكار اللاعبين حول الطريقة التي يعمل فيها العالم، وتسلط البنائية الضوء على المؤسسات التي تأتي في المستوى الأساسي من المجتمع الدولي كالقانون الدولي و الدبلوماسية و السيادة.[1]

وترى البنائية أن الفواعل ليست الدول فقط، بل هناك عدة أطراف مشاركة في إتخاذ القرارات المختلفة كالإدارة والتنظيم داخليا، و المعاهدات و الإتفاقيات و التدخل خارجيا، وذلك حسب معيار تقسيمي حسب أصحاب هذا الإتجاه وذلك كما يلي[2]:

- بنى تحتية: وهي القاعدة و تشمل البيئة المجتمعية و المجتمع الذي يعيش داخل هذه البيئة وما تحتويه من الحركات الإجتماعية و الثقافية و الحضارية، إضافة إلى القيم والهويات كما تشمل داخل هذا الحيز المجتمع المدني المشبع بالقيم و العناصر السابقة، التي تتكون منها النخبة الحاكمة وهذا ما يجعل حسب أصحاب هذه النظرية القرار السياسي تشاركيا بفعل هذه المتغيرات وتفاعلاتها الداخلية.

• القواعد الإنشائية: هي من الأفكار التي جاءت بها البنائية وهناك من يطلق عليها اسم التناظر البنائي، ومن خلالها يتمكن اللاعبون من التزود بالمعرفة الضرورية لتفاعل مع تحركات اللاعبين الآخرين.

• المؤسسات: لا يقصد بها البنائيون المؤسسات العادية بل المؤسسات التي بنيتها تفوق بنية المنظمات الحالية فهم يرون أن المؤسسة هي مجموعة ثابتة أو هيكلية مؤلفة من هويات و مصالح.

[1] مارتن غريفيثس، تيري اوكالاهان، المرجع السابق، ص 109.

[2] مريم دماغ، المرجع السابق، ص 75.

– بنى فوقية: حسب البنائين فإنها تلك البنى التي تتميز بالشرعية والفعالية و الإستقلالية ويطلقون على هذه البنى إسم الوكلاء الدوليين Lagimate autorizing agents ، حيث هناك حسبهم منظمات متعددة الأطراف ويكون النظام الدولي من خلال هذه المنظمات عن مؤسسات دولية متفاعلة وهذا التفاعل يكون بشكل مستمر داخل هذه المؤسسات.

ومنه فان هذه النظرية تأكد أن السلوكات الخارجية مدعومة بالأساس بواسطة القواعد والمعايير و القيم المشتركة حول السلوك المناسب، و أن القرارات في السياسة الخارجية للدول هي عبارة عن تحصيل حاصل لرغباتها في حماية القواعد و المعايير النظمية التي تحددها المؤسسات العالمية، ووفقا لفاينمور Finnmor إن أهم الأسباب التي ساهمت في تبرير سياسات التدخل بعد الحرب الباردة هي الكوارث التي واجهت الإنسانية التي تحدث داخل أراضي الدول الأخرى الغير قادرة على مواجهة هذه الكوارث، بإختلاف أنواعها وأشكالها من إنتهاك لحقوق الإنسان، الإرهاب، الحروب الأهلية، كما ترى أن تنظيم الذي يتميز بشكل من العنف مستمد من ذلك العمق في العمليات و المسارات الإجتماعية وبذلك فإن العمل العسكري يمكن تبريره إذا كان له أغراض إنسانية .[1]

بالرغم من أن أصحاب هذا النظرية يرون أن التدخل لكي يكتسب صفة الشرعية يجب ألا يتعدى كونه مجموعة من الإجراءات التي تقرها و تحددها المؤسسات الشرعية كالتسوية الدبلوماسية أو الإدانة الدبلوماسية، تدعيم أو قطع العلاقات الإقتصادية و لكنها تبرر التدخل العسكري إذا كان دفاعا عن القيم المجتمعية أو كان دفاعا عن الهوياتية أو غيرها من الدوافع ذات البعد الإنساني.

خلاصة الفصل الأول:

[1] عز الدين حمايدي، المرجع السابق، ص 37.

من خلال إستعراضنا لمختلف التعاريف التي تناولت مفهوم التدخل و المفاهيم المشابهة له، يظهر أن التدخل الأجنبي رغم أقدميته التاريخية و تناوله في الدراسات القانونية و السياسية و الدولية، إلا أن هذا مفهوم مازال من المفاهيم المعقدة، وذلك بفعل التطور التكنولوجي الذي أدى إلى تنوع الوسائل و السياسات التدخلية، ولكن يمكن تعريف التدخل الأجنبي على أنه" هو تلك العملية التي تقوم بها وحدات سياسية في النظام الدولي، بشكل إرادي و منظم في شؤون وحدة أخرى، و ذلك بهدف التغيير أو الحفاظ على التركيبة الموجودة دخل هذه الوحدة، كما أنه يأخذ عدة أشكال".

كما وصلنا إلى أن التدخل الدولي له عدة أنواع سواء من حيث صوره مباشر و غير مباشر أو من حيث الشكل فردي أو جماعي، صريح أو ضمني، داخلي أو خارجي، سياسي أو دبلوماسي، إعلامي أو دعائي أو عسكري، أو من حيث السبب إقتصادي، أمني، إنساني، وهذا ما يجعل التدخل الدولي يمتاز بالتنوع و تعدد الأهداف و الأسباب و الدوافع و التطبيقات.

ومن خلال التطرق ألى المنظورات السياسية التي تناولت ودرست التدخل الأجنبي في العلاقات الدولية، وصلنا إلى أن التدخل إختلف تفسيره بإختلاف التوجهات النظرية لكل مدرسة من المدارس التي تناولت دراسته، فالمدرسة الليبرالية تناولت التدخل على أنه عمل يرتبط بدوافع انسانية و أخلاقية و الحضارية، في حين تناولته المدرسة الواقعية على أنه عمل عقلاني له دوافع أمنية و يرتبط بالنفعية و المصلحة، أما المدرسة البنائية فترى أن التدخل هو عمل مؤسساتي و أنه عمل مبرر وقد يأخذ الشكل العسكري.

تقديم:

عرف النظام السياسي الليبي عبر التاريخ العديد من الأحداث التاريخية و السياسية، التي تمثل في مجملها البيئة التي جعلت منه نظام فريدا سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، أو من الناحية السياسية أو القانونية، و تجسد ذلك من خلال إبراز العديد من الأحداث التي رسمت الملامح العامة للنظام و جعلت له خصائص مغايرة لباقي الأنظمة سواء على الساحة الإقليمية أو القارية أو العالمية، وخاصة في عهد معمر القذافي، ومنه فقد حاولنا في هذا الفصل تحديد المكانة الجيوستراتيجية لليبيا من خلال البحث و التطرق في الملامح التاريخية للنظام السياسي الليبي، سواء في فترة ما قبل الإستعمار الإيطالي أو بعد الإستعمار أو بعد الإستقلال و الدولة الملكية في ليبيا، إضافة إلى التطرق إلى المقومات الجغرافية و الإقتصادية التي تمتلكها ليبيا، كما ركزنا في هذا الفصل على طبيعة النظام السياسي الليبي بعد سقوط الملكية و قيام النظام الجماهيري بقيادة معمر القذافي، وذلك على المستوى الداخلي أو الخارجي، من خلال إبراز دور معمر القذافي و عائلته في الحكم و طبيعة المؤسسات السياسية التي عرفتها هذه الفترة ، و من خلال إظهار توجهات السياسية الخارجية لنظام معمر القذافي.

المبحث الأول : **لمحة تاريخية عن ليبيا .**

شهد ليبيا العديد من الأحداث التاريخية و السياسية، التي رسمت ملامح النظام السياسي الليبي سواء قبل أو بعد الاستقلال، وذلك لما عرفه من الغزوات قبل الإحتلال الإيطالي، و في عهد الاستعمار الإيطالي، و كان الإستقلال و العهد الملكي زاهر بالأحداث التاريخية و السياسية التي حددت البنية السياسية لنظام الليبي.

المطلب الأول : ملامح النظام الليبي قبل الإستعمار الإيطالي.

تعتبر الحضارة الفرعونية من أول الحضارات التي كانت لها إتصال مع ليبيا القديمة، وذلك من خلال قيام الليبيين القدامى بالغارات الدائمة و المتواصلة على غرب الدلته، بحثا عن المناطق الرعوية أو الماء بسبب الجفاف وغيرها من الأسباب، ومن القبائل المعروفة في هذه الفترة نجد المشويش Meshwesh، التامحو Tamehu، الليبو Lebu ، وفي ظل هذه الهجمات من القبائل الليبية و الهجمات المصرية المضادة خضعت المناطق المجاورة لمصر في كثير من المرات إلى الغزو و التغلغل الفرعوني وخاصة منطقة برقة وما جاورها، كما خضعت في مرات عديدة مصر الى غزو القبائل الليبية والسيطرة على أراضيها.[1]

في حين إقتصر النفوذ الفرعوني على المناطق الشرقية و برقة أساسا، يعتبر الفينيقيون من أول الشعوب التي إستوطنت في المنطقة الغربية من ليبيا، إذ بدأت السفن الفينيقية تتوجه إلى الشواطئ الليبية منذ الألف الأول ق.م، و ذلك لتموقع هذه الشواطئ في الطريق الساحلي إلى إسبانيا، وقد قام الفينيقيون الأوائل بتأسيس مراكز تجارية لهم على هذه السواحل، وظهر التواجد الفينيقي في طرابلس سنة 1000 ق.م، وكانت مدينة "لبدة" من أهم المراكز التجارية التي أسسها الفينيقيون في المنطقة، و يذكر (كرسيليوس) أن تأسيسها يعود إلى جماعة من صور و قد أسموها Tyran، وقد أسس الفينيقيون القدماء المدن الثلاث " أويا، لبدة صبراته" او كما سموها "Tripolis" في غرب ليبيا، و لقد كان لهذه المدن دور كبير في التجارة في الساحل المتوسطي.[2]

وفي القرن السابع قبل الميلاد، أي في وقت معاصر تقريبا للحضارة القرطاجية في المنطقة بدء التواجد الإغريقي في برقة و ما جورها، وقد كان القدوم الإغريقي إلى ليبيا عن طريق الساحل، إذ تدفق عدد كبير من اليونانيين إلى المنطقة خاصة من عدة أماكن منها "تيرا واثينا"، و إستقروا فيها سنة

[1] Helen chapin metz , Libya, New york: Martin press , 2002, p 13 .

[2] احمد محمد انديشة، التاريخ السياسي و الاقتصادي للمدن الثلاث، بنغازي : الدار الجماهيرية للنشر و الإعلان و التوزيع، 1993، ص 36، 41.

631ق.م و إختلطوا بالسكان الأصليين إلى حد كبير في مناطق عديدة منها الشحات التي أسموها "قورينا Gyrene" و ميناء بوسفريديس " بنغازي حاليا"، وفي هذه الفترة كانت ليبيا مقسمة بين النفوذ الإغريقي في برقة و النفوذ القرطاجي الفينيقي في طرابلس، وقد ضم الإسكندر المقدوني برقة إلى مصر بعد غزوه لها، وبعد الصراع القرطاجي الروماني أصبحت ليبيا مقسمة بين النفوذ الروماني و الإغريقي.[1]

وفي نفس الفترة التي كان الإغريق فيها بليبيا سادت الحضارة القرطاجية التي تعتبر من أهم المحطات التاريخية التي عرفتها ليبيا، إذ وبعد تأسيس مدينة قرطاج فرضت حمايتها على المدن الكبرى في ليبيا، و كان القرطاجيون في صراع مع الإغريق للسيطرة على حوض المتوسط ، وقد إرتبط تاريخ المدن الثلاث الكبرى في ليبيا بقرطاج وكانت مدينة لبدة بمثابة عاصمة لهذه المدن الثلاث في هذا العهد، و تمتعت المدن الثلاث في هذه الفترة بنوع من الحرية الداخلية حيث كانت لها قوانينها الخاصة وقضاة يحرصون على تنفيذ هذه القوانين، أما خارجيا فقد كانت خاضعة للمجلس في قرطاج، وكانت قرطاج هي الحامي لها و المتحدث بإسمها وتعتبر إقليم من أقاليمها .[2]

ولكن بتدمير قرطاج ونهاية الحروب البونية فسح المجال أمام الرومان للسيطرة فكانت بداية العهد الروماني في المنطقة، في هذه المرحلة أطلق على ليبيا بحدودها الحالية إسم تريبولس Tripolis، وكانت تضم في هذه الفترة ثلاث مدن كما كانت عليه في العهد القرطاجي، وبعد أن تلاها سقوط الحضارة الإغريقية في المنطقة على يد الجيش الروماني في إفريقيا، أصبحت برقة كطرابلس خاضعة للإمبراطورية الرومانية و لنفوذها، وكانت هذه أول مرة تتوحد فيها ليبيا سياسيا ، و أول مرة تلحق فزان بطرابلس و برقة ، وكان الرومان أول من تجاوز النطاق الساحلي للتواجد الأجنبي في ليبيا و توغلوا في المناطق الداخلية و الصحراوية، ولكن بعد إنقسام الإمبراطورية الرومانية إلى قسمين أصبحت برقة من نصيب الإمبراطورية الشرقية، بينما أصبحت طرابلس من نصيب الإمبراطورية الغربية وقد بقيت ليبيا تحت السيطرة الرومانية ما يقارب 400 سنة[3]، وفي هذه الفترة الإنقسامية في الإمبراطورية الرومانية عرفت ليبيا التواجد الوندالي بقيادة "جنسريق" الذي غزى بجيشه ساحل خليج سرت وقد خص اعيان الليبيين عند تقسيمه للغنائم الرومانية بالإقطاعيات، كما دخلت طرابلس تحت سيطرة الوندال لكن بصفة مؤقتة وغير مباشرة، وإستمر الوجود الوندالى ما يقارب 100 عام إلى غاية

[1] كريستيناس بريد وولف، ازهار من قورينا، ترجمة: الهادي مصطفى ابو لقمة، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس،1993، ص 16.
[2] Helen chapin metz, op.cit, p 15.
[3] Wright , John, Libya, London : Ernest Benn LTD, 1969, pp 32-33 .

طرد البيزنطيين لهم من المنطقة، ودخلت طرابلس في حكم البزنطيين تحت قيادة جوستنيانو وقد كانت مقاومة القبائل الليبية شديدة في هذه الفترة، وعمة الفوضى بعد وفاة جوستنيانو قسمت ليبيا إلى أقاليم في القرن الخامس للميلاد إلى غاية أن فتح العرب المسلمون مصر في القرن السادس للميلاد.[1]

وببداية الدعوة الأسلامية في الإنتشار وفتح مصر في ظل الفتحات الإسلامية قام عمر بن العاص بفتح برقة سنة 642 م، وقد قام عقبة بن نافع الفهري بالتوغل في بلاد المغرب العربي وأخضعت طرابلس ووصل المسلمون إلى مدينة صبرة وجبال نفوسة وودان وزويلة في الجنوب وقد تم إخضاع جميع ليبيا سنة 663 م، لتتوحد ليبيا مرة ثانية تحت راية الإسلام و المسلمين وكانت أهداف الفتح الإسلامي للمنطقة تتلخص فيمايلي[2]:

- الأهداف الدينية: إن نشر الدين الإسلامي في شتى أرض المعمورة، هو الرسالة التي جاء بها الرسول صلى الله عليه وسلم وتنفيذا لتعاليمه السمحة، فالخلفاء من بعده إستمروا في نشر الدعوة الإسلامية عبر الفتوحات التي طالت البلاد الغير إسلامية و منها ليبيا.
- الأهداف العسكرية: فبعد إنسحاب القوات البيزنطية من مصر، و تمركزها في برقة رأى عمر بن العاص أن يقضي على أعداء الإسلام قبل أن يوحدوا صفوفهم ولذلك تقدم إلى برقة بجيشه.
- الأهداف الجغرافية: فلا تفصل برقة عن مصر سوى الأراضي الصحراوية و لطالما أعتبرت برقة جزءا من مصر، لذلك أعتبر عمر بن العاص أن فتحها يدخل ضمن إطار فتح مصر ومن خلالها يمكن المرور إلى باقي دول المغرب العربي ثم إلى الأندلس.

وقد خضعت ليبيا كباقي الدول الإسلامية إلى ما يعرف بسيطرة الإمارات وذلك في عهد الخلافة الأموية و العباسية حيث قامت في المنطقة الإمارات التالية:

- إمارة الأغالبة: قامت الدولة الأغلبية في ليبيا في سنة 800 م الموافق لــ 184ه ، وكان مؤسسها إبراهيم بن الأغلب الذي حاول إسترضاء الليبيين عن طريق إستبدال ولاة ليبيا، وذلك لكثرة الثورات ضد حكمهم في طرابلس في هذه الفترة، وكانت برقة في هذه الفترة خاضعة لحكم ولاة مصر.[3]
- إمارة الفاطميين: خضعت ليبيا لدولة الفاطميين سنة 911 م الموافق لــ 298هــ، إذ بعد إنتقال الدولة الفاطمية إلى مصر وتأسيس دولتهم في القاهرة و مواجهات عنيفة في طرابلس و برقة،

---

[1] توري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، ترجمة: خليفة محمد التليسي، بيروت: الدار العربية للكتب، ط2 ، 1991، ص 50.
[2] الصديق محمد العاقل واخرون، معالم الحضارة الاسلامية في ليبيا، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2008 ، ص 51.
[3] محمد مصطفى بازامه، ليبيا هذا الاسم في جذوره التاريخية، بنغازي: مكتبة قورينا لنشر و التوزيع، 1975، ص 108 .

وقد حرص الفاطميون أن يؤسسوا لأنفسهم مكانة في كل من طرابلس وبرقة واجدابية و بنغازي، فعتمدوا على الدعاة و الأئمة وكبار شيوخ القبائل.

- إمارة الزيريين: حكم الزيريون ليبيا بعد أن تولى يوسف بن بلكين ولاية سرت و طرابلس و أجدابية سنة 386هـ ، وكانوا يحكمون ليبيا عن طريق عامل أو نائب يحكم بإسمهم وقد عرفت ليبيا في هذه الفترة العديد من الحروب بين الفاطميين وغيرها من العائلات التي كانت تريد الإستلاء على حكم ولايات ليبيا وعرفت ليبيا في هذه الفترة زحف بني هلال على بلاد المغرب الإسلامي، فاستقروا في برقة و وصلوا طرابلس عام 446هـ 1054 م.

- إمارة الحفصيين: أصبحت طرابلس جزءا من الدولة الحفصية سنة 1241م وذلك بعد ثورات التي عرفتها ليبيا في وقت قراقوش و إبن غالية، وقد عرفت ليبيا في هذه الفترة نوعا من الإستقرار.[1]

- إمارة بني ثابت و بني مكي: وكانت إمارة بني ثابت وبني مكي ممتدة من 724م الى 1400م وكونت من بني هلال الذين تولوا إمارة طرابلس والمدن المجاورة لها وكان لهم الولاية بالوراثة .[2]

ولكن بانهيار الدولة الحفصية قام في ليبيا ما يشبه الحكم الجمهوري الذاتي، فكان في طرابلس مجلس شوري يرأسه شيخ من شيوخ القبائل، وقد تبادل على حكم هذا المجلس مجموعة من الشيوخ أولهم الشيخ منصور وأخرهم الشيخ عبد الله الذي ظل يحكم المجلس حتى هاجمها الإسبان[3].

وقد جاء الإحتلال الإسباني لليبيا عام 1510 م ومن بين أهم الأسباب التي دفعت الإسبان إلى إحتلال ليبيا مايلي[4]:

– موقع ليبيا الإستراتيجي الذي يمكن أن يكون مركز تمويل للحملات القادمة من الغرب الى الشرق.

– الفراغ السياسي الذي كانت تعيشه طرابلس وبرقة فهي منشطرة إلى قسمين الأول خاضع لحكم الحفصين و الثاني خاضع إلى دولة المماليك في مصر.

– الصراع الديني الذي تقوده إسبانيا ضد المسلمين، فبإحتلالها ليبيا يمكنها الوصول إلى الشرق لضرب المسلمين في المراكز الإسلامية المتقدمة و القضاء عليها نهائيا.

[1] Helen chapin metz, op.cit , p 30.

[2] علي محمد محمد الصلابي، الدولة العبيدية في ليبيا، عمان : دار البيارق، 1997، ص 143.

[3] محمد مصطفى العاقل و اخرون، المرجع السابق، ص 91.

[4] عمر محمد الباروني، الاسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابلس، طرابلس: مطبعة ماجي للنشر و التوزيع، 1953، ص 75 .

وبذلك فان غزو الإسبان لليبيا يعتبر من الحملات الصليبية، فقد إحتلوا طرابلس و المدن المجاورة لها كتاجوراء، وقد قاموا بتوزيع الأراضي على المسيحيين، وإستمر الوجود الإسباني إلى أن طلب البابا "كلمنت السابع" راعي فرسان القديس يوحنا من الملك شارل الخامس أن يترك له طرابلس و المدن المجاورة لها كي تكون مركز لفرسانه للهجوم على البلاد الإسلامية، وتم ذلك بالفعل بعد تنازل الملك عنها في 1530م[1]، ولكن بعد قدوم الأخوين " خير الدين و عروج " إلى الجزائر وبداية الدولة العثمانية في المغرب الاسلامي قام السلطان سليمان القانوني بأمر الجيش و الاسطول العثماني بتحرير ليبيا من قبضة جنود القديس يوحنا المسيحية وضمها إلى الخلافة العثمانية.

أصبحت طرابلس من الولايات العثمانية بداية من سنة 1551م[2]، وذلك بقيادة " مراد اغا "وفي سنة 1593م تولى حكم طرابلس " درغوت باشا " وأخضع كل من فزان الزاوية وبنغازي، وقد تعاقب على حكم ليبيا خمسة وعشرين دايا خلال مئة وسبعة سنوات، وفي القرن السابع عشر بالتحديد في سنة 1722م تولى أحمد القرمانلي الحكم و الذي إستمر 34 سنة، قضى خلالها على حكم الإنكشارية وبذلك أصبحت ليبيا تابعة للباب العالي إسميا فقط ومستقلة إداريا، و إستمر حكم العائلة القرمانلية إلى غاية إحتلال الجزائر في 1830م، وتمرد الأهالي على حكم القرمانليين مما جعل السلطان العثماني يرسل قوة عسكرية إلى ليبيا سنة 1835م بقيادة مصطفى نجيب باشا الذي أنهى الحكم القرمانلي و أعاد الولاية المباشرة للباب العالي العثماني[3]، وقد حاول مصطفى نجيب فرض سلطته على المنطقة، إلا أن ذلك لم يتحقق بسبب إنفراد الزعماء المحليين بحكم مناطقهم، فعبد الجليل سيف النصر يحكم مناطق مترامية الأطراف تمتد من سرت شمالا حتى جنوب فزان، و عثمان الأدعم على راس مصراته، و أحمد المريض بترهونة، وغومة المحمودي بالجبل الغربي، وغيرها من الزعمات التي حكمت ليبيا، و بالتالي سيطرت تلك القبائل على الطرق و المناطق الإستراتيجية، وبعد إحتلال تونس سنة 1881 و مصر سنة 1882 أصبحت ليبيا الولاية الوحيدة للرجل المريض في المنطقة ومع بدايات القرن التاسع عشر بدأت الأطماع الإيطالية في المنطقة، لتخضع ليبيا بعد ذلك للإحتلال الإيطالي.[4]

المطلب الثاني: ليبيا في فترة الإستعمار الإيطالي.

---

[1] Helen chapin metz, op.cit,p35.

[2] محمد مصطفى العاقل و اخرون، المرجع السابق، ص 100.

[3] توري روسي، المرجع السابق، ص 203.

[4] محمد مصطفى العاقل و اخرون، نفس المرجع، ص 112.

ظهرت الأطماع الإيطالية في ليبيا مبكرا، وكان ذلك في مطلع القرن التاسع عشر، ولكن تجسدت على أرض الواقع بعد تورط الدولة العثمانية في حرب البلقان والنكسة الألمانية في تحقيق أطماعها في مراكش، إذ توجهت إيطاليا إلى ليبيا و أعلنت الحرب على تركيا في 1911[1]، وبعد عام من إعلان الحرب عليها إنسحبت تركيا من ليبيا وذلك بسبب عجزها العسكري، وكان الإستعمار الإيطالي في البداية مقتصرا على المدن الساحلية من طرابلس إلى برقة، ثم توجه بعد ذلك الى المناطق الداخلية و المناطق الصحراوية الليبية وكان ذلك خاصة بعد قيام الفاشية في إيطاليا في 1922 ليشمل الإحتلال الجبل الأزرق و الجغبوب وسيرت ثم فزان وصولا إلى الكفرة ليتم بعد ذلك إخضاع جميع أنحاء ليبيا لسيطرة الإيطالية و أعلنت كجزء من إيطالية ومستعمرة خاضعة لسلطتها وحكمها[2].

وقد عرف الإحتلال الإيطالي مقاومة من طرف القبائل و الأهالي، إذ و بعد وصول الجيش الإيطالي بقيادة العقيد " مياني" إلى طرابلس وبدأ عمليات التوسع لسيطرة على كامل ليبيا واجهت هذه الحملة مقاومة شعبية عنيفة من القبائل الليبية، وخاضت معها معارك عديدة نذكر منها[3]:

- معركة الجليانة: وهي أول المعارك في ليبيا وكان ذلك في 18 أكتوبر 1911 على إثر إنزال القوات الإيطالية على السواحل الليبية في الجليانة والتي تمكنت القوات الإيطالية من قهرها في 20 اكتوبر من نفس السنة.
- معركة المرقب: وقعت في 23 اكتوبر 1911 حين هاجمت المقاومة القوات الإيطالية، و ألحقت بها خسائر فادحة.
- معركة جندوبة: دارت هذه المعركة جنوب غرب مدينة غريان في 23مارس1913، وكانت تحت قيادة سليمان الباروني وقد هزم فيها المجاهدون الليبيون وإنسحبوا بقيادة محمد بن عبد الله البوسيفي .
- معركة محروقة: كان ذلك في 24 ديسمبر 1913 وتعتبر هذه المعركة من المعارك الفاصلة في منطقة فزان.
- معركة القرضابية: قاد فيها القوات الإيطالية القائد " امياني "، وذلك ضد قبائل سرت وقاتل في هذه المعركة بعض الليبيين إلى جانب القوات الإيطالية، وقد إنسحبت القوات الإيطالية على إثر هذه المعركة من مصراته وجبل نفوسة و باقي المدن الداخلية.

---

[1] J W Richmond, Libya a modern History, Great Britain : Biddles L T D , 1983, p 20 .

[2] عبد المنصف حافظ البوري، الغزو الايطالي لليبيا دراسة في العلاقات الدولية، بيروت: الدار العربية للكتب، 1983، ص 124.

[3] ابراهيم فتحي عميش، التاريخ السياسي و مستقبل المجتمع المدني في ليبيا، القاهرة: برنيق لطباعة و الترجمة و النشر، 2008، ص 45- 47.

ولكن بعد الحرب العالمية الأولى عرفت ليبيا قيام الجمهورية الطرابلسية في الجزء الغربي من طرابلس وتم إعلان الإستقلال من جانب واحد، وكان ذلك في 16 نوفمبر 1918، و كون مجلس لرئاسة الجمهورية يتكون من (رمضان السويحلي، سليمان الباروني، احمد المريض، عبد النبي بلخير) كما شكلوا مجلس لشورى يتكون من شيوخ القبائل، ودامت هذه الجمهورية ستة أشهر ونصف، حيث تفاوض الحاكم الإيطالي مع شيوخ القبائل سميت بــ " مفاوضات سواني بن يادم " وتم من خلالها السيطرة من جديد على ليبيا.[1]

وفي عام 1923 ظهرت مقاومة عمر المختار، الذي إتخذ من الجبل الاخضر معقلا للمقاومة المسلحة ضد الإحتلال الإيطالي، وقد قسم عمر المختار المجاهدين إلى فرق صغيرة تعرف بــ " الأدوار"،• التي لعبت دورا كبيرا في الإتصال بين المجاهدين و الأهالي إلى أن تم عزل المقاومة في الجبل الأخضر، بعد إحتلال الجغبوب في 1928 و الكفرة في 1931، وقد حاول الإيطاليون إستمالة عمر المختار ولكنه رفض وقال مقولته الشهيرة (**نحن لا نستسلم ننتصر أو نموت**)[2]، وقد تواصلت مقاومة عمر المختار و رفاقه إلى غاية أن تم القاء القبض عليه في 11 سبتمبر 1931، وتم إعدامه في 16 سبتمبر بمدينة سلوق.

وفي هذه الفترة عرفت ليبيا نوعا جديدا من المقاومة، إذ توجه الليبيون إلى المقاومة السياسية وظهرت العديد من الحركات السياسية و الأحزاب نذكر منها:[3]

- حزب الإصلاح الوطني الطرابلسي: الذي تم الإعلان عن تأسيسه في سبتمبر 1919 في جريدة " اللواء الطرابلسي"، الذي يترأسه رمضان السويحلي إلى جانب أحمد المريض، ومن أهدافه :
  - تأهيل الطرابلسين لتولي شؤون الإدارة و الحكم.
  - رفض الإمتيازات الخاصة بالأجانب في ليبيا.
  - نشر التعليم حيث تستوعب البلاد الحضارة الغربية مع المحافظة على العادات الإسلامية.
  - إصلاح الحالة الإقتصادية و إقامة أساس عادل لتوزيع الثروة الوطنية على الشعب.
  - المحافظة على المقاومة الوطنية المسلحة، ودعم قدراتها.

---

[1] ابراهيم فتحي عميش، المرجع السابق، ص 61 .
• نظام الادوار: هو نظام قائم على اساس قبلي، فالدور يعتبر وحدة اجتماعية و عسكرية و ادارية قائمة بذاتها.
[2] محمد محمد اسماعيل، عمر المختار، القاهرة: مكتبة القران، 1992، ص 48.
[3] علي عبد اللطيف حميدة، المجتمع و الدولة و الاستعمار في ليبيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص184.

– دعم التيار السياسي في عملية النضال السياسي للإستقلال، و مخاطبة المؤسسات و المنظمات القومية و الدولية و إشراكها في القضية الليبية.

وقد هاجم حزب الإصلاح الوطني الطرابلسي سلطات الإحتلال الإيطالي العسكري في ليبيا، و خاطب المنظمات المدنية و الأحزاب السياسية الإيطالية في روما و دعاها للضغط على حكومتها و تأييد مطالب وحق شعب ليبيا الوطنية المشروعة.

- الحركة السنوسية: التي كانت بدايتها في 1937 م على يد مؤسسها محمد بن علي السنوسي، وكانت للحركة السنوسية منهج وبرامج عمل فكرية و سياسية و إقتصادية و إجتماعية لا تختص بليبيا فقط ولكنها تتضمن إطارا إسلاميا معتدلا، وهذه الحركة جاءت معاصرة لحركات الإصلاح الديني في الوطن العربي التي قادها محمد عبده و جمال الدين الافغاني و عبد الرحمان الكواكبي، ولذلك فان ولادة الحركة السنوسية كانت صوفية إصلاحية، وكانت تتشكل من مجموعة من الزوايا ويترأس شيخ الزاوية السنوسية مجلسا يضم نائبه ووجهاء القبائل و العشائر الليبية، وكان لهذه الحركة دور كبير في إستقلال ليبيا من الإستعمار الأجنبي.[1]
- حركة التحرر الوطني: إستمد النشاط السياسي لهذه الحركة من مصر، حيث كانت مرتبطة فكريا وسياسيا بحركة التحرر في مصر، وكانت هذه الحركة تضم العديد من المناضلين في القضية الليبية، الذين تعززوا بإقامة إدريس السنوسي في مصر في هذه الفترة.[2]

ولكن بقيام الحرب العالمية الثانية و هزيمة إيطاليا الفاشية وسقوط كل من بنغازي وطرابلس في أيدي القوات البريطانية، تم الفصل بين إقليمي برقة وطرابلس ومنحت فزان لفرنسا، و أصبحت ليبيا تحت حكم كل من فرنسا و بريطانيا، و إتفقت بريطانيا وإيطاليا في 10 مارس 1949 م على مشروع"بيفن سيفورزا" الخاص بليبيا، الذي يقضي بفرض الوصاية الإيطالية على طرابلس والوصاية البريطانية على برقة والوصاية الفرنسية على فزان، على أن تمنح ليبيا الإستقلال بعد عشر سنوات من تاريخ الموافقة على مشروع الوصاية، وقد وافقت عليه اللجنة المختصة في الأمم المتحدة في يوم 13 مايو 1949 م، وقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للإقتراع عليه، ولكن المشروع باء بالفشل ، فأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 289 في 1949/11/21 م الذي يقضي بمنح ليبيا إستقلالها في موعد لا يتجاوز الأول من جانفي 1952 م[3]، وكونت لجنة لتعمل على تنفيذ قرار الأمم

[1] علي محمد محمد الصلابي، الحركة السنوسية في ليبيا، عمان: دار برنيق للطباعة و النشر و التوزيع، 1999، 175 .
[2] ابراهيم فتحي عميش، المرجع السابق، ص 140.
[3] هنري حبيب، ليبيا بين الماضي و الحاضر، طرابلس : منشورات المنشاة الشعبية للنشر و التوزيع و الاعلان، 1981، ص 56 .

المتحدة، وفي شهر أكتوبر 1950 تكونت جمعية تأسيسية من ستين عضوا يمثلون كل إقليم من أقاليم ليبيا الثلاثة بالتساوي، وفي 25 نوفمبر من السنة نفسها إجتمعت الجمعية التأسيسية برئاسة مفتي طرابلس لتقرر شكل الدولة، و تم الإتفاق على النظام الإتحادي، وكلفت الجمعية التأسيسية لجنة لصياغة الدستور، فقامت تلك اللجنة بدراسة النظم الإتحادية المختلفة في العالم وقدمت تقريرها إلى الجمعية التأسيسية في سبتمبر 1951 م، وفي 29 مارس1951 م أعلنت الجمعية التأسيسية عن تشكيل حكومة إتحادية لليبيا مؤقتة في طرابلس برئاسة السيد محمود المنتصر، وفي يوم 1951/10/12 م، نقلت إلى الحكومة الإتحادية والحكومات الإقليمية السلطة كاملة ما عدا ما يتعلق بأمور الدفاع والشؤون الخارجية و المالية، فالسلطات المالية نقلت إلى حكومة ليبيا الإتحادية في 1951/12/15 م، وفي 24 ديسمبر 1951م، ثم إعلان الدستور و إختيار إدريس السنوسي ملكا للمملكة الليبية المتحدة بنظام فيدرالي يظم ثلاثة ولايات هي طرابلس، برقة، فزان.[1]

المطلب الثالث: ليبيا بعد الإستقلال و العهد الملكي.

أعلنت ليبيا في 1951/12/24 كمملكة متحدة ، متكونة من ثلاث أقاليم وعلى رأسها الملك إدريس السنوسي، و قد أنهى هذا الإعلان الإحتلال الثنائي البريطاني الفرنسي للبلاد و الذي إستمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عقب خسارة إيطاليا لمستعمراتها في إفريقيا، نتيجة تحالفها مع ألمانيا النازية أنذاك، و واجهت المملكة عدة مشاكل سياسية و إقتصادية في أن واحدة، تمثلت في إشكالية إنتقال الولاء للمملكة، إذ ظل هذا الأخير لصيقا بالقبيلة أكثر منها بالمملكة، إضافة إلى قلة الموارد الإقتصادية حيث كان الرعي والزراعة سمة الإقتصاد الليبي الضعيف في تلك الفترة، قبل ظهور النفط.[2]

ويمكن تقسيم هذه المرحلة من الحكم في ليبيا إلى قسمين هما:

أ. **ليبيا الإتحادية:** في هذه المرحلة كان نظام الحكم قائم على أسس الدستور الصادر في أكتوبر 1951، الذي يصنف ليبيا كدولة مركبة تأخذ الشكل الإتحادي –الفيدرالي، وهذا الدستور يتكون

[1] عبد الله بلال، وجاء العقيد، طرابلس: دار مكتبة الفكر، 1970، ص 19.
[2] احمد منيسى واخرون، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2004، ص 214.

من 204 مادة ويحتوي على 12 فصلا منظمة له،[1]ومن خلال هذا الدستور تم تحديد السلطات والمؤسسات السياسية في ليبيا الإتحادية المتمثلة في:

- **السلطة التنفيذية (المؤسسة التنفيذية):** التي تتمثل في شخص الملك و مجلس الوزراء، فالملك إدريس وخلفاؤه الذكور يورثون الحكم في ليبيا، و الخلافة تكون بمرسوم ملكي، وكان للمرسوم الملكي قوة الدستور، وفي حالة عدم تعيين الخليفة يتولى مجلسى البرلمان تعيين الخليفة، و يعتبر الملك رئيسا للدولة يمارس صلاحياته عن طريق الوزراء، و للملك صلاحية في تعيين السفراء و إعتمادهم، كما يعين رئيس الوزراء و الوزراء، وهم مسؤولون أمام مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة.[2]
- **السلطة التشريعية(المؤسسة التشريعية):** أخذت ليبيا في هذه الفترة بالنظام النيابي الثنائي، وكان البرلمان يتكون من مجلس الشيوخ الذي يتكون من 24 عضوا وكانت مدة العضوية في هذا المجلس لمدة ثمانية أعوام مع تجديد النصف كل أربعة سنوات، و مجلس النواب يمثل كافة سكان ليبيا، حيث كان النائب الواحد يمثل 20 ألف مواطن ليبي، وكان عدد النواب في هذه الفترة 55 نائب 35 عن طرابلس و 15 عن برقة و 5 نواب عن فزان، ولم تمنح المرأة حق الإنتخاب في هذه الفترة، و حددت فترة العضوية في مجلس النواب بأربعة سنوات، و لا يجوز للنائب الجمع بين عضوية المجلسين أو يكون عضو في المجلس الإقليمي و المجلس الإتحادي.[3]
- **السلطة القضائية(المؤسسة القضائية):** وهي سلطة منفصلة عن باقي السلطات حسب نص الدستور، و القضاة يتم تعينهم من طرف الملك، ويجوز للملك إحالة المسائل الدستورية و التشريعية الى المحكمة العليا، وكانت المحاكم تقسم إلى : محاكم إقليمية و محاكم إتحادية و المحكمة العليا.[4]

ب. ليبيا الموحدة: في 1963/4/27 عدل الدستور، حيث ألغي الشكل الإتحادي للدولة و أستبدل بدولة موحدة و أقيمت حكومة واحدة لها السلطة على كافة أراضي الدولة، وقسمت الأقاليم الثلاثة إلى عشر وحدات إدارية، و ألغيت المجالس التشريعية و التنفيذية للأقاليم و أصبح الملك يعين جميع اعضاء مجلس الشيوخ، كما منح حق الانتخاب للمراة، ومن هنا جاء انفراد الملك بجميع السلطات، و أصبحت باقي السلطات عبارة عن سلطات شكلية في هذه الحقبة.[5]

---

[1] طاهر احمد و اخرون، "دستور المملكة الليبية"،مجلة الانقاذ الليبية، العدد 39، ديسمبر 1991، ص 46.
[2] علي شعيب، اسرار القواعد البريطانية في ليبيا، طرابلس : المنشاة العامة للنشر و التوزيع و الاعلان، 1982، ص 194.
[3] Mustafa Ahmed Ben-Hlim, Forgotten Page from Libya'S Political History, Great Britain, Mriamabook, 1992, p 68.
[4] هنري حبيب، المرجع السابق، ص 86.
[5] Helen chapin metz, op.cit, p 54.

و يصنف النظام السياسي الليبي في هذه الفترة بأنه نظام ملكي تقليدي، و بشكل أدق نظام أتوقراطي تقليدي الذي من أهم سماته[1]:

- التأكيد على الحق الملكي الوراثي في الحكم.
- محدودية الأهداف السياسية و الإجتماعية.
- ضعف النشاط السياسي و المشاركة السياسية.
- الإعتماد على الأجهزة البيروقراطية بشقيها المدني و العسكري في تنفيذ أهداف النظام.
- علاقة المواطن بالسلطة تتمثل في الإذعان و الطاعة.
- عدم تبلور أيديولوجية واضحة للنظام.

وقد أدت الوضعية المتدهورة في ليبيا قبل إكتشاف النفط بالملك إلى طلب المساعدة الإقتصادية من بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية، اللتان إشترطتا تقديم مساعدات مالية مقابل السماح لهما بإستخدام الأراضي الليبية كقواعد عسكرية، إذ وقعت في سنة 1953 بريطانيا إتفاقية تعاون عسكري وقد نصت الإتفاقية على حق بريطانيا إقامة قواعد عسكرية في حدود المملكة الليبية مقابل مساعدات إقتصادية، بحيث تدفع المملكة المتحدة لحساب المملكة الليبية مبلغ 2,800,000 دولار أمريكي سنويا لأول 5 سنوات إضافة إلى مبلغ 7,700,000 دولار أمريكي سنويا لموازنة الميزانية العامة لليبيا، في 9سبتمبر 1954 وقعت ليبيا مع الولايات المتحدة إتفاقا تحصلت الولايات المتحدة بموجبه على حقوق إقامة قاعدة عسكرية لمدة 20 عاما قابلة للتجديد مقابل 5 مليون دولار للسنة الأولى و2 مليون دولار لكل عام بعد العام الأول، وكان أهم المنشآت الولايات المتحدة في ليبيا هي قاعدة ويلوس الجوية بالقرب من طرابلس، وفي عام 1955 أقامت ليبيا علاقات دبلوماسية كاملة مع الإتحاد السوفيتي وقبلت أوراق إعتماد السفير السوفيتي في ليبيا، و في عام 1958 قبلت ليبيا مساعدة إقتصادية سوفيتية بقيمة 28 مليون دولار أمريكي تتضمن منحة بقيمة 3 مليون دولار لبناء مستشفيين وتدريب طواقمها الطبية في الجامعات السوفيتية[2].

أما الحياة الحزبية فقد عرفت ليبيا في هذه الفترة وجود عدد من الأحزاب نذكر منها:[3]

▪**حركة الإخوان المسلمين:** بدأ نشاط هذه الحركة في الظهور في ليبيا منذ سنة 1949، وذلك بعد تكوين ما يعرف بإسم " هيئة الدعوة الإسلامية في ليبيا "، ومنذ ذلك الوقت كانت تقوم بنشاطاتها

---

[1] احمد منيسى واخرون، المرجع السابق ،ص 222.
[2] علي شعيب، المرجع السابق، ص 204.
[3] ابراهيم فتحي عميش، المرجع السابق، ص 148.

السياسية في ليبيا بصفة طبيعية إلى غاية 1954 حين تم إغتيال ناضر الخاصة الملكية إبراهيم الشلحي، فقام الملك إدريس السنوسي بإصدار أمر يمنع الإخوان المسلمين من مزاولة الأنشطة السياسية.

▪**حزب البعث الإشتراكي العربي:** من بين مؤسسي هذا الحزب في ليبيا نذكر: إبراهيم حافظ، حسين الصغير، عامر البكوش، النقيب محمد فرج التومي، محمد الصيد و أخرون، و كان لعناصر و قيادات البعث في ليبيا دور مهم في تنوير الشارع السياسي، و ربط الإستقلال و التحرر الوطني في ليبيا بمستقبل المشروع القومي العربي، وقد حاول أعضاء هذا الحزب الدخول داخل المؤسسة العسكرية للجيش الملكي الليبي، و الإعداد للقيام بإنقلاب يطيح بالملكية في ليبيا، وهذا مجعل السلطات الأمنية في ليبيا تصدر قرارا بإعتقال معظم قيادي الحزب، مما أدى إلى توقف نشاط هذا الحزب في ليبيا.

▪**حزب التحرير الإسلامي** (حزب الإنقاذ الليبي) : الذي تأسس سنة 1953، على يد صالح علي الزروق النوال، الذي كان إلى جانبه كل من: عبد الله أبو القاسم المسلاتي، عبد القادر محمد اليعقوبي و أخرون، ولم تكن في برنامج هذا الحزب ما يمس بالنظام الملكي في ليبيا.

▪**حركة القومين العرب:** وقد شارك في تأسيس أول نوات لهذه الحركة في ليبيا كل من: عبد السلام الزقعار، عز الدين الغدامسي، عمر المنتصر، سعد مجبر و أخرون، وقام أعضاء الحركة بالعمل السياسي من خلال منظمات المجتمع المدني تحت إسم " منظمة العمل الشعبي"، وكانت هذه الحركة ذات إرتبط وثيق بالقومية الناصرية، ومعارضة لتواجد الأجنبي في الأراضي الليبية تحت أي صيغة، وقد ضمت الحركة قياديين في الجيش الملكي، مما ساعدها على أن تكون من التوجهات السياسية ذات القوة و النفوذ في ليبيا.

وقد عرفت ليبيا في هذه الفترة نشاط إعلامي وصحفي، تمثل في إنشاء الجرائد و الصحف اليومية التي نذكر منها "مجلة ليبيا التي تأسست في 1951، صحيفة اللواء، صحيفة البشائر، مجلة الأفكار، صحيفة الليبي، صحيفة الريبورتاج".[1]

أما المؤسسة العسكرية في هذه الفترة فكانت تتكون من القوات النظامية التي يقدر عددها بحوالي 6500 مجند، و التي تم إستدعاها من أفراد الجيش الذي شارك في الحرب العالمية الثانية، في حين بلغت قوات الشرطة ضعف هذا العدد و كانت تتألف من وحدات قبلية، وتتسم كونها أفضل تسليح

[1] احمد طاهر و اخرون، " الصحافة في عهد الاستقلال"، المرجع السابق، ص 78.

من الجيش، وفي سنة 1962 تم إنشاء سلاح البحرية الذي يتكون من مئة مجند، ليعقبه بعد ذلك في 1963 السلاح الجوي بمئتي مجند، وقد لعبت بريطانيا دورا هاما في هذه الفترة خاصة في تدريب أفراد الجيش، وقد صدر في 1967 قانون التجنيد الذي يقضي بتجنيد كل من بلغ 18 عاما من الذكور لمدة 18 شهرا، و لقد لعب الجيش دور كبير في إسقاط النظام الملكي في ليبيا[1].

ومن العوامل التي أدت وساهمت في سقوط الملكية سنة 1969 مايلي[2]:

- عدم ملائمة النظام السياسي المتبنى في ليبيا لطبيعة المجتمع الليبي، وذلك كونه غير متوافق مع التكوين التاريخي و الإجتماعي للبلاد ،مما أدى إلى حدوث عدة إضطرابات نتيجة المواجهة بين المؤسسات الحديثة التي نشأت مع ظهور المملكة الفيدرالية و بين الأساس القبلي للمجتمع.
- تعارض هذا النظام مع التوجهات الثورية "القومية" التي إجتاحت المنطقة العربية منذ أواخر الخمسينات، و المعادية للمعسكر الغربي، و التي نظرت للملكيات العربية التي منها ليبيا على أنها نظم رجعية متحالفة مع الإستعمار.
- بروز نخبة من طلبة و خريجي الجامعات إعتنقت الفكر القومي، قادت المظاهرات التي إندلعت بسبب الغليان و الغضب الشعبي داخل المملكة، بسب علاقة النظام بالغرب لاسيما الولايات المتحدة وبريطانيا بسبب القوا عد العسكرية المتواجدة على الأراضي الليبية منذ 1953 ،وأيضا بسبب حرب 1967.
- الحراك السري الذي قام من خلاله مجموعة من ضباط الجيش الليبي بإنشاء ما يعرف بإسم الضباط الوحدويين الأحرار، و الذين شكلوا نواة الإطاحة العسكرية بنظام الملك إدريس السنوسي.[3]

المبحث الثاني: الجغرافية السياسية والإقتصادية لليبيا.

تعتبر المقومات الإقتصادية و البشرية و الجغرافية التي تملكها الدول من أهم الركائز لقيام دولة قوية، كما يعتبر النفط من أهم المقومات الإقتصادية التي يقوم عليها إقتصاد الدول العربية و منها ليبيا و لذلك فإن دراستها توضح طبيعة النظام السياسي و الإقتصادي للدولة.

المطلب الأول: الموقع الفلكي و المقومات الجغرافية والإقتصادية الليبية.

[1] هنري حبيب، المرجع السابق، ص 44.
[2] نفس المرجع، ص 89.

[3] Helen chapin metz, op.cit, p 62 .

تحتل ليبيا موقعا متوسطا في شمال إفريقيا، إذ تقع بين خطي طول 25^{0} و 9^{0} شرقا ودائرتي عرض 33^{0} و 18^{0} شمالا، وتبلغ مساحتها الإجمالية 1.760.000 كم^{2}، تحدها مياه البحر الأبيض المتوسط شمالا و يبلغ طول الشريط الساحلي لليبيا 1900 كم، وتحدها النيجر وتشاد جنوبا و مصر والسودان ومن الغرب تونس والجزائر، وتتوزع الحدود الليبية التي يبلغ طولها[1] 4434 كم كالتالي[2]:

- الحدود الشرقية مع مصر بطول 1094 كم و السودان بطول 400 كم.
- الحدود الغربية مع تونس بطول 500 كم و الجزائر بطول 1200 كم.
- الحدود الجنوبية مع تشاد 1090 كم و النيجر بطول 150 كم.

أما فيما يخص التقسيم الإداري فتوجد في ليبيا 22 شعبية أو محافظة، وكل شعبية تنقسم إلى عدة مؤتمرات شعبية أساسية، وكل مؤتمر ينقسم إلى كومونات وهي أصغر الوحدات السياسية في ليبيا، وبداية من 2007 صارت ليبية تتكون من 22 شعبية بدل 32 شعبية وهي : شعبية البطنان، درنة، شعبية الجبل الأخضر، شعبية المرج، شعبية بنغازي، شعبية الواحات، شعبية الكفرة، شعبية سرت، شعبية مرزق، شعبية سبها، شعبية وادي الحياة، شعبية مصراته، شعبية المرقب، شعبية طرابلس، شعبية الجفارة، شعبية الزاوية ، شعبية النقاط الخمس، شعبية الجبال الغربي، شعبية نالوت، شعبية غات، شعبية الجفرة، شعبية وادي الشاطئ، وتعتبر العاصمة طرابلس أكبر المدن.[3]

وهذا الشكل يوضح الحدود الجغرافية لليبيا:

الشكل 4: (خارطة ليبيا السياسية) :منظمة العفو الدولية،" ليبيا الغد اي امل لحقوق الانسان"، وثيقة رقم 19/007/2010، جوان 2010، ص 6.

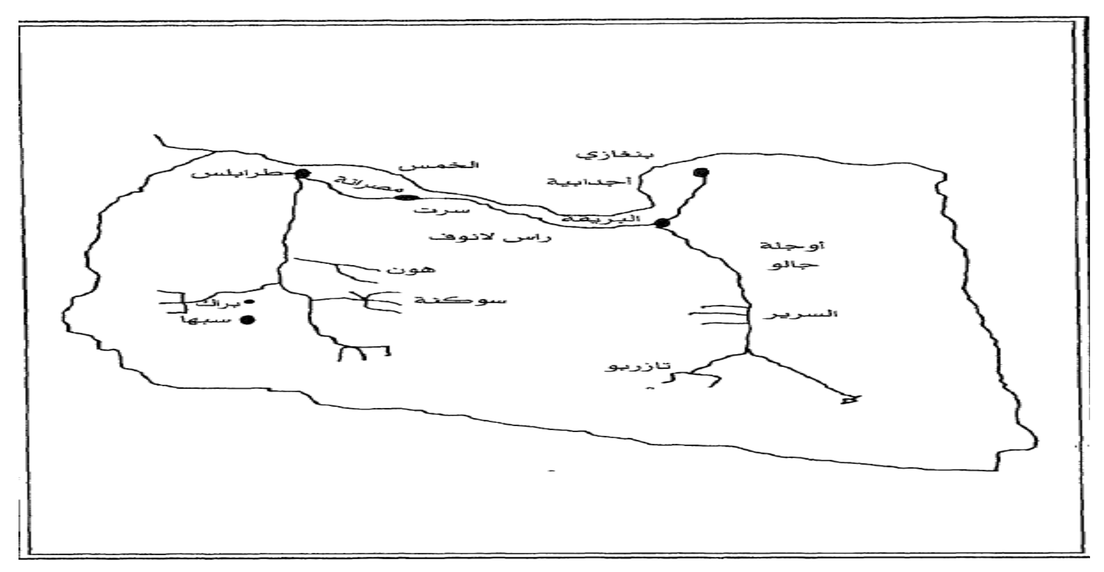
و قد لعب موقع ليبيا الفلكي في جعل المناخ الصحراوي هو المناخ السائد فيها، ما عدى المناطق الشمالية التي لا يسودها ويطغى فيها المناخ المتوسطي الذي لا تتعدى حدوده الجغرافية 50 كم، فأغلب الأجزاء يسود فيها الإرتفاع في درجة الحرارة في الصيف و الإنخفاض في الشتاء ومدى حراري واسع و أمطار قليلة، بإستثناء الشريط الساحلي الذي يؤثر عليه الضغط المنخفض للبحر المتوسط ما يسبب تساقط أمطار شتوية ذات طابع إعصاري فجائي[1]، وتسقط أكبر كمية من الأمطار في المناطق الساحلية و تقل كلما توغلنا في المناطق الداخلية الجنوبية، إذ تصل إلى 600 مم في المناطق الشمالية لتنحصر إلى أقل من 50 مم إلى أن تكاد تنعدم كلما توجهنا إلى الجنوب، وتزداد الرطوبة النسبية في ليبيا من 80% الى 85% في المناطق الساحلية وتقل كلما إبتعدنا داخل الصحراء لتصل الى 5% في سبها.[2]

وبسبب المميزات المناخية التي تتمتع بها ليبيا، فإنها لا تمتلك أي موارد مائية سطحية دائمة الجريان وذلك لقلة الأمطار وتذبذبها، ولذلك فإن مصادر المياه في ليبيا معظمها جوفية تعتمد على كميات الأمطار المتساقطة، ولذلك فإن مناطق الإنتاج الزراعي الكثيف كسهل بنغازي وجفارة تواجه مشاكل نقص المياه، ويعد مشروع النهر الصناعي العظيم من أهم المشروعات التي سطرت لحل هذه المشكلة، و قد تم إكتشاف حوض تبلغ مساحته 750.000 كم^2 بسعة تخزينية تقدر بـــ 3400 كم^3 في منطقة السرير[3]، وهذا من شأنه التقليل من مشاكل المياه التي تواجهها ليبيا ويوضح الشكل التالي توزيع المياه في ليبيا:

[1] محمد المبروك المهدي، جغرافيا ليبيا البشرية، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس،1990، ص51.

[2] ابو القاسم محمد العزالي، الطرق و النقل البري و التغير الاجتماعي و الاقتصادي في الجماهيرية العربية الليبية، طرابلس: المنشاة الشعبية للنشر و التوزيع و الاعلان، 1981، ص 43.

[3] محمد ابراهيم حسن، دراسات في جغرافية اوربا و حوض البحر المتوسط، الاسكندرية: مركز الاسكندرية للكتب، 1999، ص 217.



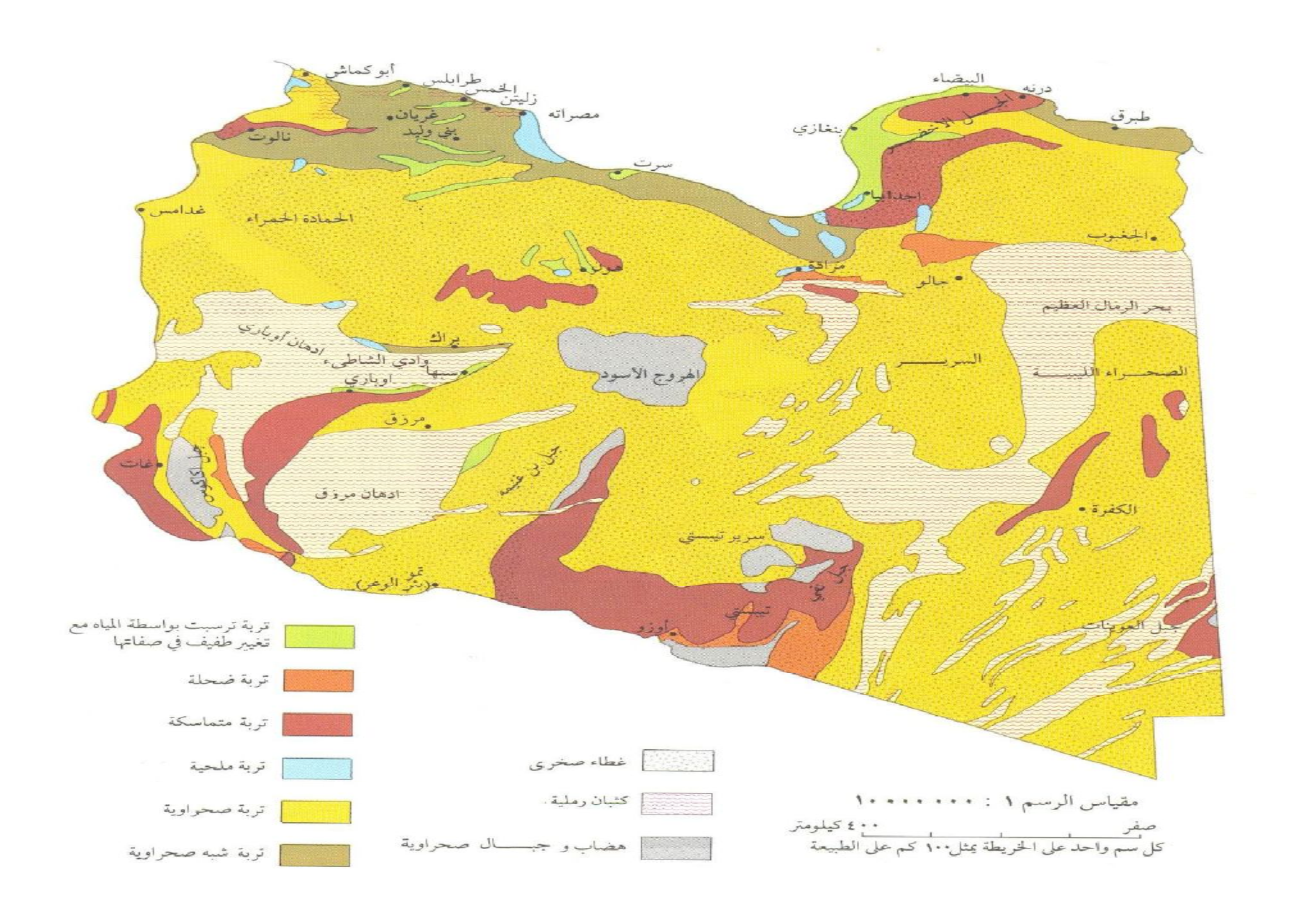
الشكل 5: (خارطة توزيع المياه في ليبيا) :عبد القادر مصطفى المحيشي واخرون، جغرافية القارة الافريقية وجزرها، بنغازي: الدار الجماهيرية لنشر والتوزيع و الاعلان، 2000، ص261.

أما فيما يخص التربة فإن ليبيا تتميز بكون تربتها من النوع الرملي الخفيف، ومن خصائص هذه التربة قلة إحتوائها على المواد العضوية و قابليتها للإحتفاظ بالمياه وتتوزع إلى التربة في ليبيا حسب تقسيمها الى[1]:

- تربة البحر المتوسط: وهي تربة تتوزع في السهل الشرقي و السهل الغربي وتتميز بكونها من الأتربة الجيدة للزراعة.
- التربة الصحراوية: و يغطي هذا النوع من التربة مساحات شاسعة من ليبيا وتشمل مناطق السرير و العروق و الحمادة، وتغطي معظم الأجزاء الجنوبية من ليبيا.
- التربة الرسوبية: تتوزع على الشريط الساحلي كسبخة وهذا كما نجده في تاورغاء و بنغازي، وتتكون أيضا بفعل ترسبات الأودية القادمة من المرتفعات و تنتشر في المناطق الشرقية.
- التربة الرملية: وتظهر في شكل كثبان رملية كما هو الحال في سهل جفارة و بنغازي.

والشكل التالي يوضح توزيع التربة في ليبيا:

[1] عبد العزيز طريح شرف، جغرافيا ليبيا، الاسكندرية: منشاة دار المعارف، 1973، ص 141.



الشكل 6: (خارطة توزيع التربة في ليبيا) :عبد العزيز طريح شرف، جغرافيا ليبيا، الاسكندرية: منشاة دار المعارف، 1973، ص 143.

وتعتبر ليبيا من الأراضي ذات التضاريس التي يغلب عليها الطابع الصحراوي، إذ تمتد الصحراء الليبية إلى الجنوب من المرتفعات الشمالية وجنوب خليج سرت حتى الحدود الجنوبية مع تشاد و النيجر أي ما يقارب 90% من المساحة الكلية لليبيا، وتتميز الصحراء الليبية بوجود عدد من الجبال البركانية و العروق الرملية و الحمادة، إضافة إلى الواحات مثل واحات الجغبوب وغدامس .

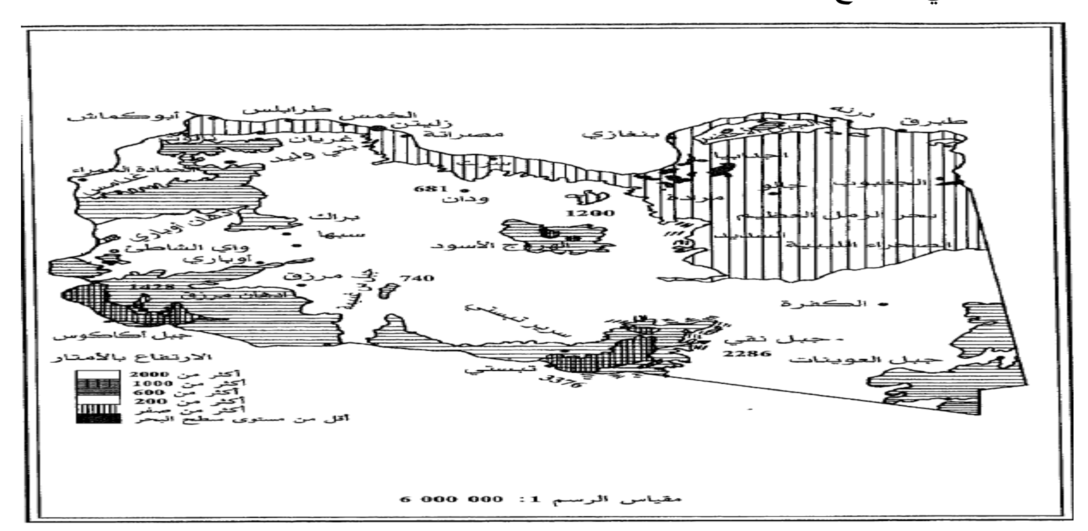
وتتمثل أهم الأقسام التضاريسية في ليبيا فيمايلي[1]:

- السهول: ومن بين أهم السهول في ليبيا السهول الساحلية التي تمتد من الغرب إلى الشرق، وتتكون من السهول التي تنحصر بين البحر و الجبال الشمالية، ومن بين هذه السهول سهل جفارة وهو سهل مثلث الشكل وتنتشر فيه المستنقعات كما في منطقة زوارة، ويمتاز هذا السهل بغناه بالمياه الجوفية و تربته الخصبة وكثرة الأودية فيه، كما نجد سهل سرت و بنغازي إضافة إلى السهول الساحلية نجد السهول الوسطية التي تمتد من راس المنى إلى الزويتينية.

[1] الهادي مصطفى بولقمة و اخرون، المرجع السابق، ص 95.

- الهضاب: تتميز الهضاب الليبية كونها هضاب صخرية واسعة ومتوسطة الإرتفاع و توجد بها أحوض ساعدت في نشوء واحات في الصحراء، وهي تبدأ من سهول سرت وتصل إلى البحر بشكل متدرج أو بشكل حاد كما في الجبل الأخضر وطرابلس، وتحتضن هذه الهضاب عدة مرتفعات يصل إرتفاعها الى 1934 م في العوينات، أما تكوين هذه الهضاب فهو مختلف من رمال ناعمة التي تنتشر في شكل كثبان رملية كرمال أدهان، أو حمادات كحمادة الحمراء وحمادة تنغرت.
- الجبال: وتشمل جبال مثل جبل نفوسة الذي يمتد من الشمال الغربي وينتهي عند الخمس، و الجبل الأخضر الذي ينفصل عن الجبل الغربي بواسطة خليج سرت، و الجبل الغربي الذي يمتد مسافة 500 كم ويمر بجبل نفوسة و الترهوني و يتكون من صخور جيرية ، ومن الجدير بالذكر أن الجبل الغربي و الجبل الأخضر يمثلان هضبة بقمم جبلية فأعلى إرتفاع للاول هو 880 م في غريان و الثاني يصل الى 705 م.[1]

و الشكل الموالي يوضح ذلك :



الشكل 7: (خارطة التضاريس في ليبيا) :الهادي مصطفى بولقمة و اخرون، الجماهيرية دراسة في الجغرافية، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، 1995، ص 98.

المطلب الثاني: المقومات البشرية في ليبيا.

يبلغ عدد سكان ليبيا حوالي6.597 مليون نسمة حسب إحصائيات 2010، بنسبة نمو سكاني تصل إلى 2,42%، وتبلغ الكثافة السكانية في ليبيا درجات عالية في المناطق الساحلية في شمال البلاد، إذ يبلغ معدلها 50 نسمة في كم^2، بينما هي حوالي 1 نسمة في كم^2 في الجنوب، وتصل نسبة عدد

[1] نفس المرجع ، ص 97.

سكان المدن حوالي 87% ونسبة عدد سكان الأرياف حوالي13%،[1] و يعتبر عنصر القبيلة مكونا أساسيا للمجتمع في ليبيا، وعاملا مهما في أركان نظام العقيد معمر القذافي الذي يقوم على التحالفات القبلية أكثر من التحالفات السياسية ومن أبرز هذه القبائل نذكر[2]:

- **الأشراف:** تتمركز في مدينة "ودان "و"زويلة" وسط ليبيا، وهم من سلالة علي بن ابي طالب كرم الله وجهه وهم منتشرون أيضا في معظم أنحاء ليبيا.
- **الورفلة :** تتمركز هذه القبيلة بمنطقة فزان التي كانت إحدى الولايات الثلاث قبل الوحدة، في الجنوب والجنوب الشرقي للعاصمة طرابلس، كما يعيش عدد من أفرادها بمناطق بنغازي وسرت.
- **القذاذفة:** وهي القبيلة التي ينحدر منها العقيد معمر القذافي وتتمركز بمنطقتي سبها في وسط البلاد وسرت على شاطئ المتوسط غرب طرابلس، وتعتبر هذه القبيلة الأكثر تسليحا بين القبائل الليبية.
- **المقارحة:** تتمركز هذه القبيلة بمنطقة وادي الشاطئ في الوسط الغربي لليبيا، وينحدر منها عبد السلام جلود الرجل الثاني في النظام الليبي الذي أبعده القذافي عام 1993، وكذلك عبد الله السنوسي الرجل الثاني في نظام القذافي, وعبد الباسط المقرحي المتهم في قضية لوكربي، وتعتبر هذه القبيلة أيضا من أكثر القبائل الليبية تسليحا.
- **ترهونة:** وهي تضم عددا كبيرا من القبائل الفرعية حوالي 60 قبيلة، وتتمركز في منطقة ترهونة في الجنوب الغربي لطرابلس، وينتمي إلى هذه القبيلة قطاع واسع من القوات المسلحة الليبية.
- **ورشفانة:** تعتبر احدئ أكبر القبائل الليبية، وتتمركز قبيلة ورشفانة في ضواحي طرابلس، نضرا لموقعها الجغرافي تعتبر ورشفانة قبيلة حضارية مدنية.
- **زناتة:** وهي قبيلة أمازيغية كبيرة تنتشر في مختلف دول المغرب العربي، وتتركز جغرافيا في مدينة الزنتان بمنطقة الجبل الغربي.
- **الطوارق:** وهي قبيلة أمازيغية تقطن الصحراء الكبرى، ترتكز قبيلة الطوارق في مدينة غات بأقصى الجنوب.

---

[1] عبد الحفيظ عوض ربيع، عدد سكان ليبيا، مؤخوذ من:

http://tamimi.own0.com/t52472-topic

[2] محمد العياط، القبائل الليبية، مؤخوذ من :

http://boaziza.yoo7.com/f10-montada

- **أولاد سليمان:** وهي قبيلة مكونة من عدة قبائل صغيرة تتركز أساسا في مناطق سرت وفزان، ولها فروع في كل من مصر وتونس وحتى في تشاد والنيجر.
- **العبيدات والبراعصة والعواقير و المسامير:** وهي قبائل تعيش في أقصى الشرق الليبي بمنطقة الجبل الأخضر.

و تعتبر اللغة العربية هي اللغة الرسمية في ليبيا، ويشكل العرب و البربر أغلبية السكان 97%، و3% من أجناس مختلفة، و الدين الإسلامي هو دين الدولة، أما التعليم في ليبيا بجميع مراحله مجاني.[1]

المطلب الثالث: المقومات الإقتصادية الليبية.

يعد الإقتصاد الليبي من الإقتصاديات النامية صغيرة الحجم، والتي تصنف ضمن الإقتصاديات النفطية ومن المقومات الإقتصادية التي تمتاز بها ليبيا نذكر[2]:

° الموقع الجغرافي: إذ تقع ليبيا في موقع يتوسط إفريقيا، كما تقع على ضفة البحر المتوسط بشريط ساحلي يعتبر من أطول الأشرطة الساحلية في المنطقة، مما جعل من موقعها ملائم للتجارة وجذب الإستثمارات.

° المساحة: فقد جعلت مساحة ليبيا التي تبلغ 1.760.000 كم^2، وتنوع خصائص السطح بين سهول وجبال وهضاب و تنوع خصائصها الجيولوجية إلى تنوع الموارد وخاصة منها المعدنية التي تساهم بشكل كبير في الإقتصاد الليبي وخاصة الموارد النفطية.

° السكان: يعتبر العامل الديمغرافي السكاني من أهم العوامل المميزة للإقتصاد الليبي، فليبيا تعتبر من الدول ذات العدد السكاني الضعيف فمعدل النمو السكاني لا يتعدى 3% ويبلغ عدد سكان ليبيا حسب إحصائيات 2010 مايقارب ستة ملايين نسمة، وذلك مايجعل الكثافة السكانية منخفضة جدا إذا ما قارنا المساحة التي تتربع عليها ليبيا بعدد السكان، مما يؤدي إلى إرتفاع الدخل الفردي ويؤدي في نفس الوقت إلى نقص الأيدي العاملة ويساهم في النمو الإقتصادي.

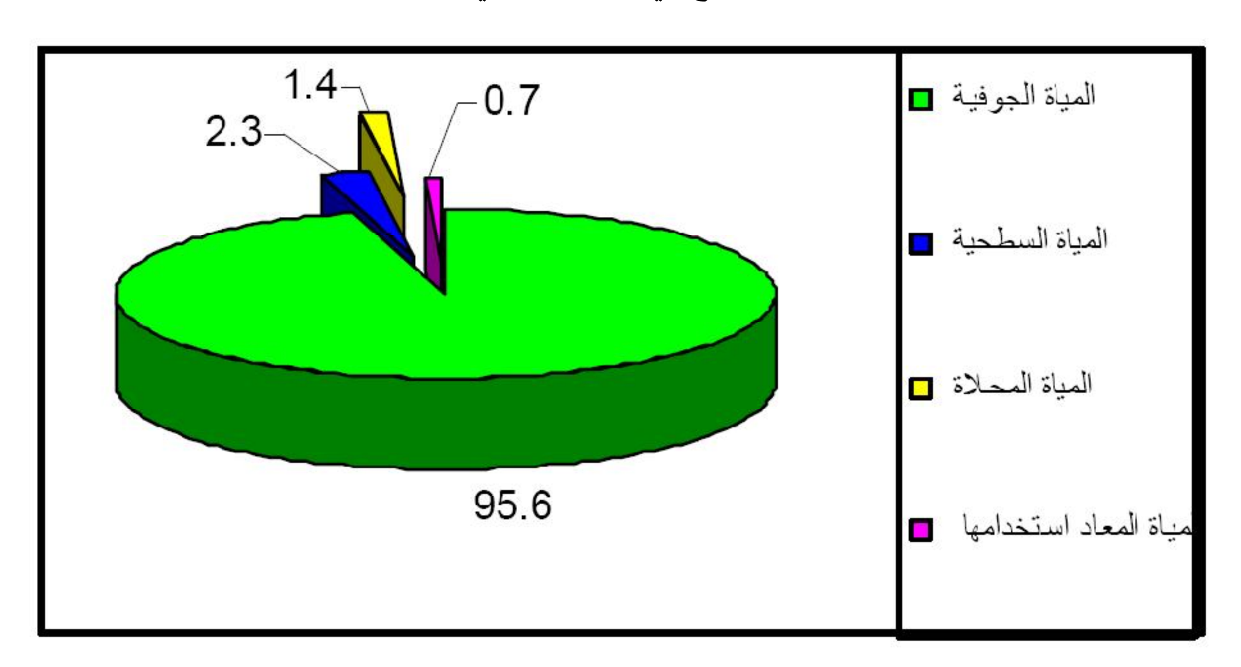
أولا: القطاع الزراعي و الحيواني

[1] صالح محمد عمر أبوغريس، لمحات عن التعليم في ليبيا، مأخوذ من:
http://www.libya-alyoum.com/news/index.php?id=21&textid=7993

[2] Nelson Harold, Libya : A Country Study, Washington: American University press, 1979, P 11.

الإنتاج الزراعي و الحيواني في ليبيا هو محصلة لمجموعة من العوامل الطبيعية و الإقتصادية و الإجتماعية، وتمثل الموارد المائية و التربة و الموارد البشرية من أهم العوامل التي تنعكس على الإنتاج الزراعي في ليبيا إضافة إلى التقنيات و السياسيات الزراعية وذلك كمايلي[1]:

– الموارد المائية: يتوقف الإنتاج الزراعي في ليبيا على مقدار ما يوجد من موارد مائية، سواء كانت مياه أمطار أو مياه جوفية، ولا تزيد المناطق التي تعتمد فيها الزراعة على الأمطار عن 1% من المساحة الكلية لليبيا، أما المياه الجوفية فتتوفر في المناطق الساحلية و منخفضات الواحات التي تنتشر في الصحراء، ويستحوذ قطاع الزراعة على أكثر من 80% من جملة إستهلاك المياه الجوفية، و يصل مجموع الموارد المائية في ليبيا إلى حوالي 4886,15 مليون م^3 تعبر المياه الجوفية عن 95,6% منها لتأتي بعدها مياه الأمطار بنسبة 2,3% ثم المياه المحلات بنسبة 1,4% ثم المياه المعاد إستخدامها بنسبة 0,7% ، وذلك موضح في الشكل الموالي:



الشكل 8: (توزيع المياه في ليبيا) : يوسف ابو الفضل محمد مصطفى، " التجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية"، مذكرة ماجستير، جامعة القاهرة، معهد البحوث و الدراسات الافريقية، قسم الجغرافيا، 2007، ص 34.

– التربة : تقع أغلبية الترب في ليبية ضمن التربة الرملية التي تتميز بقلة إحتوائها على المواد العضوية، ولهذه التربة تأثير كبير على الزراعة في ليبية ويمكن تقسيمها إلى أرضي ذات تربة غير زراعية وهي تشمل مناطق الرمال و الكثبان الرملية ومناطق الحمادة، أرضي صالحة لزراعة إذ

[1] جمال حمدان، المرجع السابق، ص 96.

تتوفر فيها مصادر المياه ذات التربة الحمراء أو التي تغطيها طبقة رملية أو جيرية أو تربة عبارة عن تربة شبه سبخية.

– الموارد البشرية: التي تلعب دورا مهما في التنمية الزراعية، ولها تأثير مباشر في قطاع الزراعة وذلك من خلال أطرافها وسياستها ولذلك فإن ليبيا تعتبر من الدول الفقيرة في الأيدي العاملة، خاصة في قطاع الزراعة حيث تعتمد في ذلك على العمالة الخارجية خاصة منها الإفريقية، إذ تبلغ نسبة العمالة الأجنبية في قطاع الزراعة ما يقارب 86%، مما يجعل من التوسع في الإنتاج الزراعي في ليبيا أفقيا ويرتبط إلى حد كبير بمدى توفر اليد العاملة الأجنبية، كما تعرف ليبيا في السنوات الأخيرة إنخفاضا في الأهمية النسبية للعاملين بالزراعة، حيث تشير تقديرات خطط التنمية إلى انخفاض نسبة العاملين في الزراعة مقارنة بمجموع العاملين في النشطات الإقتصادية الأخرى، مما أدى إلى ضعف الإنتاج الزراعي في ليبيا.[1]

ومن خلال ما سبق يمكن تقسيم أنماط الزراعة في ليبيا إلى قسمين هما[2]:

أ. الزراعة المستقرة: وهي الزراعة التي تتركز في المناطق التي تتوفر فيها المياه بدرجة تسمح بقيام زراعة ثابتة ويعتمد هذا النوع من الزراعة على المياه الجوفية بشكل كبير، يمكن تقسيم هذا النمط الزراعي إلى ثلاثة أنواع هي[3]:

– الزراعة التي تعتمد بشكل كلي على المياه الجوفية في السقي الزراعي، وهي ترتكز في كل الواحات التي من أهمها واحات فزان و الكفرة.

– الزراعة التي تعتمد على الري و على الامطار، ويرتكز هذا النوع من الزراعة في معظم مزارع الخضروات و الفواكه الموجودة على مدن الشريط الساحلي.

– الزراعة التي تعتمد على مياه الأمطار، و التي نجدها في المناطق ذات الأمطار الدائمة المتواجدة في الجزء الشمالي و الغربي للجبل الاخضر.

ب. الزراعة البعلية المتنقلة: وهي الزراعة التي يعتمد فيها على الأمطار بشكل مباشر، و لا تكفي امطارها لقيام زراعة مستقرة، وهذا النمط الزراعي نجده منتشرا في المناطق الإستبسية مثل

---

[1] جمال حمدان، المرجع السابق، 115.

[2] يوسف ابو الفضل محمد مصطفى، " التجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية"، مذكرة ماجستير، جامعة القاهرة، معهد البحوث و الدراسات الافريقية، قسم الجغرافيا، 2007، ص 37.

[3] الهادي مصطفى بولقمة واخرون، المرجع السابق، ص554.

برقة و البطنانو الدفنة و في جنوب خليج سرت، و من أهم المحاصيل الزراعية لهذا النمط الزراعي في ليبيا نجد القمح و الشعير.

ومن أهم المحاصيل الزراعية و المنتجات الحيوانية في ليبيا نذكر[1]:

أ. القمح: يعتبر القمح من أهم المحاصيل الزراعية في ليبيا، يتوزع إنتاج القمح في ليبيا في عدة مناطق أهمها شعبية الكفرة التي تنتج ما يقارب 40% من إنتاج القمح في ليبيا و المرج و شعبية الجبل الأخضر و شعبية أجدابية و شعبية ترهونة، وتعتبر زراعة القمح من الزراعات المتذبذبة في ليبيا و التي تعتمد بشكل مباشر على نسبة الأمطار المتساقطة، وذلك ما يؤدي إلى إختلال في كمية إنتاج القمح في ليبيا وقد حققت ليبيا أعلى إنتاج لها من القمح سنة 1970 إذ وصل الإنتاج إلى 240 ألف طن لتشهد في السنوات الأخير 2007 و 2008 تراجع في الإنتاج، مما جعل القمح من المحاصيل الأساسية المستوردة، وليس من المحتمل زيادة إنتاج القمح في ليبيا لأنها تعتمد في الأساس في هذا النوع من الزراعة على الأمطار.

ب. الشعير: ويعتبر الشعير كغيره من المحاصيل في ليبيا التي تتأثر بشكل كبير بكمية الأمطار المتساقطة، ولذلك فإن إنتاج الشعير يعرف نوعا من التذبذب من عام إلى أخر، وتعتبر شعبية الجفارة من المناطق ذات الإنتاج الوفير للشعير في ليبيا بنسبة 25% من الإنتاج الكلي لتليها ترهونة و اجدابيا و المرقب و ترهونة و تاجوراء و الزاوية، ويعتبر الشعير من الزراعات التي حققت فيه ليبيا قفزة نوعية إذ تلبي به الأغراض الإستهلاكية البشرية، كما تقوم بصناعة الأعلاف الحيوانية من الفائض الذي يتبقى من الإستهلاك الإنساني.

ج. الخضر: تعتبر زراعة الخضر من الزراعات الناجحة في ليبيا، وذلك لكونها تعتمد في زراعتها على المياه الجوفية و على الأمطار، وتمركزها على مدن الشريط الساحلي مثل شعبية الواحات التي يصل فيها إنتاج الخضر إلى نسبة 45% من الإنتاج الإجمالي إضافة إلى كل من جفارة وسبها و الجبل الأخضر، وتعتبر الطماطم من أهم المنتجات و أوفرها في هذا النوع .

د. الفواكه: يعتبر الإنتاج الليبي للفواكه إنتاجا متوسطيا كباقي دول حوض البحر الابيض المتوسط ، التي تحتاج إلى جو معدل ومن أهم الفواكه في ليبيا نجد[2]:

---

[1] Helen chapin metz, op.cit, p 80 .

[2] يوسف ابو الفضل محمد مصطفى، المرجع السابق، ص 46.

- العنب: والذي يتركز إنتاجه في كل من شعبية الجبل الأخضر، شعبية طرابلس، شعبية اجدابية، و اوباري.
- الزيتون: الذي يرتكز إنتاجه في شعبية النقاط الخمس، شعبية صبراته، شعبية ترهونة، شعبية المرج، طرابلس، شعبية تاجوراء.

و. الإنتاج الحيواني: تعتبر شعبية الجبل الأخضر من أكبر مناطق تربية الحيوانات إضافة إلى شعبية سرت، ويعتبر إنتاج اللحوم في ليبيا ضعيف جدا وذلك لقلة الأيدي العاملة في هذا المجال، كما تعتبر ليبيا من المستوردين للحوم خاصة منها لحوم البقر و الضأن، وتحقق ليبيا إكتفاء ذاتي في اللحم الأبيض، أما فيما يخص الأسماك فلا يزال في ليبيا ضعيفا جدا وغير منظم.

وقد إعتمدت ليبيا في سنة 1970، لتقليل من الإعتماد على قطاع النفط مجموعة من المشاريع الموجهة لقطاع الزراعة وقد بلغت في هذا الصدد قيمة الإستثمارات المالية الموجهة الى قطاع الزراعة حوالي 5,3 مليار دينار، أي ما يعادل نسبة 17,8% من مجمل الإستثمارات المنفذة في مختلف القطاعات الإقتصادية الأخرى، ومن المشاريع الإقتصادية الهامة في مجال الزراعة في ليبيا مشروع سهل جفارة والذي تم من خلاله إستصلاح ما يقارب 400 الف هكتار، ومشروع الكفرة و مرزوق و مشروع النهر الصناعي العظيم.

ثانيا: قطاع النقل و المواصلات

يتضمن قطاع النقل و المواصلات كل نشاطات الطرق و المطارات و الموانئ، و النقل البحري والبري و الجوي و البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية، وقد بلغ إجمالي مخصصات النقل و المواصلات في ليبيا عام 2008 ما مقداره 3,800 مليون دينار ليبي، اي بنسبة 14,5% من المخصصات العامة لكل قطاع، وذلك على النحو التالي[1]:

- النقل البري: لم تعرف ليبيا الطرق المعبدة إلا في نهاية سنة 1911، وبعد الإستقلال وخاصة بعد إكتشاف النفط، إذ تزايد عدد الطرقات فبعد أن كان طوال شبكة النقل 3303 كم سنة 1960 وصل إلى 17985 كم في 1996، و وصلت سنة 2008 الى 83000 كم منها 47590 كم معبدة، ويرتكز أكثر من ثلاث أرباع هذه الشبكة في الجزء الشمالي من ليبيا وذلك لوجود أكبر عدد من السكان و النشاطات الإقتصادية فيها، كما تعمل على هذه الخطوط شبكة من الحافلات التي تعمل خاصة على الطرق و الخطوط الدولية التي تربط ليبيا بالمشرق العربي عبر مصر، والخطوط التي

[1] فضل ابراهيم الاجواد، المدخل الى جغرافيا النقل في ليبيا، القاهرة : الدار العربية للنشر و التوزيع، ط2، 2008، ص 73.

تربطها بالمغرب العربي عبر تونس، وهناك شبكة أخرى داخلية للربط بين المدن،[1] أما سكك حديدية فقد فككت في سنة 1965، وهي من بين المشريع حيز التنفيذ في ليبيا والتي حددت لها خطوط كالتالي[2]:

- خط رابط بين طرابلس و رأس جدير بطول 191 كم.
- خط رابط بين طرابلس و مصراته بطول 231 كم.
- خط رابط بين مصراته و براك و سبها بطول 929 كم.
- خط رابط بين الهيشة و سرت بطول 140 كم.
- خط رابط بين سرت و بنغازى بطول 554 كم.
- خط رابط بين بنغازى و طبرق بطول 500 كم.
- خط رابط بين طبرق و مساعد بطول 180 كم.
- خط رابط بين سبها و النيجر و أنجامينا بطول 2077 كم.

▪ النقل الجوي: يرجع تاريخ النقل الجوي في ليبيا إلى بديات الستينات، وذلك عندما أسست شركة طيران تحمل إسم " ليبيا فيا " التي شملت خطوطها كل من طرابلس و بنغازي وسبها، والتي تأسست بعدها في سنة 1964 مؤسسة الخطوط الجوية الليبية التي تحولت في سنة 1975 إلى شركة الخطوط الجوية العربية الليبية، ومعظم الرحلات الدولية في ليبيا تتم عبر مطار طرابلس الدولي أو مطار "بنينة" من بنغازي، و الإفريقية منها عبر مطار سبها، وتتوفر ليبيا 140 مهبط لطائرات منها 80 مهبط غير معبدة.[3]

▪ النقل البحري: يعتبر الساحل الليبي من أكبر و أطول السواحل في البحر المتوسط و أقدمها، ذلك ما جعل موانئ ليبيا تعود إلى فترة زمنية قديمة، ومن أهم الموانئ البحرية في ليبيا نجد ميناء طبرق و درنة و بنغازي و مصراته و الخمس و زوارة، و تملك ليبيا أسطولا بحريا مكونا من 25 باخرة منها " طليطلة و غرناطة و قاريونس " وهي لنقل المسافرين، و تدير شركة النقل البحري الليبية رحلات هذه السفن إلى كل من سوريا و اليونان وتركيا و إسبانيا ومالطا وغيرها من البلدان، أما فيما يخص ناقلات النفط فمنها : السرير و لحريقة التي تبلغ حمولة كل منهما 47000 طن و الناقلة لبريقة وراس لا نوف حمولت كل منهما 87000 طن وناقلة النفط الزوتينة حمولتها 121000 طن.[4]

---

[1] جمال حمدان، المرجع السابق، ص 181.

[2] الهادي مصطفى بولقمة و اخرون، المرجع السابق، ص 489.

[3] فاروق كمال محمد عز الدين،" جغرافيا النقل في ليبيا"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الادب، قسم الجغرافيا، 2001، ص 107.

[4] فضل ابراهيم الاجواد، المرجع السابق، ص 93.

ثالثا: القطاع الصناعي

تعرف ليبيا كمعظم دول المغرب العربي إختلالات هيكلية في إقتصادها القائم بصفة رئيسية على الريع النفطي، كما يتسم التوزيع الجغرافي للمنشأت الصناعية في ليبيا بالتركيز الشديد في شعبتي طرابلس و بنغازي، فالأولى فيها مايزيد عن 23% من إجمالي المنشأت الصناعية في ليبيا، أما الثانية فتصل إلى 12%، أما باقي المنشأت فموزعة على باقي الشعبيات في ليبيا، ومن الصناعات الموجودة في ليبيا نذكر[1]:

1. الصناعات الإستهلاكية: و تأتي الصناعة الإستهلاكية في مقدمة الصناعات الليبية من حيث قيمة وكمية الإنتاج، والصناعات الإستهلاكية في ليبيا تشمل مايلي:

- الصناعات الغذائية: وتتمثل هذه الصناعة في تعليب الخضروات و الفواكه و المشروبات الغازية و الحلويات و التبغ و تعليب السمك و الأعلاف و الألبان، وتساهم هذه الصناعة فيما يقارب 9,5% في إجمالي الإنتاج الصناعي الليبي.
- الصناعات النسيجية: وهي تتضمن صناعة الملابس و الأقمشة و الأحذية و الأثاث المنزلي و المكتبي و القطن الطبي، ومن بين أهم المصانع النسيجية في ليبيا مصنع الجنزور الذي يغطي ما يقارب 85% من الطلب المحلي و مصنع غزل الصوف بالمرج الذي يغطي ما يقارب 900 ألف وحدة سنويا، وتساهم هذه الصناعة بنسبة 10,8% من الإنتاج الصناعي في ليبيا.

2. الصناعات الوسطية: وتعتبر هذه الصناعة من الصناعات الجديدة في ليبيا وتتمثل في:

- الصناعات الكيماوية: وهي من الصناعات ذات الأهمية البالغة في الإقتصاد الليبي، حيث بلغت الإنتاج في الصناعات الكيماوية سنة 1990 ما يقارب 74 مليون دينار، وتساهم هذه الصناعة بما يعدل نسبة 20% من الإنتاج الصناعي، وتقوم هذه الصناعة في ليبيا على الثروات الطبيعية المتوفرة، و توجد في ليبيا عدة مصانع متخصصة في هذه الصناعة منها:" المجمع الكمياوي بابي كماش الذي يشمل مصنعي الملح و التحليل الكهربائي"، ومن أهم المنتجات البيتروكيماوية في ليبيا " الايثيلين و البروبلين"*.

---

[1] يوسف ابو الفضل محمد مصطفى، المرجع السابق، ص 48.

* الاثيلين و البروبلين: الاول هو أبسط الألكينات الهيدروكربونية، يتكون من ذرتي كربون، وأربع ذرات هيدروجين،يستخدم الإثيلين أساسا كمركب وسيط في إنتاج الكيماويات الأخرى،كما يستخدم كميات قليلة من الإيثيلين في الزراعة لإنضاج الفاكهة التي تم قطفها، اما الثاني: يعتبر من أهم المواد الأولية في صناعات البتروكيماويات وينتج عنه منتجات وسيطة متعددة ومنتجات نهائية عديدة مثل :متعدد البروبلين Poly Propyleneوله أهمية صناعية كبيرة.

- صناعة مواد البناء: لقد عرفت هذه الصناعة تطور كبيرا في ليبيا منذ 1970 حيث إرتفع إنتاج الإسمنت مثلا في ليبيا من 0,1 مليون طن الى 9,6 مليون طن في سنة 2010، وتعد صناعة الإسمنت ومواد البناء من الصناعات الإستراتيجية في ليبيا التي أولتها الدولة إهتمامات كبيرة .

3. الصناعات الرأس مالية:وهي من الصناعات الجديدة في ليبيا ذات الأهمية البالغة في صنع الإقتصاد الليبي، إذ تساهم هذه الصناعة بنسبة 49,3% من الناتج الإجمالي الصناعي وتتمثل هذه الصناعة فيمايلي[1]:

- الصناعات المعدنية: وتتمثل هذه الصناعة في صناعة الصلب و الحديد إضافة إلى الصناعات الفوسفاتية، ويعتبر مجمع مصراته للحديد و الصلب من أكبر المجمعات الصناعية في ليبيا، وتساهم هذه الصناعة في ما يقارب 24% في ناتج إجمالي الصناعة في ليبيا.
- الصناعات الهندسية و الكهربائية: عرفت هذه الصناعة في ليبيا قفزة نوعية خاصة في السنوات الأخيرة، حيث تم إقامة عدد من المصانع التي دخل بعضها مرحلة الإنتاج الفعلي مثل: مصانع الثلاجات و الأفران والغسالات و أجهزة الإستقبال المرئي و المسموع بكل أنواعها، وتساهم هذه الصناعة بنسبة 25,3% في ناتج إجمالي الصناعة في ليبيا.

رابعا: القطاع التجاري

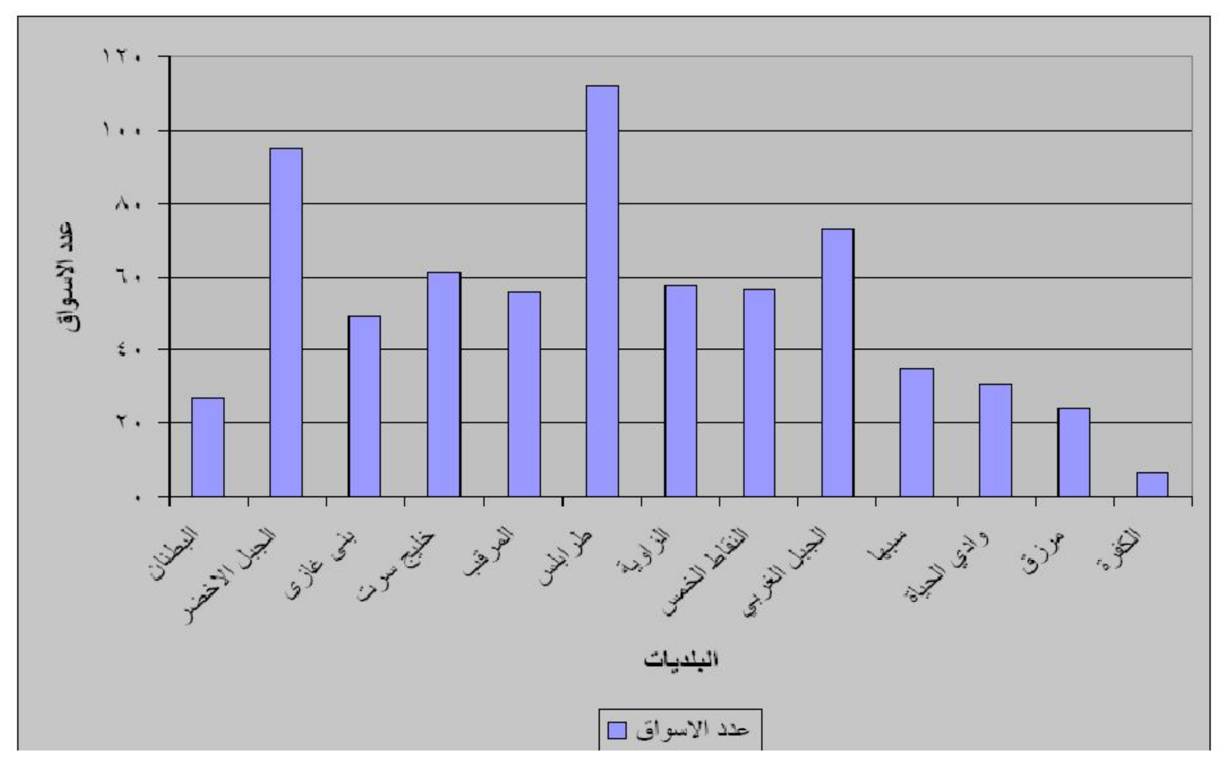
لتجارة نوعان داخلية وهي التي تدل على التعاملات و التبادلات التي تتم بين سكان البلد الواحد من بيع وشراء، وخارجية هي التي تتم بين الدول، وبذلك فالتجارة في ليبيا تنقسم إلى[2]:

أ. التجارة الداخلية: وهي تمارس في ليبيا من خلال المنشات الإشتراكية، التي تقوم بالإستيراد والتسويق أو بالإنتاج و التسويق المباشر، ومن هنا فإن ليبيا توجد بها ثلاث أنواع من المنشأت هي : المنشآت الصناعية، مؤسسات الإستيراد و التصدير، قنوات توزيع والتي تتمثل في الأسواق الشعبية و الجمعيات التعاونية و الموزعين الأفراد، وتتوزع هذه المنشأت في معظم الشعبيات الليبية حيث يصل عدد الأسواق في ليبيا إلى حوالي 685 سوقا، وتأتي طرابلس في مقدمة الشعبيات الليبية من حيث عدد الأسواق وذلك بنسبة 16,30% من إجمالي عدد أسواق الجماهيرية، ثم تأتي بعدها شعبية الجبل الأخضر بنسبة 13,86% من إجمالي الأسواق في الجماهيرية، ثم شعبية الجبل الغربي بنسبة 10,66%، ثم شعبية خليج سرت بنسبة 8,9%، وشعبية الزاوية بنسبة 8,46% ، وتحتل شعبية الكفرة المركز الأخير بنسبة 1,01% من إجمالي الأسواق في الجماهيرية، وذلك موضح في الشكل التالي:

---

[1] Jeffe , E.G .H , Social and Economic development of Libya, London : Menas prass, 1982, p 172.

[2] يوسف ابو الفضل محمد مصطفى، المرجع السابق، ص 24.



الشكل 9: (توزيع الاسواق في ليبيا) :يوسف ابو الفضل محمد مصطفى، يوسف ابو الفضل محمد مصطفى، " التجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية"، مذكرة ماجستير، جامعة القاهرة، معهد البحوث و الدراسات الافريقية، قسم الجغرافيا، 2007، ص 25.

كما توجد وتنتشر في معظم ليبيا العديد من الجمعيات التعاونية الإستهلاكية، التي تقوم بتقديم الخدمات للمواطنين حيث يبلغ عدد الجمعيات التعاونية في ليبيا حوالي 5598 جمعية، وتحتل طرابلس المركز الأول بحوالي 995 جمعية، لتأتي بعدها الزاوية بـــ 742 جمعية، ثم 720 جمعية تعاونية في الجبل الأخضر، لتاتي الجفرة في المرتبة الأخيرة[1]، وهذا موضح في الشكل الموالي:

[1] يوسف ابو الفضل محمد مصطفى، المرجع السابق، ص 27.

المنطقة	عدد الجمعيات	%	عدد المساهمين	عدد الأسر
طرابلـــــس	995	17.77	1214703	187558
بنغــــازي	547	9.8	725323	115690
الزاويـــــة	742	13.25	651140	93060
مصراتـــة	559	10	495260	74723
فـــــــزان	564	10.1	391329	47687
الجبل الأخضر	720	12.86	378996	57956
الجبل الغربي	445	7.94	309278	50294
النقــــازة	379	6.77	246060	36487
الوسطـــى	251	4.36	327580	34051
البطنــــان	182	3.25	132648	27031
سوق الجبن	107	2	74475	10522
الواحــــات	83	1.48	66761	9226
الجفـــــرة	24	0.42	40534	6060
الإجمالـــــي	5598	100	4964087	750345

الشكل 10: (توزيع الجمعيات في ليبيا) : يوسف ابو الفضل محمد مصطفى، " التجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية"، مذكرة ماجستير، جامعة القاهرة، معهد البحوث و الدراسات الافريقية، قسم الجغرافيا، 2007، ص 27.

ب. التجارة الخارجية : تعتبر التجارة الخارجية من أهم عناصر الدخل القومي في أي بلد، وليبيا كغيرها من الدول فهي تقوم بإستيراد الإحتياجات المختلفة من الخامات، ومستلزمات الإنتاج، وتصدر الفائض الإنتاجي وذلك بالشكل التالي[1]:

- الصادرات: تعرف الصادرات الليبية زيادة مستمرة منذ سنة 1970، فقد إرتفعت من 841,8 مليون دينار في تلك السنة لتصل سنة 2001 الى 5393,9 مليون دينار سنة 2001، لتصل في 2010 إلى 44500 مليون دولار أمريكي، ويعتبر النفط من أهم الصادرات النفطية إذ يستحوذ على حولي 95% من إجمالي الصادرات الليبية، ثم تأتي صادرات المواد الكيماوية بنسبة 3,5% من إجمالي الصادرات الليبية، أما من حيث التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية فتأتي إيطاليا و ألمانيا في

[1] عبد الناصر عز الدين بوخشيم، " تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي و علاقته بالنمو الاقتصادي"، رسالة دكتوراه، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 2002-2003، ص 52.

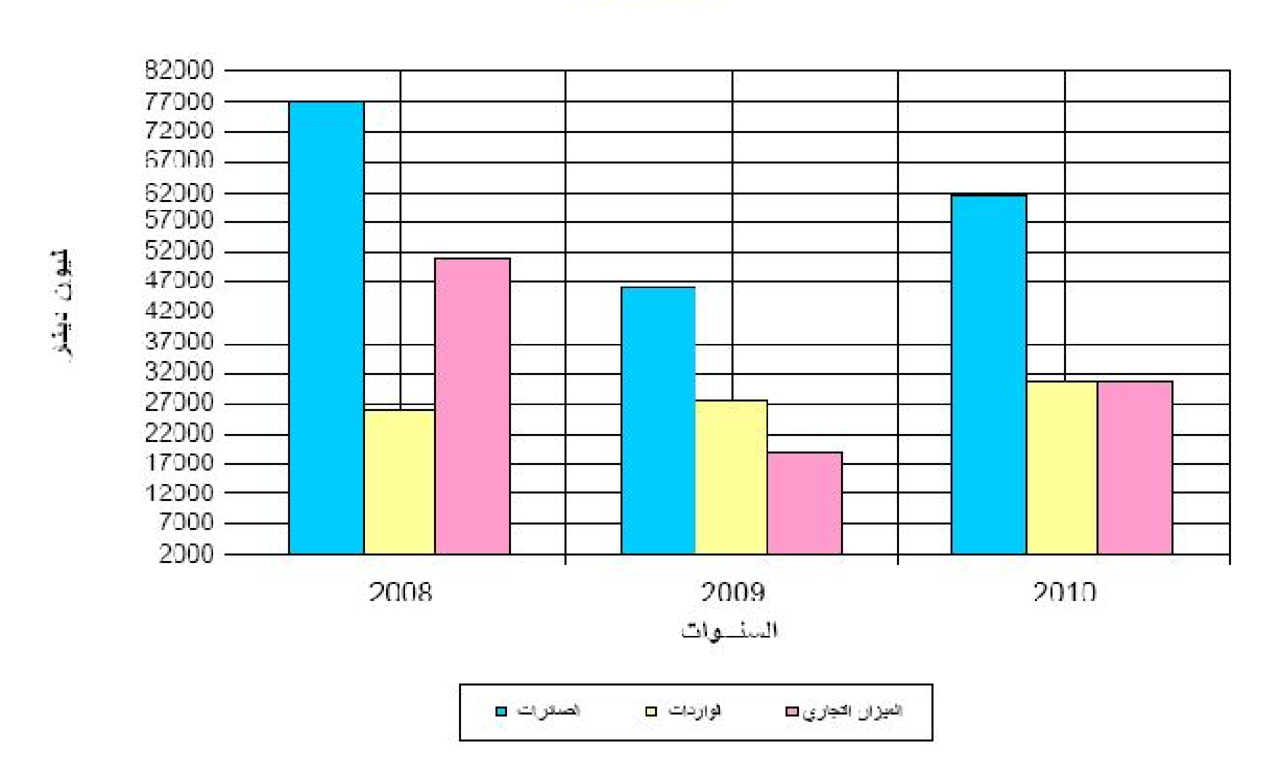
المرتبة الأولى وذلك بحوالي 41,7% من إجمالي الصادرات سنة 2010،[1] أي ما يعادل قيمته 5432 مليون دينار وتتمثل الصادرات الليبية إلى إيطاليا و ألمانيا في النفط ومشتقاته وجاءت تونس و إسبانيا في المركز الثاني بنسبة 30,6%، ثم الجزائر وتركيا بنسبة 22,7% للتوزع النسبة المتبقية على الدول الأخرى مثل فرنسا مصر الولايات المتحدة الأمريكية ...الخ، وقد وصلت قيمة الصادرات الليبية عام 2010 إلى54,2 مليار دينار.

- الواردات: تتمثل أهم الواردات الليبية في الألات ومعدات النقل وتستوردها تستوردها ليبيا بنسبة 42,3% من إجمالي الواردات، لتأتي بعد ذلك واردات ليبيا من المواد الغذائية و الحيوانية بنسبة 17,1%، والنسبة المتبقية فهي موزعة على السلع المعاشية الأخرى، و تأتي إيطاليا في مقدمة الدول المصدرة إلى ليبيا بنسبة 24,3% ثم بعدها ألمانيا بنسبة 13% من إجمالي الواردات وباقي النسبة تتوزع على الدول المجاورة و الدول المصنعة، وقد عرفت الواردات الليبية تطورا كبير وخاصة في السنوات الأخيرة فقد وصلت سنة 2001[2] إلى 2660,4 مليون دينار وفي سنة 2010 ارتفعت قيمة الواردات الليبية بنسبة 12,4% لتبلغ 30,9 مليار دينار[3].

- الميزان التجاري: أتى الميزان التجاري في ليبيا إيجابيا و ذلك راجع بصفة أساسية إلى العوائد النفطية، فقد عرف الميزان التجاري الليبي تطورا منذ سنة 1980 أين وصل إلى غاية 4480,2 مليون دينار، ليعرف نوعا من الإنخفاض سنة 1990 و إرتفع مرة أخرى سنة 2001 ليصل إلى حوالي 2733,5 مليون دينار،[4] و إرتفع فائض الميزان التجاري في ليبيا لسنة في 2010 بنسبة 63,3% ليصل الى 30,7 مليار دينار مقابل 18,8 مليار دولار، وهذا ما يؤكد أهمية وهيمنة الصادرات النفطية و الميزان التجاري الليبي بدون العوائد النفطية سيكون سلبي[5]،

والميزان التجاري في ليبيا موضح في الشكل التالي:

[1] احمد غتور، التجارة في ليبيا، ماخوذ من: http://www.ghattour.com/ar/index.php/2012-03-17-16-11-26/2012
[2] يوسف ابو الفضل محمد مصطفى، المرجع السابق، ص 31.
[3] جلال راشد، قيمة الصادرات الليبية خلال 2010، ماخوذ من: http://www.masress.com/author?name
[4] يوسف ابو الفضل محمد مصطفى، نفس المرجع، ص 32.
[5] مصرف ليبيا المركزي، ميزان المدفوعات الليبية 2010، الجماهيرية العربية الاشتراكية الليبية، ادارة البحوث الاحصائية، 2010، ص 8.



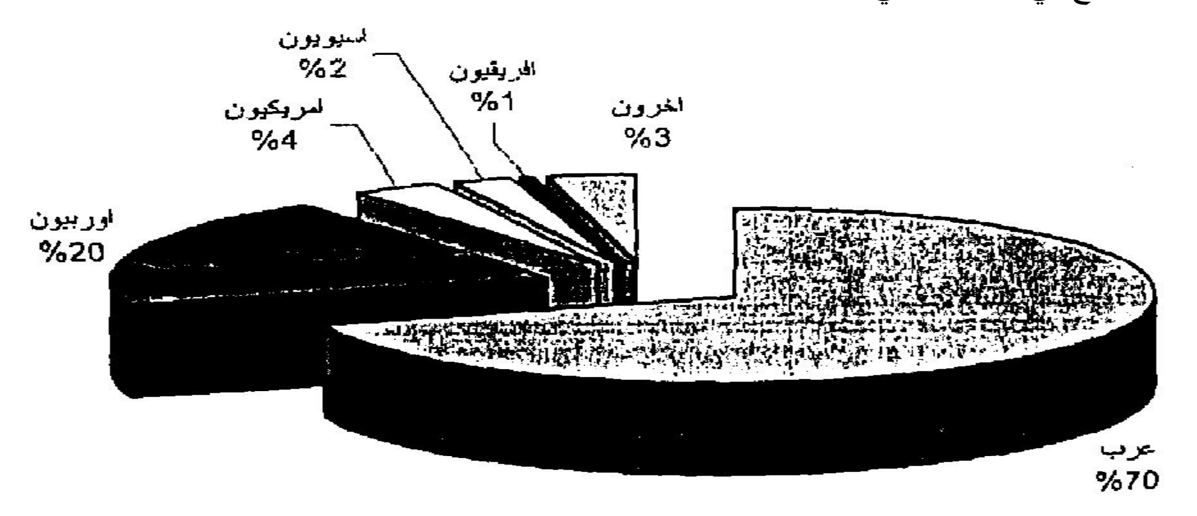
الشكل 11: **(الميزان التجاري الليبي)** : مصرف ليبيا المركزي، ميزان المدفوعات الليبية 2010، الجماهيرية العربية الاشتراكية الليبية، ادارة البحوث الاحصائية، 2010، ص 17.

خامسا: قطاع السياحة

لقد عرفت ليبيا العديد من العوامل التي حالت دون تنمية إمكانياتها السياحية، ويعتبر عام 1963 هو التاريخ الفعلي لبداية الحركة السياحية في ليبيا، إذ وجهت الدولة بعض إهتماماتها لتنمية قطاع السياحة، إذ خص القطاع بمبلغ أربعة ملايين دينار ليبي في أول خطة تنموية للقطاع، وتعتبر المجموعة العربية هي أكبر المجموعات السياحية في ليبيا، حيث يبلغ متوسطها النسبي حوالي 70.1% وهذا رغم تسجيلها بعض التذبذب نتيجة لظروف الإقتصادية أو السياسية، لتأتي بعدها المجموعة الأوربية بمتوسط نسبي يقدر بـــ 20.1% وقد عرف في السنوات الأخيرة بداية في التناقص، وتليها المجموع الأمريكية بمتوسط نسبي يصل إلى 3,5% بعد أن كان في فترة زمنية معينة صفر بالمئة، ثم تليها المجموعة السيوية بمتوسط 2.1% وبعدها المجموعة الإفريقية بمتوسط يتراوح مابين 0,6% و 3.3 %[1]، وهذا كما

[1] سعيد صفي الدين الطوب، "مقومات التنمية السياحية في ليبيا دراسة في جغرافية السياحة"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الادب، قسم الجغرافيا، 2001، ص 82.

هو موضح في الشكل التالي:



الشكل 12: (نسبة السياحة الخارجية الى ليبيا) :سعيد صفي الدين الطوب، "مقومات التنمية السياحية في ليبيا دراسة في جغرافية السياحة"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الادب، قسم الجغرافيا، 2001، ص 94.

ويعرف الميزان السياحي الذي يعتبر أحد بنود ميزان المدفوعات في ليبيا، يعاني من عجز مستمر إلى جانب العجز الكبير الذي يعاني منه ميزان الخدمات السياحية، وهذا راجع بالأساس إلى تذبذب متوسط الإنفاق الذي بلغ حوالي 33 دولار سنة 1969، ثم إنخفضت في التسعينات ووصلت في 2006 إلى حوالي 135 دولار.

ومن أهم الخصائص السياحية التي تملكها ليبيا نذكر:[1]

- توفر ليبيا اكبر عدد من الأثار الرومانية الموجودة خارج إيطاليا.
- إطلال ليبيا على البحر المتوسط بشريط ساحلي طويل صالح للإستثمار السياحي.
- إمتلاك ليبيا واحدة من أكبر الصحاري في العالم و التي تستهوي السواح المولعين بالرحلات.
- إكتسابها لتراث حضاري عريق وذلك بفعل الحضارات التي إستوطنت في أراضيها ومن بين المعالم الثرية في ليبيا نذكر[2]:

- زويلة :وهي مدينة صحراوية من أهم المواقع الإسلامية في ليبيا وتقع في منطقة فزان إلى الجنوب الشرقي من سبها في واحة من النخيل، وكانت تقع قديما على طريق مدن القوافل التجارية،

[1] فرج احميد بوفرقة، خصائص ليبيا السياحية ماخوذ من:
http://tamimi.own0.com/t65598-topic

[2] الصديق محمد العاقل و اخرون، المرجع السابق، ص 187-190.

وكانت أحد مراكز التجارة مع أفريقيا، فيها معالم وآثار إسلامية تعود إلى أيام الفاطميين، ولا تزال فيها قلعتها التاريخية وجامعها العتيق وبعض مقابر الصحابة.

- طرابلس: أسسها الفينيقيون في القرن السادس قبل الميلاد، وتتجلى فيها معالم الحداثة والمدنية المعاصرة، وتتوفر فيها العديد من الصناعات التقليدية من حلي ذهبية وفضية ونحاسيات وجلديات وفخاريات، ومن المحتويات السياحية أيضا في طرابلس مدينة الأندلس السياحية و المدرج الروماني في صبراته، ومن بين القلاع القديمة في طرابلس نجد السراي الحمراء و غيرها من الأثار السياحية.
- سبها: مدينة صحراوية داخلية، كانت محطة لطريق القوافل القديمة، وتعرف بمصنوعاتها التقليدية وبإنتاج التمور، وتاريخ سبها عريق فمن آثارها قلاع وقنوات ونظم للري ترجع إلى ما يزيد على عشرة قرون.
- سرت: هي مدينة قديمة حديثة، وتجمع في طقسها بين الإعتدال البحري والطقس الصحراوي، وكانت قديما من كبريات المدن، وكانت محطة مهمة على طريق القوافل بين برقة وطرابلس، فتحت في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ومن آثارها القديمة بقايا المسجد الفاطمي.
- غدامس: واحة ليبية إلى جوار الحدود مع تونس والجزائر في منطقة غريان، وتبعد عن طرابلس نحو 600 كم، وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام: المدينة العتيقة حيث السور، وعدد من الجوامع القديمة، وغابة النخيل، ثم المدينة الحديثة بمنشآتها وشوارعها ومبانيها العصرية، واكثر مايميزها الطوارق بلباسهم التقليدي.

المطلب الرابع : دور النفط و الصناعات النفطية في الإقتصاد الليبي.

يعد إنتاج النفط في ليبيا عصب الحياة في الإقتصادية و الإجتماعية، فكان ولا يزال النفط دعامة للإقتصاد الليبي والخطط التنموية المتبعة في ليبيا، فالنفط يعتبر الممول الأساسي للإقتصاد الليبي و أي خلل يحدث في الإنتاج أو أسعار النفط أو صادراته يؤثر على التنمية و الميزان التجاري الليبي، فبناءا على عائدات الإنتاج النفطي تحدد جوانب الخطط الإقتصادية و البرامج الإقتصادية و الميزانية التسييرية في ليبيا، ويمتاز النفط الليبي بالخصائص التالية:[1]

– التركيز فمعظم الأبار النفطية الليبية مرتكزة في أربعة مناطق قريبة من بعضها البعض ومتصلة .

[1] يوسف ابو الفضل محمد مصطفى، المرجع السابق، ص 10.

– قرب أبار النفط الليبية من موانئ التصدير، حيث تم ربط هذه الحقول بالموانئ عن طريق أنابيب نفطية، مما يقلل تكلفة نقل النفط إلى الموانئ و المطلة على البحر الذي يعد حلقة وصل بين ليبيا والدول المستوردة للنفط .

– جودة النفط الليبي الذي يعتبر من أجود أنواع النفط العالمي، وذلك لكون كثافته تتراوح ما بين 37 و 43 درجة، وكذا خلوه من الكبريت.

– قرب النفط الليبي من أكبر أسواق الإستهلاك في العالم للنفط، وخاصة إيطاليا و ألمانيا إذ تعتبر إيطاليا أكبر مستورد للنفط الليبي.

– تأخر الإكتشاف النفط في ليبيا و قلة الكمية المستهلكة محليا، وذلك لقلة عدد السكان وعدم تتطور الصناعات المحلية بدرجة كبيرة، مما أدى إلى توجيه نسبة كبيرة منه إلى الأسواق العالمية.

وتتوزع الحقول المنتجة للبترول في ليبيا تبعا لموقعها الجغرافي إلى عدة مناطق نذكر منها المناطق التالية:[1]

أ. **منطقة السرير:** وهي من مناطق الشرق الأقصى لليبيا على الحدود المصرية، ويوجد بها حقل السرير الذي يعد من أهم الحقول النفطية في ليبيا، وقد تم إكتشاف هذا الحقل في 1961، و نفط هذا الحقل يتواجد في منطقة الصخور الرملية وتبلغ الكثافة القياسية لبترول هذا الحقل حوالي $37,8^0$، ويتصل هذا الحقل البترولي بأنابيب بميناء مرسي لحريقة، والذي يبعد حوالي 513 كم عنه، ويبلغ إنتاج هذا الحقل ما يقارب 150 ألف برميل يوميا، وذلك ما يعادل نسبة 15% من مجموع الأبار الليبية، و حقل السرير يظم حوالي 68 بئرا.[2]

ب. **منطقة حقول سرت الجنوبية الشرقي:** وهي تشمل المناطق الواقعة شرق خليج سرت، وتبعد عن ساحل الخليج بحوالي 140 كم، وتنتج حقول هذه المنطقة حوالي نصف إنتاج ليبيا من النفط، وينقل نفط هذه المنطقة بواسطة الأنابيب إلى موانئ راس لانوف و الزويتية و السدرة، ومن أهم حقول هذه المنطقة نذكر:[3]

– حقل امال: يقع هذا الحقل شرق مدينة أجدابيا و يبعد عنها بحوالي 160 كم، وقد أكتشف سنة 1959، ويحوي هذا الحقل 94 بئرا نفطية، ويبلغ معدل الإنتاج اليومي 42 ألف برميل.

---

[1] محمود علي الغدامسي، النفط الليبي: دراسة في الجغرافية الاقتصادية و انتاجية النفط و الغاز العربي، بيروت: دار الجليل، 1998، ص 63.
[2] Gurney Henry, Libya :The Political Economic of Oil, London, Oxford university prass, 1996, p 56 .
[3] يوسف ابو الفضل محمد مصطفى، المرجع السابق، ص 32.

– حقل أبو طفل: يقع هذا الحقل في منطقة تعتبر من أصعب المناطق الليبية، إذ تتخللها الكثبان الرماية، وتعرف بإسم بحر الرمال العظيم الذي يمتد حتى الحدود المصرية الليبية، كما يبلغ عدد الأبار في هذا الحقل 36 بئر بمعدل إنتاجي يقارب 150 ألف برميل في اليوم.

– حقل إنتصار: يقع هذا الحقل في حوض خليج سرت ، تم إكتشاف أول بئر في هذا الحقل سنة 1967، ويعتبر نفط هذا الحقل من النوع الجيد في الكثافة وذلك لوجود أباره في مناطق الصخور الكربونية، ويتصل بهذا الحقل كل من حقل أبو طفل و حقل الكاتب و حقل الرمال وذلك بخط من الأنابيب التي يقوم حقل إنتصار بضخها في ميناء الزويتنية، كما يوجد خط للغاز الطبيعي من الأنابيب بمحاذاته إلى الميناء، ويصل معدل الإنتاج اليومي في هذا البئر حوالي 16 ألف برميل.

ج. منطقة حقل سرت الوسطى: تقع هذه المنطقة جنوبي خليج سرت وتمتد هذه المنطقة في شكل بيضاوي طوله من الشمال إلى الجنوب 2000 كم، ويوجد في هذه المنطقة 15 حقلا نفطية، ويأتي ترتيب هذه المنطقة الثاني فهي تساهم بثلث الإنتاج الكلي من النفط في ليبيا، وتتميز بإنتاج الغاز المصاحب للبترول على نطاق تجاري، وينتقل نفط هذه المنطقة في ثلاث خطوط من الأنابيب الرئيسية إلى موانئ البريقة و راس لانوف و السدرة ومن أهم حقولها:[1]

– حقل ناصر زلطن: وهو يقع على بعد 170 كم جنوبي البريقة على الساحل الجنوبي لخليج سرت، وقد أكتشف هذا الحقل سنة 1959، ويصل عدد الأبار المنتجة في هذا الحقل حوالي 61 بئر تعمل بطريقة التدفق الإنسيابي، وتبلغ الكثافة النوعية لنفط هذا الحقل 39 درجة حسب المقياس الأمريكي، ويتصل هذا الحقل بخط من الأنابيب يبلغ طولها 172 كم بميناء البريقة، ويصل الإنتاج اليومي لهذا الحقل ما يقارب 600 ألف برميل.

– حقل الواحة: يقع هذا الحقل في حوض خليج سرت، وقد أكتشف هذا الحقل سنة 1962 ويحوي 46 بئرا بإنتاج يومي يصل الى حوالي ألف برميل، وتبلغ درجة كثافة بترول هذا الحقل 28,7 درجة.[2]

– حقل الراقوبة: أكتشف هذا الحقل سنة 1959، وتبلغ درجة كثافة نفط هذا الحقل النوعية 36,2 درجة طبقا للمقياس الأمريكي، ويبلغ مقدار الإنتاج اليومي في هذا الحقل حوالي 39 ألف برميل يوميا، يتصل هذا الحقل بحقل الزلطن إلى ميناء البريقة وذلك عبر أنابيب بطول 90 كم.[1]

---

[1] محمود علي الغدامسي، المرجع السابق، ص 68.
[2] نفس المرجع ، ص 69.

و الشكل الموالي يبين توزيع أبار النفط في ليبيا:

الشكل 13: (توزيع ابار وانابيب النفط في ليبيا) : http://www.libyanyouths.com/vb/t137135.html

المبحث الثالث: طبيعة النظام السياسي في ليبيا.

عرف النظام السياسي الليبي بعد 1969، مجموعة من التغيرات فبعد إلغاء النظام الملكي وبعده التوجه إلى النظام الجماهيري و قد لعبت شخصية معمر القذافي دور مهما في رسم ملامح النظام السياسي في ليبيا على المستويين الداخلي و الخارجي.

المطلب الاول: موقع معمر القذافي وعائلته في النظام السياسي الليبي.

1. **معمر القذافي:** هو معمر محمد عبد السلام أبو منيار القذافي والشهير بالرجل الأخضر، من قبيلة القذاذفة، ولد في قرية "جهنم" بإحدى مناطق مدينة سرت عام 1942 ، وهو الإبن الوحيد لعائلة

---

[1] Gurney Henry, op,cit, p 58 .

بدوية تفلح الأرض وتمتهن رعى المواشي والإبل في منطقة صحراء سرت، إلتحق بمقاعد الدراسة سنة 1956، أكمل معمر القذافي دراسته الإبتدائية بمدينة سرت، ثم إلتحق بالثانوية بمدرسة مصراته، ثم بعد ذلك إلتحق معمر القدافي بالكلية الحربية في بنغازي في سنة 1963، وتخرج منها عام 1965،[1] وفي هذه الفترة وبالتحديد في عام 1964 كون القذافي مجموعة الضباط الوحدويين الأحرار وبعد هذا العام تم إيفاد الزعيم الليبي إلى بريطانيا بساند هرست وتخرج من الكلية العسكرية الملكية، وكان الأول من سبتمبر 1969 هو نقطة محورية في تاريخ ليبيا وفي تاريخ معمر القذافي السياسية، حيث وصل الملازم أول معمر القذافي إلى الحكم في المملكة الليبية المتحدة عبر إنقلاب عسكري، وكان أول ما فعله بعد طرد الملك إدريس السنوسي أن أعطى نفسه رتبة عقيد و شغل منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزميله في الإنقلاب عبد السلام جلود رتبة رائد، وغير إسم البلاد ليصبح الجمهورية العربية الليبية، كما أطلق على نفسه لقب قائد الثورة وشغل منصب رئيس مجلس قيادة الثورة حتى عام 1977،[2] حين أعلن ليبيا أول جماهيرية في العالم، ومن أهم الأفكار والأعمال التي جاء وقام بها معمر القذافي نذكر:

- **الكتاب الأخضر:** هو كتاب فلسفي سياسي، ألفه معمر القذافي عام 1975 وفيه يعرض أفكاره حول أنظمة الحكم وتعليقاته حول التجارب الإنسانية كالإشتراكية والحرية والديمقراطية، حيث يتكون الكتاب الأخضر من ثلاثة فصول: "الفصل الأول يتناول فيه مشاكل السياسة والسلطة في المجتمع، أما الفصل الثاني فيه حلول المشاكل الإقتصادية التاريخية بين العامل و رب العمل، الفصل الثالث وفيه أطروحات عن الأسرة والأم والطفل والمرأة والثقافة والفنون".[3]
- **النظرية العالمية الثالثة:** ففي عام 1976 بعد نشر القذافي الكتاب الأخضر، وجعله دستورا للجماهيرية الليبية، عرض فيه ما سماها النظرية العالمية الثالثة التي إعتبرها تجاوزا للماركسية والرأسمالية، وتستند إلى حكم الجماهير الشعبية، وتم إعتماد اللون الأخضر لونا رسميا في البلاد، و النظرية العالمية الثالثة التي جاء بها القذافي نظريه سياسية في الحكم تقوم على سلطة الشعب عن طريق ما أسماه بالديمقراطية المباشرة، من خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية كأداة للتشريع واللجان الشعبية كأداة للتنفيذ، و هي طرح إشتراكي بصورة جديدة و قدمها كبديل عن الرأسمالية والماركسية، و

[1] رمزي المنياوي، رجل من جهنم، القاهرة: دار الكتاب العربي، 2012، ص 17.
[2] هنري حبيب، المرجع السابق، ص 121.
[3] Dirk Vandewalle, Libya, London : Grnell University, 1998, P 64.

وصفها معمر القذافي أنها " خلاصة التجارب الإنسانية"، وقدم معمر القذافي أداة سياسية فريدة من نوعها تعرف باللجان الثورية ليس من بين أهدافها الوصول إلى السلطة.[1]

وقد كان القذافي يجمع في يده عدد كبير من السلطات يمكن تقسيمها إلى:

- **منذ 1969 الى 1977:** ظل القذافي على إمتداد هذه المرحلة يشغل مناصب عدة منها:[2]
  - رئيس مجلس قيادة الثورة.
  - قائد عام القوات المسلحة الليبية (وفيما بعد قائد أعلى).
  - وزير الدفاع ورئيس مجلس الأمن القومي.
  - رئيس مجلس القضاء الأعلى.
  - رئيس مجلس التخطيط الأعلى.
  - رئيس المجلس الأعلى للإرشاد القومي.
  - رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي ومؤتمره الوطني (ثمّ القومي) العام.
  - كما شغل منصب رئيس الوزراء خلال الفترة من 1970/9/13 وحتى 6 /4/ 1972.
- **منذ 02 مارس 1977 :** قام القذافي في هذه المرحلة بإعلان" الجماهيرية وقيام" النظام الجماهيري" المتمثل في "اللجان والمؤتمرات الشعبية ومؤتمر الشعب"، وقام في مارس 1979 بحل مجلس قيادة الثورة وإعفاء الباقين من أعضائه من جميع صلاحياتهم ومسؤولياتهم، كما شغل منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة الليبية وبالتالي فقد مارس صلاحياته بشأن هذه القوات بصفة فردية مطلقة، وفي 1990/3/11 إستصدر القذافي من مؤتمر الشعب العام ما أطلق عليه" وثيقة الشرعية الثورية "،[3] التي حصرت تلك الشرعية في شخص القذافي وجعلت مجرد توجهاته وملاحظاته ملزمة التنفيذ من قبل هياكل النظام كافة ومن خلال "صلاحياته الثورية" أعطى القذافي لنفسه، حق ممارسة "التوجيه الثوري" و"الترشيد الثوري " للجان والمؤتمرات الشعبية ولمؤتمر الشعب العام، و أعطى الحق "للجان الثورية" في ممارسة ما أطلق عليه" التحريض الثوري "، وهو ما يعني بإختصار تدخل عناصر هذه اللجان بكل الأساليب في توجيه وتسيير أعمال اللجان والمؤتمرات الشعبية ومؤتمر الشعب العام، عند مستوياتها التفصيلية و الدنيا، و القذافي هو الذي يقرر متى تدعى المؤتمرات الشعبية للإنعقاد، و هو الذي يحدد شخصيا جدول أعمال المؤتمرات والقضايا والموضوعات التي تبحثها

[1] معمر القذافي، الكتاب الاخضر، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر و الاعلان و التوزيع، 1978، ص 122.
[2] هنري حبيب، نفس المرجع، ص 171.
[3] جمال حمدان، المرجع السابق، ص 276.

وتناقشها هذه المؤتمرات، كما يتحكم عبر عناصر الجان الثورية، في الحدود التي يجب أن تتوقف عندها المناقشات والمداولات.

2. **عائلة معمر القذافي وابنائه:** فيما يخص عائلة القذافي فهي تحظى بمكانة كبيرة داخل ليبيا، و تقول القوانين بإن عائلة القذافي، كبيرهم وصغيرهم دائما على حق، وإذا حدث وخالف أحد المنتمين للعائلة القوانين فأن الشرعية " الثورية " تقضي ببطلان ذلك القانون، وهذا الأمر مفروض بقوة السلاح والسلطات المطلقة للعقيد القذافي، الذي يمتلك السلطة والثروة والسلاح، في ليبيا لوحده بفضل كونه القائد، أما خارج ليبيا فأن سلاح أبناء القذافي لممارسة فضائحهم هو وقوف والدهم المطلق في صفهم، وجوازاتهم الدبلوماسية .[1]

وقد تزوج القذافي مرتين وأنجب ثمانية أبناء من زوجتيه، الزوجة الأولى هي فتحية نوري خالد ، إبنة الزعيم نوري خالد حكمدار البوليس في العهد الملكي، وشقيقة أمر الشرطة العسكرية في عهد القذافي خيري خالد، تزوجا عام1970، وحضر عقد القران الرئيس جمال عبد الناصر خلال زيارته إلى ليبيا، ولم يستمر الزواج طويلا، نظرا لاختلاف الطبائع بين الاثنين، فالسيدة فتحية تنتمي لعائلة عريقة من أصول تركية، عاشت طوال تاريخها في طرابلس، كانت تعمل مدرسة قبل الزواج بالعقيد، أنجب منها أكبر أبنائه، أما الزوجة الثانية فهي صفية فركاش، وهي ممرضة ليبية سابقة تنحدر من مدينة البيضاء، تعرف عليها أول مرة أثناء خضوعه للعلاج في أحد المستشفيات وأنجب منها أولاده السبعة الآخرين، تتسم تحركاتها بالتكتم، ولما يتميز به النظام السياسي الليبي و إرتباطه بأبناء القذافي والأدوار الأساسية التي لعبها الكثير منهم فيه فيجب التعريف بهم، وفيما يلي ترتيب أبناء القذافي والدور الذي يلعبه كل واحد في النظام السياسي في ليبيا: [2]

- **محمد القذافي:** هو أكبر أبناء يبلغ سنه حوالي 42 سنة، هو إبن القذافي من زوجته الأولى فتحية نوري خالد، وينظر الليبيون لمحمد بإعتباره الأكثر تواضعا بين أبناء القذافي، ربما لأنه ترعرع في حضن والدته وأخواله، ولكنه سرعان ما أدرك مبكرا أنه لا حظ له في خلافة والده، وذلك لأن حظوظ أخوته من الزوجة الثانية لوالده صفية فركاش أكثر قوة، لذلك إختار منذ البداية بعد تخرجه من كليه الهندسة التفرغ لإدارة البريد، كما ترأس اللجنة الأولمبية الليبية، وفي التسعينات أشرف على نادي اتحاد طرابلس لكرة القدم، وهو ما أدى إلى حدوث مصادمات بينه وبين أخيه

---

[1] رمزي المنياوي، المرجع السابق، ص 18.
[2] يوسف العلاونة، عائلة القذافي، ماخوذ من :
http://alialawnah.maktoobblog.com

الأصغر الساعدي، الذي كان يترأس إتحاد كرة القدم، ويشرف على النادي الأهلي الطرابلسي، المنافس التقليدي لنادي الإتحاد.

▪ **سيف الإسلام القذافي:** يبلغ من العمر 40 عاما ولد في 25 جوان 1972 في باب العزيزية بطرابلس يأتي في الترتيب الثاني، وهو الإبن البكر للسيدة صفية فركاش، درس الهندسة المعمارية في جامعة الفاتح، قبل أن يتحول لدراسة الإقتصاد والأعمال في فيينا ولندن، التي نال منها شهادة دكتوراه، عرف بميوله الفنية وهواية الرسم، عمل بعد تخرجه في مركز البحوث الصناعية في طرابلس، كما عمل في سنة 1996 في المكتب الإستشاري الوطني، و أنشاء مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية والتنمية التي أنشئت سنة 1998، التي تضم جمعية للدفاع عن حقوق الإنسان، والتي تولت التعامل مع ملفات معقدة وصعبة، من إنقاذ الرهائن الغربيين في الفلبين، إلى ملف لوكربي، الأطفال المحقونين بفيروس الإيدز في بنغازي، وأخيرا ضحايا مذبحة سجن بوسليم، وسيف الإسلام له علاقات واسعة في الغرب، من خلاله حضوره لمنتدى دافوس، وهو من فاوض على تسليم البرنامج النووي الليبي مقابل رفع العقوبات عن ليبيا، وشطبها من قائمة الدول الراعية للإرهاب، ولكن أفكاره الإصلاحية بما في ذلك وضع دستور للبلاد، وإطلاق حريات الصحافة والتعبير، تثير حفيظة ما يسمى بالحرس القديم، المسيطر على القوات المسلحة والأمن، بالإضافة إلى اللجان الثورية، والذين يفضلون المعتصم على شقيقه ذي التوجهات الغربية.

▪ **الساعدي القذافي:** من مواليد 28 مايو 1973 بطرابلس، يحتل الترتيب الثالث ولكنه كان مستبعد من الخلافة لإعتبارات عديدة، بالرغم من دراسته العسكرية، ويحمل رتبة عقيد منحه له العاهل الأردني، إلا أنه يعشق كرة القدم حتى تمكن من الإحتراف في الأندية الإيطالية، ومنذ ذلك الوقت ترك الكرة وعاد إلى ليبيا، ليتفرغ للسينما بعد أن أسس شركة سينمائية في هوليوود بقيمة مائة مليون دولار، والساعدي متزوج من ابنة اللواء الخويلدي الحميدي، وهو من بين الأعضاء الثلاثة لمجلس قيادة الثورة الذين بقوا إلى جوار القذافي، ويمكن اعتبار الساعدي النسخة الليبية من عدي صدام حسين، كما إرتبط في فترة من حياته بالجماعة السلفية الليبية، والساعدي هو قائد وحدة للقوات الخاصة والمعروفة باسم "الكتيبة 48" أو كتيبة الساعدي وهي من أبرز الكتائب في ليبيا.

▪ **المعتصم القذافي:** من مواليد 1977 يعتبر الوحيد الذي يشغل منصبا رسميا بين أبناء القذافي، فهو مستشار الأمن القومي، وهو خريج كلية الهندسة العسكرية، ومنحه الرئيس المصري رتبة عقيد، أثناء لجوءه إلى مصر بعد خلاف مع والده، وهو الخلاف الذي ترتب عليه حل الكتيبة

التي كان يقودها المعتصم، والتي كان والده يخشى تمردها، يوصف بأنه عنيف وقاس، وخاصة مع رفاق والده من كبار القادة، أمثال اللواء مصطفى الخروبي، واللواء أبوبكر يونس جابر، بما في ذلك كبار قبيلة القذاذفة أمثال اللواء خليفة حنيش، ولكن بعد بروز سيف الإسلام حسن علاقته مع كبار رجالات القبيلة، ومع مسئولي الأمن والكتائب المسلحة. [1]

▪ **عائشة القذافي:** من مواليد سنة 1976 (36 عاما)، هي الإبنة الوحيدة للعقيد القذافي والأقرب إلى قلبه، تخرجت من كلية القانون بجامعة الفاتح، درست لفترة قصيرة في جامعة السوربون، قبل أن تقطع دراستها احتجاجا على غزو العراق عام 2003، ومنحتها إحدى الجامعات المحلية درجة الدكتوراة في القانون، وشكلت فريقا من المحامين للدفاع عن صدام حسين بعد القبض عليه، تزوجت ضابطا من قبيلتها، وتفرغت لإدارة جمعيتها الخيرية، ولكنها الأعلى صوتا والأسرع مبادرة إذا تحرش أحدهم بأشقائها، وهو ما حدث عند إعتقال هانيبال وزوجته في جينيف، فقد سافرت إلى هناك لتعود بشقيقها وزوجته.[2]

▪ **هانيبال القذافي:** من مواليد 1975 (37 عاما)، درس الهندسة البحرية، وكان يحلو له التجول بين موانئ المتوسط في الباخرة طليطلة أو غرناطة، متزوج من عارضة أزياء لبنانية، وعرف عنه القسوة، وأصبح أكثر شهرة بعد أن تسبب في أزمة سياسية مع سويسرا، بعد اعتقاله مع زوجته في جينيف، حظه في الوراثة قليل بسبب تخصصه البحري، بالإضافة إلى عدم إلمامه بالشئون السياسية، شغل منصب مستشار أول للجنة إدارة الشركة الوطنية العامة للنقل البحر.

▪ **خميس القذافي:** من مواليد 1983، درس العلوم السياسية إلى جانب العلوم العسكرية، وهو يعتبر أكثر أبناء القذافي تمكنا من الناحية العسكرية، وبالرغم من أنه يحمل رتبة نقيب إلا انه يقود المناورات العسكرية، بما في ذلك المناورات المشتركة مع الجيش الجزائري، وبرز دوره القيادي في انتفاضة فبراير 2005 في مدينة بنغازي، عندما حضر على رأس قواته إلى المدينة التي شهدت مصرع عدة أشخاص، وتدمير القنصلية الإيطالية، قائد وحدة للقوات الخاصة تعرف باسم "لواء 32 معزز" أو لواء خميس، وهو لواء تدرب في روسيا ويضطلع على نحو فعال بحماية نظام القذافي.

---

[1] رمزي النياوي، المرجع السابق ، ص19.

[2] سلام بارودي، عائشة القذافي ودورها السياسي، ماخوذ من: http://bilad-13.maktoobblog.com/1620803

- **سيف العرب القذافي:** من مواليد 1982، وهو من اصغر ابناء القذافي، درس في مدينة موينخ الالمانية، وهو بعيد عن الحياة السياسية و لم يكون لهو أي دور سياسي في ليبيا.
- هناء: وهي ابنة القذافي المتبناة، قتلت في القصف الأميركي لطرابلس عام 1986.

المطلب الثاني: المؤسسات السياسية في النظام السياسي الليبي.

بعد أحداث الفاتح من سبتمبر 1969، التي قامت بها اللجنة المركزية للضباط الوحدويين الأحرار بقيادة معمر القذافي، التي تم على إثرها إلغاء الملكية في ليبيا ، عرف النظام السياسي تحولات جذرية وذلك خاصة من حيث مؤسساته، وكان ذلك عبر مرحلتين هما:

أولا : من 1969 إلى غاية 1976.

عرف النظام السياسي الليبي في هذه الفترة إنتاج مؤسسات جديدة متأثرة بالقومية العربية و الفكر الناصري في مصر وتمثلت هذه المؤسسات في:

1. مجلس قيادة الثورة: يعتبر بمثابة السلطة التشريعية في الجمهورية العربية الليبية، ويمارسها بالقرارات و القوانين التي يصدرها بمراسيم، وكان المجلس يتكون من 12 عضوا هم: (معمر القذافي، مصطفى الخروبي، خويلدي حميد، ابوبكر يونس، عبد السلام جلود، عمر المحيشي، عوض هوادي، بشير حمزة، يونس جابر، محمد نجم، محتار جروي، محمد المقريف)،[1] وكان المجلس قائما على أساس القيادة الجماعية، وكان معمر القذافي في هذه الفترة رئيسا له، وقد تركزت كافة السلطات في يد المجلس و يعلنها عن طريق إعلانات دستورية وقرارات وقوانين لا تقبل الطعن أمام أي جهة، حيث تنص المادة [12] من الإعلان الدستوري الذي تم في 11 سبتمبر 1969 أن : " مجلس قيادة الثورة هو أعلى سلطة في البلاد ويمارس إختصاصات السيادة العليا و التشريع، و وضع

[1] هنري حبيب، المرجع السابق، ص 173.

السياسات العامة للدولة، بإعتباره قيادة التنظيم السياسي، وإدارة الحكم في الجمهورية الليبية العربية "،[1] ومنه فإن المهام التي يمارسها مجلس قيادة الثورة تتلخص فيما يلي:

- وضع السياسات العامة للدولة و إتخاذ كافة التدابير التي يراها ضرورية.
- ممارسة مهام السلطة التنفيذية من تعين للوزراء و إقالتهم و الإشراف على السياسات العامة للدولة.
- إنشاء المصالح العامة، تعين كبار الموظفين المدنين و العسكريين و الإشراف على القوات المسلحة.

2. مجلس الوزراء: هذا المجلس كان بمثابة الهيئة التنفيذية والإدارية الرئيسية في ليبيا، و يتشكل ويعدل بقرار من مجلس قيادة الثورة، ويتكون من مجلس قيادة الثورة و الحكومة، إذ لا يقوم مجلس قيادة الثورة بممارسة الحكم بشكل مباشر بل عن طريق مجلس الوزراء المسؤول مباشرة أمامه وتتمثل اختصاصات مجلس الوزراء فيما يلي:

- تنفيذ السياسات العامة للدولة وفق ما يرسمه مجلس قيادة الثورة وممارسة كافة الإختصاصات اللازمة لذلك.
- دراسة وإعداد كافة القوانين وفق السياسة المرسومة.
- ممارسة كافة الأعمال الإدارية و التنفيذية المتعلقة بتعين الموظفين و إنشاء البلديات و إلغائها.
- عقد المعاهدات و الاتفاقيات و المصادقة عليها بتفويض من مجلس قيادة الثورة.

وقد شكلت أول حكومة في هذه الفترة برئاسة محمد سليمان المغربي، وتظم ثمانية وزراء، إلا أنها أقيلت في جانفي 1970 بعد خمسة أشهر من تعينها لتحل محلها حكومة جديدة برئاسة معمر القذافي و يليه في 1972 عبد السلام جلود في رئاسة الوزراء إلى غاية 1977.

3. الإتحاد الإشتراكي العربي: تأسس الاتحاد في 1971/06/11، كإطار للمشاركة السياسية دون إعتباره حزبا سياسيا، وتقوم فلسفة هذا التنظيم على أنه التنظيم السياسي الشعبي الذي يحقق تحالف القوة و الذي يقضي سلميا على الفوارق بين الطبقات الموجودة، و أوكلت إليه مساندة النظام

[1] Dirk Vandewalle, op.cit, p68.

الثوري في ليبيا وخلق إيديولوجية جديدة تتماشى مع الشريعة الإسلامية، ويتكون الهيكل الأساسي لهذا التنظيم من:[1]

- مجلس قيادة الثورة الذي يمثل القيادة العليا للاتحاد الاشتراكي العربي.
- المؤتمر الوطني العام الذي يتكون من المندوبين عن المحافظات، إضافة إلى تنظيم القوات المسلحة و الشرطة، وهو قائم على مبادئ " الحرية و الإشتراكية و الوحدة "، ويختص بدراسة ومناقشة سياسات الإتحاد وخططه العامة وإصدارها و دراسة تقارير مجلس قيادة الثورة من خلال لجنة على مستوى المحافظات و الوحدات الأساسية القاعدية، ومدة العضوية فيه ستة سنوات، ويجتمع مرة كل سنتين وفي الدورات الطارئة بطلب من مجلس قيادة الثورة، ورئيس قيادة مجلس الثورة هو رئيس المؤتمر الوطني العام و رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي.

4. **اللجان الشعبية:** جاءت اللجان الشعبية بعد إعلان الثورة الشعبية في 5 أفريل 1973، وذلك من خلال خطاب ألقاه العقيد معمر القذافي في مدينة زوارة، وحسب معمر القذافي فان اللجان الشعبية هي الوسيلة لتمكين الشعب من التعبير عن نفسه بصورة ديمقراطية مباشرة، وتقوم اللجان الشعبية في كل وحدة جغرافية و إدارية في ليبيا، وذلك عن طريق الإنتخاب المباشر، وفي 16 افريل 1973 أصدر مجلس قيادة الثورة قانون يحدد فيه المسؤوليات الإدارية للجان الشعبية التي يتم إختيار أمين عام لها من طرف أعضائها.[2]

5. **السلطة القضائية:** في 28 أكتوبر 1973 قام مجلس قيادة الثورة بتشكيل لجنة تشريعية لمراجعة وتعديل القوانين لكي تتماشى و الشريعة الإسلامية، وتم إصدار قانون يقضي بدمج المحاكم المدنية و الشرعية و حل نظام المحاكم المزدوجة ومن بين أهم التعديلات في النظام القضائي نذكر:

– المجلس الأعلى للقضاء حل محل مجلس القضاء العالي، ويتولى هذا المجلس التنسيق و الإشراف على مختلف السلطات القضائية، ويرأسه رئيس مجلس قيادة الثورة، كما يظم بين أعضاءه وزير العدل ورئيس المحكمة العليا، ولا تصدر قرارات هذا المجلس إلا بحضور أغلبية أعضاءه.

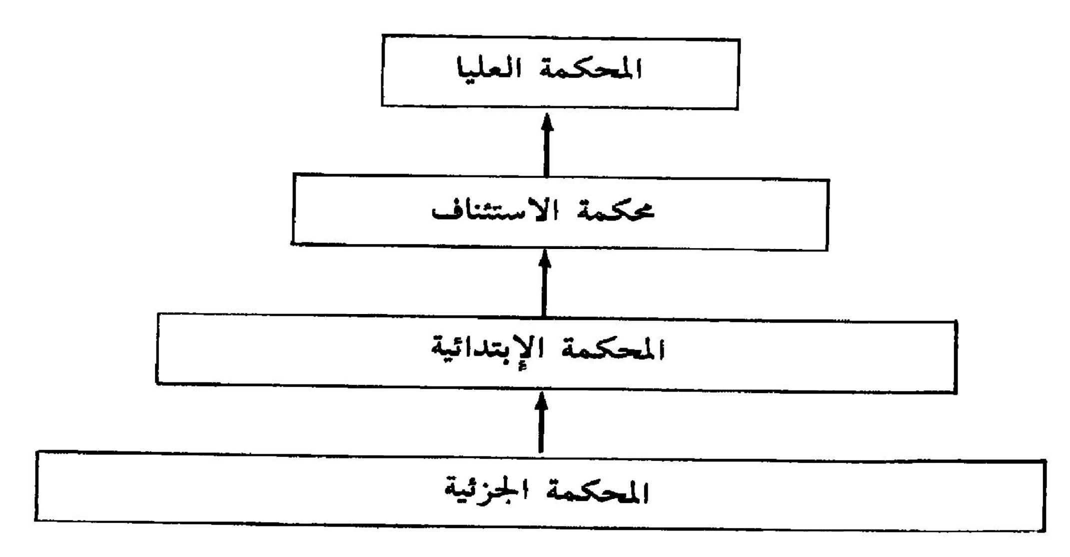
– مجلس الدولة الذي كان يعرف بإسم إدارة الفتوى و التشريع، ويعتبر هذا المجلس هيئة إستشارية، ويظم 20 عضو 12 منهم من موظفي المكتب الرئيس و 8 من مكاتب الأقاليم.

[1] هنري حبيب، المرجع السابق، ص 179.

[2] Helen Chapin Metz, op.cit, p 184.

أما نظام المحاكم الليبية في هذه الفترة فهي على الشكل التالي [1]:

- المحاكم الجزائية: وهي المستوى الأول من نظام المحاكم، وتوجد في كل مدينة.
- المحاكم الإبتدائية: وهي المستوى الثاني و تنظر في جميع القضايا.
- محاكم الإستئناف: و هي تنظر في القضايا التي تحال إليها من المحاكم الإبتدائية، كما تتخصص في الجنايات الكبرى.
- المحكمة العليا:وهي تنقسم إلى أقسام متخصصة هي :" المدنية والتجارية، الإدارية، الدستورية"، ويتولى إدارة كل قسم خمسة قضاة و الأحكام فيها تكون بالأغلبية.



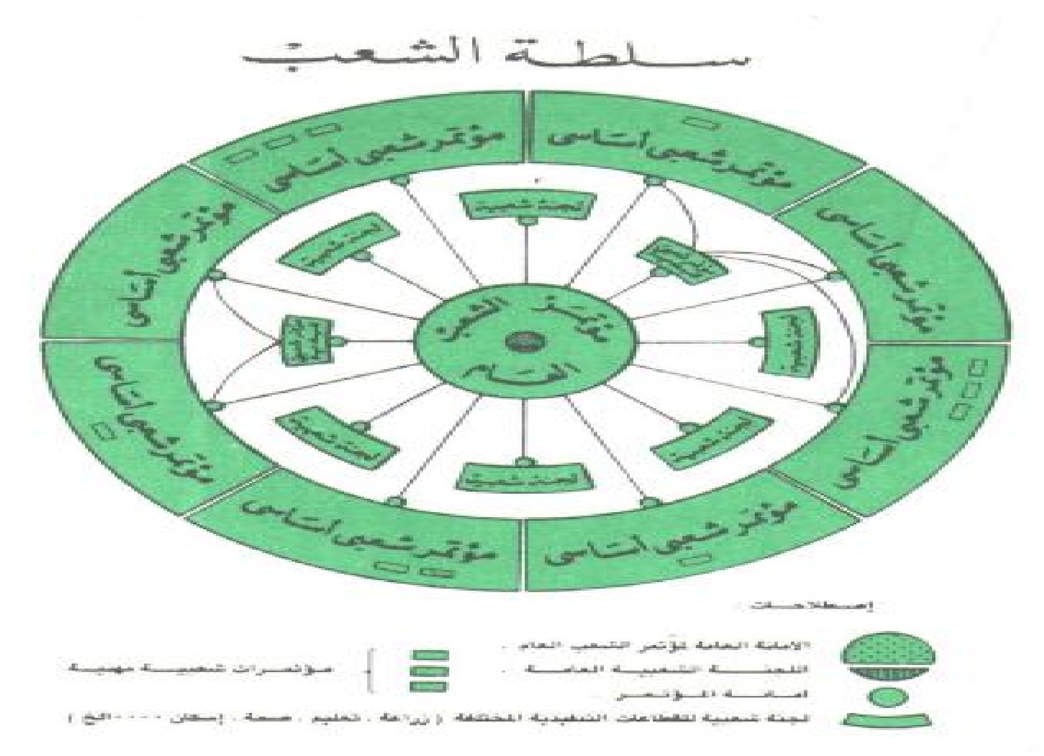
الشكل 14: (نظام المحاكم في ليبيا) : هنري حبيب، ليبيا بين الماضي و الحاضر، ترجمة: ابراهيم شاكر، ليبيا: المنشاة الشعبية للنشر و التوزيع و الاعلان، 1981، ص 203.

ثانيا: من 1977 الى غاية 2011.

عرفت ليبيا في بداية 1977 تغيرات سياسية جذرية، إذ تم إلغاء المؤسسات الحكومية بأطرها القانونية والبيروقراطية التقليدية، وحلت محلها هيكلية مختلفة تماما تحت اسم "سلطة الشعب"، ولقد نص إعلان سلطة الشعب على أن "السلطات الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية"، وهذا حسب تصورات وأفكار العقيد معمر القذافي التي صاغها في الكتاب الأخضر، والنظرية العالمية الثالثة، ومنه فإن الجماهيرية تكون هي أساس إزالة كل الحواجز أمام الديمقراطية الحقيقية، ونتيجة لهذا الإعلان تم حل مجلس قيادة الثورة وإلغاء مجلس الوزراء وفي

[1] هنري حبيب، المرجع السابق، ص 202.

أوائل 1979، وعرفت ليبيا في هذه الفترة مؤسسات سياسية جديدة كما هو موضح في الشكل التالي وتتمثل في[1]:



الشكل 15: (تنظيم السلطة في الجماهيرية) : معمر القذافي، الكتاب الاخضر، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر و الاعلان و التوزيع، 1978، ص 51.

1. **المؤتمرات الشعبية الأساسية:** التي من خلالها تم تقسيم الجماهيرية إلى 405 مؤتمرا شعبيا، وذلك على أساس جغرافي، ولكل مؤتمر حدود إدارية، و العضوية في هذه المؤتمرات تشمل كل المواطن ليبي و العضوية هي عبارة عن حق و واجب لمن بلغ سن 18، وتتم مناقشة جميع المواضيع و القوانين و التشريعات في البلد خلال هذه المؤتمرات، وتنبثق عن كل مؤتمر أمانة تتكون من خمسة أعضاء يتم إختيارهم لمدة ثلاث سنوات عن طريق الإختيار المباشر من بين أعضاء المؤتمر وهي بمثابة لجنة إدارية تقوم بتنظيم جلسات المؤتمر، وتتكون من أمين للمؤتمر و أمين مساعد و أمين لشؤون اللجان الشعبية و أمين للشؤون الإجتماعية و أمين للشؤون الثقافية والتعبئة الجماهيرية، ومن بين إختصاصات هذه المؤتمرات نذكر[2]:

- يحق لهذه المؤتمرات إصدار القوانين و التشريعات.
- النظر و البت في شؤون الحرب و السلم، و علاقات الجماهيرية مع باقي الدول.

---

[1] فضل عفاش، الماضي يبدا غدا: قصة حياة الزعيم العربي الليبي معمر القذافي، النمسا: الدار الافريقيا للطباعة و النشر و الانتاج الفني، 1991، ص 201.

[2] Helen Chapin Metz, op.cit, p 188.

- وضع الخطط الإقتصادية و الميزانية العامة.
- وضع السياسات العامة في مختلف المجالات و القطاعات.
- مسائلة وإختيار الأمانات و لجانها العامة.

2. **المؤتمرات الشعبية غير الأساسية:** وهي المؤتمرات التي تخص منطقة جغرافية محددة، ولها حدود إدارية تعرف بإسم "الشعبية"، وتتكون هذه المؤتمرات من أمانة المؤتمر للشعبية و أمناء الإتحادات و النقابات و الروابط المهنية، و ليس من صلاحيات المؤتمر الشعبي للشعبية إتخاذ أي قرارات، و أنما هو عبارة عن إدارة لصياغة القرارات الخاصة بالشعبية التي لا تتعارض و السياسات العامة.

3. **الإتحادات و النقابات و الروابط المهنية:** تعتبر من وحدات النظام السياسي الليبي و من مكوناته الأساسية، وقد تم تنظيمها وتحديد أهدافه و أعمالها من خلال الكتاب الأخضر، ويقتصر دورها في ليبيا على الإهتمام بشؤونها و مشاغلها المهنية، وتقوم هذه التنظيمات المتمثلة في الروابط المهنية و الإتحادات و النقابات بإختيار أمانة تقوم بإدارة شؤونها الإدارية و التنظيمية، و أمانات هذه التنظيمات تشكل الإتحادات و النقابات و الروابط المهنية العامة لها على مستوى ليبيا، و أعضاءها هم أعضاء في مؤتمر الشعب العام، حيث يعبرون عن المصالح العامة، ولكن لا يحق لهم التصويت حول قضايا السياسة العامة، وينص القانون الليبي فيما يخص هذه التنظيمات على[1]:

- أن كل مهنة أو حرفة يحتكر تمثيلها إتحاد أو نقابة أو رابطة مهنية واحدة فقط.
- لا يجوز لهذه التنظيمات القيام بأية نشاطات ليس لها علاقة بشؤونها المهنية.
- لا يجوز لها أن تتصرف كوحدة جماعية في عمليات التفاوض و المساومة مع الجهاز الإداري أو النقابات و الإتحادات و الروابط الأخرى.

4. **اللجان الشعبية:** اللجان الشعبية هي تنظيم منبثقة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية و المؤتمرات و الروابط المهنية ، و تعتبر هذه اللجان الجهاز التنفيذي للقرارات في الجماهيرية، وتنقسم إلى[2]:

أ. اللجنة الشعبية العامة: وهي أعلى سلطة تنفيذية في ليبيا، و أمانة اللجنة تمثل مجلس الوزراء، و أمين اللجنة يمثل رئيس الوزراء، وتتكون اللجنة الشعبية العامة من أمناء اللجان الشعبية

[1] محمد زهيرالمغيربي، هيكلة النظام السياسي في ليبيا، ماخوذ من:
http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=com_content&task=view&id=6369&Itemid=1

[2] Helen Chapin Metz, Loc.cit,p 189.

للمؤتمرات الشعبية الأساسية و أمناء اللجان الشعبية للشعبيات، و أمناء اللجان الشعبية العامة، ويتم إختيار أمين اللجان الشعبية العامة و الأمناء المساعدين من طرف مؤتمر الشعب العام، ويكون أمين اللجنة الشعبية العامة و الأمناء المساعدون أعضاء في مؤتمر الشعب العام، ومن إختصاصات اللجان الشعبية العامة نذكر:

- تنفيذ القوانين و القرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية.
- إقتراح مشروع الميزانية و إحالتها إلى مجلس التخطيط العام.
- إقتراح مشاريع القوانين.
- متابعة اعمال اللجان الشعبية لضمان سير عملها.
- تشجيع الإستثمار الأجنبي في ليبيا و متابعة إستثمارات ليبيا في الخارج.
- تنفيذ ما تكلف به من مهام من مؤتمر الشعب العام أو الأمانة العامة للمؤتمرات الأساسية.

ب. اللجان الشعبية الفرعية: وهذه اللجان تتكون من:

- اللجنة الشعبية للبلدية: التي يتم اختيارها من قبل أعضاء المؤتمر الشعبي للبلدية، وتتشكل هذه من أمين عام، ومجموعة من الأمناء مسؤولين عن القطاعات النوعية المختلفة، وكل أمين يرأس لجنة شعبية نوعية في قطاعه، وتتكون اللجنة الشعبية النوعية في البلدية من أمناء القطاعات النوعية على مستوى الفرع البلدي.[1]

- اللجنة الشعبية للفرع البلدي: يتم إختيار اللجنة الشعبية للفرع البلدي من قبل المؤتمر الشعبي للفرع البلدي وتتكون من أمين عام ومجموعة أمناء مسؤولين عن القطاعات النوعية المختلفة.

- اللجنة الشعبية للمؤتمر الشعبي الأساسي (المحلة): ويتم إختيار اللجنة الشعبية للمحلة عن طريق المؤتمر الشعبي الأساسي الذي يتكون من جميع المواطنين البالغين ذكورا و إناثا، في نطاق ذلك المؤتمر، وتتكون هذه اللجنة من أمين وأربعة أعضاء، وتتولى الشؤون المحلية مثل: حل النزاعات المحلية، وأداء الأعمال الإدارية المختلفة.

5. **مؤتمر الشعب العام:** هو عبارة عن إلتقاء المؤتمرات الشعبية الأساسية و اللجان الشعبية و الإتحادات و الروابط المهنية، وهو يتألف من 760 عضوا فما فوق، و يتم إنتخابهم بالإقتراع الغير

[1] محمد زهيرالمغيربي، هيكلة النظام السياسي في ليبيا، ماخوذ من:
http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=com_content&task=view&id=6369&Itemid=1

المباشر لمدة ثلاث سنوات، وذلك من خلال شبكة معقدة من المؤتمرات الشعبية و اللجان الشعبية، وتقوم بإدارة إجتماعات مؤتمر الشعب العام أمانة مكونة من :" أمين مؤتمر الشعب العام و الأمين المساعد لمؤتمر الشعب العام و أمين شؤون المؤتمرات الشعبية و أمين عام اللجان الشعبية و أمين شؤون النقابات و الإتحادات المهنية و أمين الشؤون الخارجية، وقد تولى أمانة عدة أشخاص منذ 1977 نذكر منهم (معمر القذافي ، عبد العاطي العبيدي، محمد الرزوق رجب، مفتاح الاسطى عمر، عبد الرزاق الصوصاع، الزناتي محمد الزناتي) ، وينعقد مؤتمر الشعب العام مرة كل عام على الأقل، وينعقد في الدورات الطارئة و الإستثنائية بطلب من أمانته أو ثلثي أعضاءه، وتتمثل إختصاصات مؤتمر الشعب العام و أمانته فيما يلي:[1]

- متابعة تنفيذ القوانين التي تصدرها المؤتمرات الشعبية الأساسية.
- متابعة أعمال اللجان الشعبية .
- دعوة الإتحادات و الروابط المهنية واللجان الشعبية للإنعقاد.
- إصدار القرارات المتعلقة بإستحداث مؤتمرات شعبية أساسية.
- مراجعة و تفسير القوانين و اللوائح و القرارت و المعاهدات و الإتفاقيات.
- سحب و إسقاط اللجنسية الليبية و منح اللجوء السياسي .

6. **اللجان الثورية:** هي أحد الهياكل الجديدة التي جاء بها معمر القذافي في الكتاب الأخضر و النظرية العالمية الثالثة، و التي تسعى حسب العقيد إلى إبقاء الثورة دائمة و الحفاظ على مكتسباتها، وهي عبارة عن محصلة لثورة الليبية كلها، و اللجان الثورية في ليبيا هي شكل من أشكال السلطة الإدارية التي لا تسعى للوصول إلى الحكم، و ولاء هذا التنظيم هو للثورة وقائد الثورة، الذي يقوم بالتنسيق معها من خلال مكتب الإتصال باللجان الثورية، وكذلك من خلال إلقاء المحاضرات أو ما يعرف "بالمدرج الاخضر"•، وقد إنتشرت اللجان الثورية منذ 1978 في جميع المؤتمرات الشعبية و الكليات و الجامعات و المعاهد، وقامت بنشر نظامها في كافة وسائل الإعلام ومن مهام التي تقوم بها اللجان الثورية مايلي:

- تحريض الشعب على ممارسة السلطة.

---

[1] احمد ابراهيم، التنظيم الثوري للجان الثورية ادارة الثورة الشعبية، طرابلس: المنشاة العامة للنشر و التوزيع و الاعلان، ط2 ، 1982، ص 34.

• المدرج الاخضر: هو اصطلاح لغوي يطلق على الحلقات التي يعقدها القذافي مع قيادات العناصر الثورية، و تتخذ شكل محاضرات أو حوارات بينهم.

- ترسيخ سلطة الشعب.
- ممارسة الرقابة الثورية.
- تحريك وتفعيل المؤتمرات الشعبية.
- ترشيد اللجان الشعبية و أمانات المؤتمرات.
- حماية الثورة و الدفاع عنها و الدعاية لها.

وتتكون اللجان الثورية من هيكل تنظيمي يتجسد في شكل شعب تتمثل فيما يلي[1]:

- شعبة الفكر و التثقيف و الفقه الثوري.
- شعبة العمل الخارجي.
- شعبة التعليم و التربية.
- شعبة الشركات و المنشات.
- شعبة النقابات و الإتحادات و الروابط المهنية.
- شعبة المؤتمرات الشعبية.
- شعبة اللجان الشعبية.
- شعبة الجيش و الشرطة.

7. **المؤسسة القضائية:** عرف نظام المحاكم في ليبيا بعد التحول إلى النظام الجماهيري إنقسامه إلى أربعة مستويات وهي:[2]

- المحاكم الجزئية: تعد المحاكم الجزئية المستوى الأول في نظام الحكم، وتوجد في كل قرية ومدينة، ويرأسها أحد القضاة، وتنظر أساسا في الجنح ذات العقوبات التي تقل عن مائة دينار.
- المحاكم الإبتدائية وهي المحاكم ذات إختصاص بالقضايا ذات العقوبات المتوسطة، والتي تزيد عن 100 دينار، كما أنها محكمة إستئناف بالنسبة للقضايا التي تعرض على المحاكم الجزئية.
- محاكم الإستئناف: وتنظر في القضايا المحالة إليها من المحاكم الإبتدائية، وهي أساسا محاكم مراجعة لقضايا الجنايات والجرائم الكبيرة، ويتولى القضاء بها خمسة قضاة، ولا يسمح لقضاة المحاكم الإبتدائية بالجلوس في محكمة الإستئناف.

---

[1] احمد ابراهيم، المرجع السابق، ص 64.

[2] محمد زهيرالمغيربي، هيكلة النظام السياسي في ليبيا، ماخوذ من:
http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=com_content&task=view&id=6366&Itemid=1

- المحكمة العليا: في عام 1982، صاغ مؤتمر الشعب العام القانون رقم (6) الذي أعاد تنظيم المحكمة العليا، وقد نص هذا القانون على أن "المحكمة العليا تتكون من رئيس وعدد غير محدود من القضاة يتم تعيينهم جميع من قبل مؤتمر الشعب العام"، ويتم تقسيم المحكمة العليا إلى خمس دوائر، وتتولى اللجنة الشعبية العامة للعدل (وزارة العدل) عملية الإشراف الإداري على النظام القضائي، كما أنها تتولى التوصية بتعيين مختلف القضاة ومنح التراخيص للمحامين، ولقد ألغي منصب النائب العام والمحامي العام سنة 1988، ولكن تمت أعادتهما عام 1992، والنائب العام مسؤول عن شبكة واسعة من مكاتب التحقيق والنيابة يتولى رئاستها وكلاء للنيابة يعرضون القضايا أمام جميع المحاكم بمستوياتها المختلفة ويعدون مسؤولين عن التطبيق العادل للقانون من قبل الشرطة و المسؤولين عن السجن.
- المحاكم الثورية: وهي من المحاكم السياسية الخاصة، التي أنشئت بموجب بيان الملتقى الثالث للجان الثورية عام 1980، وتتكون هذه المحاكم من أعضاء اللجان الثورية، ولا يوجد بها حق الإستعانة بدفاع قانوني أو الإستئناف أمام محاكم أعلى، ولهذه المحاكم حق وسلطة تناول العديد من القضايا السياسية والإقتصادية، ففي عام 1980، إتهمت اللجان الثورية مجموعة من ضباط القوات المسلحة والتجار والموظفين العموميين بالفساد والرشوة، وتمت محاكمتهم عن طريق المحاكم الثورية. ولقد تم عرض هذه المحاكمات في شاشات التلفزيون الليبي خلال تلك الفترة.[1]
- محكمة الشعب: في عام 1988، صاغ مؤتمر الشعب العام قانونا جديدا أنشئت بموجبه "محكمة الشعب" بهدف دمج كل المحاكم الخاصة (الثورية) في محكمة واحدة، وتتكون محكمة الشعب من دائرتين، دائرة ابتدائية ودائرة إستئناف، ولمحكمة الشعب رئيس وعدد غير محدد من المستشارين يعينهم جميعا مؤتمر الشعب العام، كذلك فإن القانون يعطي للمتهمين حق الدفاع القانوني ومختلف الضمانات القانونية الأخرى.

8. المؤسسة العسكرية: تنقسم المؤسسة العسكرية في ليبيا إلى قسمين هما:[2]

أ. الجيش: يبلغ عدد القوات العاملة في الجيش الليبي حسب إحصائيات 2010، ما يقارب 76000 مجند، و إحتياطي 40000 يمثلون أفراد الميليشيات الشعبية، وذلك كما يلي:

[1] هنري حبيب، المرجع السابق، ص 205.

[2] Kimberly Sullivan , Muammar Al-Qaddafi's :Libya, london : Oxford University press, 2009, p 48.

- القوات البرية : تتكون من 50000 مجند، منهم 25000 مجند تجنيدا إلزاميا، وتتوزع القوات البرية في جميع التراب الليبي وخاصة على المناطق الحدودية، وتتشكل القوات البرية من 10 كتائب لدبابات و 10 كتائب مشاة ميكانيكي، و18 كتيبة مشاة، و 6 كتائب مظلين، و 22 كتيبة مدفعية، و أربعة لواءات صواريخ، و 7 كتائب دفاع جوي.
- القوات البحرية: تتكون من حوالي 8000 مجند، بما فيهم حرس السواحل، وتحوي القوة البحرية الليبية غواصتين، و فرقاطتين منهما " الهاني"، وطاردات منها "طارق بن زياد".
- القوات الجوية: تتكون من حوالي18000مجند، ويبلغ عدد الطائرات المقاتلة ما يقارب 394 طائرة، منها تسعة أسراب من الطائرات المقاتلة، و سبعة أسراب من طائرات الهجوم الأرضي، و سربان من طائرات الإستطلاع، إضافة إلى عدد من الطائرات العمودية.

ب. الكتائب الأمنية: أو كما تعرف بكتائب القذافي فهي لا صلة لها بالجيش الليبي النظامي، لكنها تفوقها تجهيزا وتدريبا، ولا يوجد لهذه الكتائب قيادة موحدة بل يطلق عليها تسميات مرتبطة غالبا بأسماء أبناء القذافي كخميس والمعتصم والجارح، و يفوق عدد قوات الكتائب سبعة و أربعون ألف جندي، وأهم تلك الكتائب نذكر:[1]

– كتائب الخميس و المعتصم: وتعتبران من أهم الكتائب وترتكزان في باب العزيزية مقر إقامة القذافي المحصن تحصينا عاليا.

– كتيبة الفضيل بو عمر: وهي كتيبة مجال خدمتها في بنغازي، وتعتبر من الكتائب ذات التجهيز العالي و التحصين .

– كتيبة الجارح: هذه الكتيبة تتركز قواتها في مدينة البيضاء شرقا وهي لا تقل قوة عن بقية الكتائب.

– كتيبة محمد المقريف: وهي من اقوى الكتائب وأشرسها وأكثرها تجهيزا وتتركز في غرب ليبيا.[2]

---

[1] ايمن نيشان، كتائب الامن و اللجان الثورية في ليبيا، مؤخوذ من:
http://www.yemennation.net/news5937.html

[2] احمد منصور، قصة كتائب القذافي، مؤخوذ من :
http://www.al-watan.com/viewnews.aspx?n=1B5EC10E-A72E-401E-9275-E437948A4028&d=20120729&writer=0

9. المؤسسة الاعلامية: يعتبر النظام الإعلام الليبي الأكثر تقييدا في العالم ، اذ أدار الزعيم وسائل الإعلام بقبضة من حديد منذ منذ وصوله إلى السلطة، فالقذافي يرى أن وسائل الإعلام تمثل أداة للتعبئة الثورية والتنمية الوطنية، و كان القذافي غير راض عن التحول الذي كانت وسائل الإعلام تحدثه في المجتمع الليبي، مما دفعه لإعادة هيكلة القطاع بشكل متكرر، ففي البداية أوقف القذافي جميع الصحف الموجودة في ليبيا، وربط في وقت لاحق جميع وسائل الإعلام باللجان الشعبية، وقد اشار في "الكتاب الأخضر" في الفصل حول الصحافة أن "الصحافة وسيلة تعبير المجتمع... وليست وسيلة تعبير لشخص طبيعي أو معنوي، إذن، منطقيا وديمقراطيا لا يمكن أن تكون ملكا لأي منهما"، ومنه كان من المسموح للجرائد تمثيل بعض الكيانات فقط، مثل الاتحادات المهنية أو مؤتمر الشعب.[1]

المطلب الثالث : التوجهات الخارجية لنظام السياسي الليبي.

تميزت السياسة الخارجية الليبية بالتحول وعدم الثبات، بحيث يمكن التمييز بين مراحل مختلفة للسياسة الخارجية كل واحدة منها تختلف عن الأخرى من حيث التوجهات والأهداف والأولويات، ويمكن تقسيم هذه المراحل إلى فترتين كالأتي:

الفترة الأولى: مثل فيها مجلس قيادة الثورة الجهة العليا لأتخاذ القرارات الخارجية بحكم الإختصاص الممنوح له في الإعلان الدستوري الصادر سنة 1969 ، و أن مجلس قيادة الثورة هو أعلى سلطة في البلاد ، ولقد أشار أيضا الإعلان الدستوري في مادته 19 " إلى أن مجلس الوزراء هو الجهة المخولة بتنفيذ السيـــــاسة العامة وفق ما يرسمه مجلس قيادة الثورة " ومنها السياسة الخارجية .[2]

الفترة الثانية: من 2 مارس 1977 إلى 2011، فبعد إعلان قيام سلطة الشعب، تم تحويل صلاحيات مجلس قيادة الثورة إلى مؤتمر الشعب العام ، وهي صلاحيات في أضيق النطاق مثل قبول أوراق السفراء وتعيين أمناء المكـــاتب الشعبيـــة وأداء القسم القانوني أمام أمانة مؤتمر الشعب العام ، اذ يشير قانون رقم 9 لسنة 1984 في خصوص إعادة تنظيم المؤتمرات الشعبية واختصاصاتها إلى أنها تقوم بـــ :[3]

[1] معمر القذافي، المرجع السابق، ص 67.
[2] هنري حبيب، المرجع السابق، ص 291.

[3] Helen Chapin Metz, Op.cit, p 230.

- إصدار القوانين والسياسات العامة ، والسياسة الخارجية .
- التصديق على المعاهدات والاتفاقيات .
- وضع السياسات العامة ومنها السياسة الخارجية .
- تحديد علاقات ليبيا الخارجية مع الدول والمنظمات .
- البث في شؤون الحرب والسلم .
- تحديد مواقف ليبيا من الحركات السياسية في العالم .

أما فيما يتعلق بتنفيذ السياسة الخارجية الليبية فتقوم بها اللجنة العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي، ووضعت لتسهيل عملية تنفيذ هذه المهاماللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي، هذا اضافة الى عدد من الإدارات والمكاتب منها: [1]

- إدارة شؤون الاتحاد الإفريقي.
- إدارة شؤون اتحاد المغرب العربي.
- إدارة المنظمات الدولية.
- إدارة الشؤون العربية.
- إدارة الشؤون الاقتصادية.
- إدارة شؤون أمريكا.
- إدارة شؤون أمريكا الوسطى والجنوبية.
- إدارة الشؤون الأوروبية.
- إدارة الشؤون القنصلية.
- إدارة الشؤون الإسلامية.
- إدارة شؤون القانون الدولي والمعاهدة.
- إدارة شؤون أسيا واستراليا.
- إدارة الشؤون الإدارية والمالية.
- مكتب شؤون اللجنة.
- مكتب الشؤون القانونية.

[1] سالم حسين البرناوي، السياسة الخارجية الليبية دراسة نظرية تطبيقية في المفاهيم و الاهداف و العوامل و الوسائل، بنغازي: مركز البحوث الاقتصادية،2000، ص 94.

- مكتب الشؤون العسكرية.
- جهاز المراسم العامة.
- جهاز الأمن الخارجي.
- معهد الدراسات الدبلوماسية

و تعمل اللجنة الشعبية العامة للإتصال الخارجي إلى تحقيق أهداف السياسة الخارجية، ومن أهم الأهداف في السياسة الخارجية الليبية : [1]

- تحقيق الوحدة العربية هو من الأهداف الأساسية في السياسة الخارجية الليبية.
- دعم الحركات التحررية في الدول المطالبة بالإستقلال ذات المطالب الشرعية .
- الوصول إلى تحقيق مشروع القارة وتحقيق اتحاد إفريقي كبير .

أما فيما يخص التوجهات الخارجية لليبيا فقد عرفت عدت تغيرات وتقلبات وذلك نظرا لتغير الإيديولوجيات السياسية لصانع القرار السياسي في ليبيا و ذلك على النحو التالي :

- السياسة الخارجية الليبية على المستوى العربي و المغاربي .

تتميز السياسة الخارجية الليبية على المستوى العربي بالعديد من المواقف وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وتدعيم الإنتفاضة ومضادة الصهيونية وتكوين دولة إسرائيل منذ 1969 وتولي العقيد معمر ألقذافي الحكم ، فمبدأ السياسة الخارجية الليبية ينطلق من قاعدة دعم الشعب الفلسطيني بكل الوسائل الكفيلة بإستمرار روح المقاومة لدى الشعب الفلسطيني ، ومن دلالة موقف السياسة الخارجية الليبية إتجاه القضية الفلسطينية إتخاذها موقف واضحا ومحددا برفضها القاطع لأي تقارب عربي إسرائيلي، وقد ناقشت المؤتمرات الشعبية الرئيسية القضية الفلسطينية في العديد من المناسبات وأكدت على ثبات هذا الموقف اتجاه القضية الفلسطينية و تدعيم توجهات معمر ألقذافي، كما سجلت السياسة الخارجية الليبية على المستوى العربي موقفها من أزمة الخليج والحرب ضد العراق فانطلق الموقف الليبي من منطلق أن الصراع عربي في الأصل وكان لبد من حله على المستوى العربي (الجامعة العربية) وبعيدا عن التدخل الأجنبي لأن التدخل الأجنبي لديه مأرب و أغراض عدوانية، وقد كانت الخارجية الليبية التي عبر عنها العقيد معمر ألقذافي معارضة للغزو البريطاني الأمريكي للعراق وحذر

[1] سالم حسين البرناوي، المرجع السابق، ص 73.

من تبعات الغزو العسكري للعراق إلا أن موقف السياسة الخارجية الليبية عرف نقص في الحدة، وهذا راجع إلى العمل على تحسين العلاقات الليبية الأمريكية.[1]

كما تعرف السياسة الخارجية الليبية إتجاه جامعة الدول العربية إلى دعوى إلى تجديد وتغير وتحسين حالة جامعة الدول العربية وذلك من خلال : [2]

- بناء هيكل عربي على مستوى جامعة الدول العربية يعالج الخلافات العربية العربية ، والمقصود هنا حسب الخارجية الليبية و العقيد معمر ألقذافي إنشاء محكمة عدل عربية.
- إيجاد هيكل سياسي وقانوني قد يحقق من الناحية الشكلية شيئا من الرضي للمشاعر القومية العربية .

وقد دعت ليبيا في كثير من المرات والمواقف بالإنسحاب من جامعة الدول العربية ، وذلك لدور الجامعة العربية المحدود والدعوة لجعل جامعة الدول العربية مؤسسة دولية وإقليمية ذات ثقل على الساحة الدولية

أما على الساحة المغاربية فكانت السياسة الخارجية الليبية تحاول الوصول إلى إتفاقات و شركات مع دول المغرب العربي وقد كانت البداية مع الجزائر وذلك من خلال محادثات حاسي مسعود 1971، إلا أن عرض العقيد معمر ألقذافي بالوحدة الفورية لم يجد قبولا لدى الرئيس هواري بومدين حيث كان الاهتمام الجزائري في تلك الفترة هو إعادة ترتيب الأوضاع و الإهتمام بالشؤون الحدودية في المنطقة المغربية .[3]

ليأتي بعد ذلك توجه الخارجية الليبية إلى الوحدة التونسية الليبية والتي تلاها لقاء بين العقيد معمر ألقذافي والرئيس بورقيبة في 1974/04/12 ، بمنطقة جربه التونسية ، و إعلان عن إتفاق تكوين دولة الوحدة المسماة الجماهيرية العربية الإسلامية ، ولكن هذه الوحدة لم ترى النور وألغيت قبل الإعلان عنها .[4]

[1] محمد احمد معتوق، المتغيرات السياسية الاقليمية و الدولية و اثرها في السياسة الخارجية الليبية، القاهرة: دار قباء، 2008،ص 279.
[2] عمار انبية جمعة، "السياسة الخارجية الليبية في المنطقة العربية"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، 1994-1995، ص 93.
[3] هنري حبيب، المرجع السابق، ص 279.
[4] فتحي معتوق احمد، المرجع السابق، ص 41.

وفي سنة 1984 تم الإعلان عن الخارجية الليبية والمغربية إنشاء الإتحاد العربي الإفريقي ، ولكن بعد عامين أي في 1986 ، أعلن الملك المغربي فض دولة الإتحاد مع ليبيا وذلك كان ردا على الإنتقادات الأخيرة للعاهل المغربي على إثر إلتقائه برئيس الوزراء الإسرائيلي "بيريز" بقصره بإيفران .[1]

- السياسة الخارجية الليبية على المستوى الإفريقي .

لقد عمدت السياسة الخارجية الليبية إلى إقامة روابط متينة مع الدول الأفريقية مع دعم هذه الدول لتحقيق مصالح إفريقية عربية مشتركة ، وحسب التقرير الذي قدمه مكتب الإتصالات الخارجي لعام 1982 بتقديم المساعدات السياسية والمادية للحركات التحررية على المستوى الإفريقي كانت هذه المساعدات كالتالي :[2]

- مساعدة الجبهة الشعبية لتحرير ناميبيا .
- مساندة حركة تقرير المصير بالجزر الخالدات (الكناري) .
- العمل على تفعيل المؤتمر الإفريقي الجامع لتحرير جنوب إفريقيا A.N.C
- كما قامت بدفع مساهمات مالية للدول الإفريقية كما يلي :

البـــــلد	التعهدات	المدفوعات
بوروندي	1.0 مليون	1.0مليون
تشاد	19.6 مليون	12.7 مليون
مالي	5.8 مليون	5.8 مليون
أثيوبيا	10.1 مليون	10.1 مليون
الكاميرون	2.0 مليون	2.0 مليون

الشكل 16: (المساهمات المالية الليبية المقدمة للدول الافريقية) : فتحي معتوق احمد، المتغيرات السياسية الاقليمية و الدولية و اثرها في السياسة الخارجية الليبية، القاهرة: دار قباء، 2008،ص 83.

[1] عمار انبية جمعة، المرجع السابق ، ص 104.
[2] فتحي معتوق احمد، نفس المرجع، ص 85.

ومن هنا فإن السياسة الخارجية الليبية إعتمدت على عدة أهداف إتجاه إفريقيا منها :[1]

- محاربة الإستعمار ودعم الحركات التحررية ماديا ومعنويا.
- التصدي للتغلغل الإسرائيلي في إفريقيا.
- توثيق العلاقات العربية الإفريقية في مجالات السياسة والإقتصاد.

وقد تمخض عن السياسة الخارجية الليبية إتجاه دول القارة الأفريقية عدة نتائج منها :

- تجمع دولا الساحل والصحراء : وهو من التجمعات الإقليمية في القارة الإفريقية حيث نشاء في فيفري 1998 ، بمبادرة ليبية و قد ضم ستة عشر دولة هي (ليبيا ، جامبيا، السنغال ، بوركينا فاسو، السودان ،أفريقيا الوسطى ، اريتيريا ، النيجر ، مالي ، تشاد، جيبوتي ، مصر ، المغرب ، نيجيريا ، تونس ، الصومال) وكان الهدف من هذا التجمع ، منع القوى العالمية من تشكيل خريطة إفريقيا في ظل العولمة، إستثمار الإمكانيات الإقتصادية الهائلة لدول المنطقة والإندماج والتكتل بين دول المنطقة لمواجهة القوى الدولية .[2]
- الإتحاد الإفريقي : وقد كانت أحد أهم التوجهات الإفريقية للسياسة الليبية هي فكرة الإتحاد الإفريقي والذي كان له أهداف تحررية تكاملية بين الدول الإفريقية وقد سعى العقيد معمر ألقذافي إلى ترسيخ فكرة الاتحاد والعمل على تفعليه.[3]

  - السياسة الخارجية الليبية على المستوى الدولي .

على الصعيد الدولي عرفت ليبيا إختلاف في التوجهات وذلك من خلال مرحلتين هما :

- قبل إنهيار الإتحاد السوفياتي : في هذه الفترة توجهت الجماهيرية الليبية إلى توطيد العلاقات مع الإتحاد السوفياتي وذلك بسبب مساندته للحركات التحررية في هذه الفترة وخاصة في الدول الإفريقية ومساندتها للكفاح المشروع للدول العربية و وقفها إلى جانبها في نضالها ضد الإمبريالية والصهيونية .

[1] عمار انبية جمعة، المرجع السابق، ص 78.
[2] فتحي معتوق احمد، المرجع السابق، ص 234.
[3] محمود دريدي، "البعد الافريقي للسياسة الخارجية الليبية (1995-2009)"، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2011-2012، ص 158.

كما إنتهجت ليبيا في هذه الفترة سياسة خارجية مناهضة للإمبريالية والإستعمار مما جعلها في موقف صدام مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي تسعى حسب ألقذافي إلى فرض سيطرتها على المنطقة العربية على حساب أمن و إستقرار الأمة العربية .[1]

وقد إلتزمت السياسة الخارجية الليبية بمبادئ عدم الإنحياز وبمبادئ وأهداف الأمم المتحدة ، الداعية إلى توطيد الأمن والسلم الدوليين ويعتبر حق النقض من أبرز القضايا التي ركزت عليها الدبلوماسية الليبية في هذه الفترة حيث إعتبرته إلغاء للإستقلال كافة الشعوب وظلما لها .[2]

وقد قامت المؤتمرات الشعبية الأساسية باتخاذ عدد من القرارات المتعلقة بالعلاقات مع الدول الأخرى منها : [3]

- قرار بدعم حركات التحرر في العالم ، ويتضمن ذلك دعوة لدعم حركات التحرر الأوربية والفصائل الثورية ، ومن ذلك الجيش الإيرلندي وقوات الباسك وغيرها .
- المشاركة في كافة مجالات عمل الأمم المتحدة و المنظمات الدولية التي تسعى لحل مشاكل الشعوب والإسهام في مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية والقضاء على عوامل القلق والتوتر على الصعيد الدولي .

▪ بعد إنهيار الإتحاد السفياتي : لقد حاولت السياسة الخارجية الليبية منذ 1990 أن تبلور نفسها بشكل يضمن لها الحياد بعيدا عن الإنزلاق و الإعتداءات وهو الأمر الذي حدث فعلا عند تعرض ليبيا للغارات الجوية الأمريكية سنة 1986 على مدينتي طرابلس وبنغازي ويمكن القول أن فرض عقوبات على ليبيا سنة 1992 كان من أثار السلبية للسياسة الخارجية الليبية في هذه الفترة .[4]

وكما أن ليبيا عرفت في هذه الفترة دبلوماسية فاعلة مع الدول الأوربية وقد إتخذت المؤتمرات الشعبية الأساسية مجموعة من القرارات المتعلقة بالعلاقة مع الدول الأوربية وذلك كما يلي:

- قرار يتعلق بشجب نصب الصواريخ الأمريكية في كوميزو جنوب إيطاليا .
- قرار يتعلق بالدعوة إلى جعل البحر البيض المتوسط منطقة خالية من الأساطيل الأجنبية .

[1] كمال سحبون العريفي، اثر انهيار الاتحاد السوفياتي على السياسة الخارجية في فترة (1990 -2000)، طرابلس: اكاديمية الدراسات العليا، 2003، ص 42.
[2] سالم حسين البرناوي، المرجع السابق، ص131.
[3] فتحي معتوق احمد، المرجع السابق، ص 57.
[4] كمال سبحون العريفي، نفس المرجع، ص 83.

كما توجهت السياسة الخارجية الليبية إلى بناء علاقات وطيدة مع الدول الصغيرة ، وخاصة التي تواجه مسائل سياسية مع الدول الغربية وبالأخص الدول الجزرية في البحر الأبيض المتوسط مثل مالطا وقبرص.

وبعد أحداث 11 سبتمبر عرفت السياسة الخارجية الليبية وخاص بعد الإعلان الليبي عن تخليها عن امتلاك برنامج للسلاح النووي ، وهو الدافع الذي جعل الدبلوماسية والعلاقات الليبية الأمريكية تتحسن، فالقذافي أعلن عن إدانته للإرهاب وقدم تعازيه للشعب الأمريكي في الخسائر البشرية ودعى إلى عقد مؤتمر دولي يحدد مفهوم الإرهاب فحاولت السياسة الليبية الجعل من هذه الحادثة آلية من آليات التقارب بين ليبيا و الولايات المتحدة الأمريكية، هذا من جهة ومن جهة أخرى تأكد السياسة الخارجية الليبية أن استمرارها في دعم حركات التحرر الوطنية في مختلف أنحاء العالم سيترتب عنه نتائج سلبية على مستوى السياسة الخارجية وخاصة باتهامها بتدعيم الإرهاب.[1]

خلاصة الفصل الثاني

بعد تطرقنا إلى مختلف المراحل التاريخية و السياسية لتكون النظام السياسي الليبي، و دراستنا للمقومات الجغرافية و الإقتصادية التي تمتلكها ليبيا، توصلنا إلى عدة نتائج منها:

أن النظام السياسي الليبي عرف العديد من المراحل التكوينية، و مر بالعديد من الأحداث التاريخية، سواء ذلك في فترة ما قبل الإستعمار الإيطالي وما إحتوته هذه الفترة من إمتزاج حضاري بعدد من الحضارات و الشعوب و قيام عدد من الدول في ليبيا، مرورا بالفترة الإستعمارية وما مرت به ليبيا من أحداث تاريخية و سياسية في هذه الفترة، وطبيعة المقاومة الشعبية للإستعمار وبداية تكوين اللبنة الأولى لدولة ما بعد الإستعمار و صولا إلى الإستقلال و العهد الملكي و ملامح هذه الفترة سواء من حيث المؤسسات أو من حيث الممارسات.

[1] George Joffé , Emanuela Paoletti," Libya’s Foreign policy : Driver and Objectives, United states" , Miditerranean paper , 2010, p 19.

كما توصلنا إلى أن ليبيا تملك العديد من المقومات الجغرافية سواء من موقع جغرافي أو مقومات سكانية، تجعل منها موقع جيوستراتيجي مهم في حوض المتوسط، وكذا ما تملكه من مقومات إقتصادية خاصة في القطاع النفطي الذي يمثل عنصر مهم في الإقتصاد الليبي و الركيزة الاساسية له، و ما يلعبه النفط الليبي الذي يمتاز بالجودة في الساحة الخارجية من خلال جذب الإستثمارات و يجعل منه هدف إستراتيجي للدول الاجنبية.

ومن خلال دراسة النظام السياسي اليبي في عهد معمر القذافي بعد إنقلاب 1969 أو ما يعرف بثورة الفاتح من سبتمبر، توصلنا إلى أنه نظام قائم على الفردية في الحكم و إتخاذ القرار و على شخص معمر القذافي وعائلته، إضافة إلى كونه نظام قبلي يقوم على القبيلة و العشيرة و ان المؤسسات السياسية فيه ذات هيكلة خاصة مغايرة لتصنيفات الأنظمة السياسية العالمية، كما أن السياسة الخارجية الليبية ذات توجهات متغيرة من بعد عربي الى افريقي، وذلك راجع الى توجهات معمر القذافي السياسية.

تقديم:

شهد العالم العربي بصفة عامة و المغاربي بصفة خاصة في الأونة الأخيرة العديد من الأحداث التي لعب فيها الشعب دور أساسيا في إسقاط أنظمة إستبدادية دامت فترة حكمها طويلا، وكانت هذه الأحداث التي عرفتها هذه الدول وخاصة منها تونس و مصر، بمثابة الدافع لشعب الليبي لكي يقوم ضد النظام السياسي الليبي بقيادة معمر القذافي، الذي دامت فترة حكمه ما يقارب 42 سنة، حكم خلالها ليبيا بقبضة من حديد، ولكن إنحراف المسار في ليبيا عن مسار جارتيها تونس و مصر، إذ أخذت طابعا عنيفا إنزلقت فيه الاحداث لتصبح نزاعا مسلحا، كما لعبت فيه الأطراف الخارجية أدوارا رئيسية وهذا ما أدخل ليبيا في دوامة التدخل الأجنبي، الذي إنتهى بسقوط نظام معمر القذافي في ليبيا، و لذلك فقد تطرقنا في هذا الفصل إلى التدخل الدولي في ليبيا و الدور الذي لعبه في تغيير النظام السياسي، وذلك من خلال دراستنا للدوافع و الأسباب الدولية للتدخل في ليبيا بإختلافها من تاريخية و سياسية و قانونية و إنسانية و إقتصادية، ومن خلال التطرق إلى طبيعة العمل التدخلي في ليبيا و ذلك بدراسة دور حلف الناتو في التدخل و الأطراف المشاركة في العملية ضد ليبيا ومرحلها و نتائج التي ترتبت عن هذا التدخل، لنصل في نهاية هذا الفصل إلى السيناريوهات المتوقعة في ليبيا بعد سقوط القذافي و نظامه.

المبحث الأول: أسباب التدخل الأجنبي في ليبيا.

عرف التدخل الأجنبي في ليبيا العديد من الأسباب و الدوافع التي كانت بمثابة الدافع و المحرك الرئيسي للتدخل الدولي ومن أبرزها التاريخية و السياسية و الإقتصادية و الأنسانية وذلك كمايلي:

المطلب الأول: الأسباب التاريخية و السياسية للتدخل الأجنبي في ليبيا.

عرفت ليبيا العديد من الأحداث السياسية التي أثارت الجدل في الأوساط الدولية، و التي خلقت لها الكثير من العداءات مع الغرب، نتيجة لتعاطيها مع تلك الأحداث بمنطق الدولة القوية و التي لها رأي على الصعيد الدولي مما أسفر عن عقوبات أسرعت في عملية التدخل الدولي و الإطاحة بالنظام القائم ويمكن في هذا الإطار حصر هذه الأسباب في الأتي :

1. قضية لوكربي: بدأت قضية لوكربي في 1988/12/11، عندما كانت طائرة البوينغ 747 التابعة لشركة "بان أم أميركان" التي كان مقررا لها ان تقوم بالرحلة رقم (103) بين مطار "هيثرو" في لندن و مطار "جون اف كينيدي" في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد بلغ عدد ركاب هذه الرحلة 243 مسافر، بالإنفجار فوق قرية لو كربي الأسكتلندية وقتل في هذا الإنفجار جميع ركاب الطائرة[1]، وبدأت التحقيقات في أسباب إنفجار الطائرة وتولى التحقيق كل من المفتش العام الأسكتلندي "واتسون ماكاتير"، و "لورنس واتيكر" عن مكتب المباحث الفدرالية الأمريكية (اف.ب.اي)، وكذا "روبرت مولر" رئيس فريق وزارة العدل الأمريكية، كما تدخلت في التحقيق وكالة الإستخبارات الأمريكية (سي.اي.ايه) تحت قيادة "فنينست كانيتسرارو"، وقد أعلن القضاء الأمريكي و الأسكتلندي بعد التحقيق و بشكل متزامن في 1991/11/14، أن المتهمين الأساسيين في القضية عميلين لأجهزة الأمن الليبية هما: "عبد الباسط المقرحي و الأمين خليفة فحيمة"، تطور الأمر إلى أزمة حقيقية مع النظام الليبي عندما طلبت الولايات المتحدة الأمريكية في بيان مشترك مع بريطانية في 1991/11/27، بتسليم المتهمين وتعويض عائلات الضحايا، وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا في ذلك على حشد كل طاقاتهما السياسية و العسكرية و التنسيق مع فرنسا لضم مطالبتها بتعويضات لطائرتها(4.T.A.772) التابعة لشركة يوتا(D.C.10)، التي تم إسقاطها فوق صحراء نيجيريا في 19 سبتمبر 1989 أثناء رحلتها رقم (722) وأصفر سقوطها عن وفات 170 شخص،[2] وقد نتج عن ذلك إصدار إعلان مشترك أمريكي

---

[1] أحمد السيد النجار، قضية لوكربي و مستقبل النظام الدولي، بيروت: مركز دراسات العالم الإسلامي، 1992، ص79.

[2] Khalili matar , Robert W taabit , Lockerbie and Libya , U .S. A : MC Farlaad,2004, p 54.

بريطاني فرنسي في 30 ديسمبر 1991 يطالبون فيه السلطات الليبية تسليم المتهمين و التخلي عن كل أشكال العنف و الإرهاب، و نتيجة لذلك تم إستصدار قرارات من مجلس الأمن بفرض عقوبات على ليبيا تمثلت في[1] :

- قرار مجلس الأمن رقم 731: الذي صدر في 1992/01/21، الذي أدان فيه تدمير كل من طائرة "بان ام" الأمريكية و طائرة شركة إتحاد النقل الجوي الفرنسي " يوتا "، ويطالب ليبيا بالتعاون في التحقيقات الخاصة بحادثة لوكربي، ويعرب عن إستيائه الشديد لعدم إستجابة الحكومة الليبية، و الحث على الإستجابة على الفور إستجابة كاملة لكي تساهم في تحديد المسؤولية حول تدمير الطائرتين، و تساعد في القضاء على الارهاب الدولي، وفي نفس الوقت اكدت الحكومة الليبية و كرد على قرار مجلس الأمن إنه و وفقا للقوانين الدولية، لا يمكن تسليم المتهمين في القضية إلى البلد الذي يتهمهما بإرتكاب الجرم، و تقدمت في 1992/03/03 بطلب الى محكمة العدل الدولية بهدف تطبيق إتفاقية "مونتر يال" تطالب فيه محكمة العدل إتخاذ التدابير للحفاظ على حقوق ليبيا بعدم تسليم المواطنين .[2]
- قرار مجلس الأمن رقم 748: صدر في 1992/03/31، الذي جاء فيه أن ليبيا لم تقدم إجابة فعالة لمجلس الأمن عما جاء في القرار رقم 731 ولذلك تقرر فرض حظرا جويا وعسكريا على ليبيا يصبح ساري المفعول إبتداءا من 1992/04/15، يتمثل في حظر تزويد ليبيا بأي نوع من أنواع الأسلحة و المواد المتعلقة بها بما في ذلك بيع أو نقل الأسلحة و الذخائر و المركبات و المعدات العسكرية و المعدات شبه العسكرية، إضافة إلى تخفيض عدد و مستوى الموظفين في البعثات الدبلوماسية و منع تشغيل جميع مكاتب الخطوط الجوية الليبية، وقد هددت ليبيا الدول المطبقة لهذا القرار بحرمانها من النفط الليبي.[3]
- قرار مجلس الأمن رقم 883: صدر هذا القرار في 1993/11/11، الذي يقضي بتصعيد العقوبات ضد ليبيا و تجميد أرصدة الحكومة الليبية في الخارج، وحظر إستيراد بعض المعدات الخاصة بصناعة البترول، وحظر التعاملات التجارية مع ليبيا و إمتد حظر إلى الطيران المدني و العسكري

[1] Richard A Marquise, Intelligence and the lockerrbie investigation, U .S. A : Algora publiching, 2006, p 17 .
[2] مها محمد الشبوكي، إشكاليات قضية لوكربي أمام مجلس الأمن، بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع، 2000، ص 80.
[3] خليل عبد السيد، جماهيرية الدم و النار، القاهرة: دار الكتاب العربي، 2012، ص 202.

فيها، لكن ليبيا لم تستجب إلى قرارات مجلس الأمن، وصرحت أنها لن تقبل القرارات إلى أن يتم محاكمة المتهمين في القضية في بلد ثلث.[1]

ظلت العقوبات المفروضة على ليبيا على ما هي عليه وظل كل طرف ملتزم بمواقفه، فليبيا ترفض تسليم المتهمين ، وموقف بريطانيا وأميركا ظل متصلبا، و لكن مع حلول سنة 1998 بدأت المواقف تلين من الطرفين، حيث نجد أن الموقف الليبي وبعد تأثره بتلك العقوبات (الحظر الجوي، تجميد الأرصدة المالية)، و بالتالي عزله عن المحيط الدولي، أدراك بأن المحاكمة الاسكتلندية سوف تكون عادلة، وذلك بالنظر لتقرير الموفد الأممي عن القضاء الأسكتلندي، و ذلك تبني نفس الخطوة من قبل منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية وحركة عدم الإنحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي في عام 1997.[2]

2. البرنامج النووي الليبي: يمتد برنامج ليبيا لتطوير قدراتها النووية من فترة السبعينات الى أواخر 2003، و على الرغم من عدم إنتظام مسيرة هذا البرنامج، من حيث إستمرارية الدعم السياسي و التقدم التقني، إلا أن نظام القذافي قد تمكن من إستيراد عدد كبير من العناصر الأساسية لتخصيب اليورانيوم، ويمكن تقسيم المراحل الأساسية التي مر بها البرنامج النووي الليبي إلى ثلاث مراحل هي[3] :

• المرحلة الأولى "التأسيس لبناء برنامج نووي": من 1969 الى 1981، في هذه المرحلة سعت ليبيا للحصول على المكونات الأولية لبرنامجها النووي، وذلك بعد فشلها في الحصول على أسلحة نووية من الصين و غيرها من الدول الأجنبية، زاعمة أنه برنامج مدني بحث يسعى لتطوير دورة الوقود النووي المحلية، وكان يعني التنقيب عن اليورانيوم، وتميزت هذه المرحلة عموما بإلتزام معايير وضمانات معاهدة إنتشار الأسلحة النووية، كما تميزت هذه المرحلة أيضا بأربعة مسائل رئيسية و مترابطة مع بعضها البعض هي:

– إمتناع معظم الدول النووية عن تزويد ليبيا بالتقنية و الأجهزة و المعرفة النووية الحساسة، ففي سنة 1975 رفضت وزارة الخارجية الأمريكية السماح لشركة " جنرال أتوميكس_ General

[1] مها محمد الشبوكي، المرجع السابق، ص 83.
[2] خليل عبد السيد، المرجع السابق، ص 204.
[3] وين بون، ليبيا و إنتشار الأسلحة النووية، ترجمة : مركز الخليج للبحوث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للبحوث، 2008، ص 45، 48.

Atomics" بتصدير مفاعل للأبحاث النووية إلى ليبيا، كما سعت ليبيا لعقد صفقة مع شركة "طومسون سي اس اف_Thomson C.S.F " الفرنسية للحصول على 20 كالوترون لتخصيب اليورانيوم، لكن الحكومة الفرنسية أوقفت الصفقة.

– بداية العلاقات النووية السوفياتية _ الليبية، إذ شاركت شركة "اتومنيرغو اكسبورت _Atomenergo export" الروسية في إنشاء مفاعل مركز تاجراء للأبحاث النووية من طراز "TRT1" وزودته بالوقود و بداء نشاطاته في عام 1981.[1]

– إستيراد اليورانيوم من النيجر، وذلك بعد الفشل في إستخراجه من ليبيا.

– بداية التعاون بين ليبيا و باكستان في المجال النووي، وكان هذا بداية بالشراكة الباكستانية الليبية لتشجيع التنمية الصناعية التي تأسست في 1978، وجدير بالذكر أن مجمل علاقات التعاون التي كانت بين ليبيا و باكستان في هذه الفترة إرتكزت على الروابط الإيجابية التي كانت بين القذافي و الرئيس الباكستاني "ذو الفقار علي بوتو"، غير أن هذه العلاقة تأثرت بعد الإنقلاب العسكري وتولي محمد ضياء الحق الحكم في باكستان.[2]

●المرحلة الثانية" المشروع الليبي المتعثر" : من 1981 الى 1995، مثل إنشاء مركز تاجراء للأبحاث النووية و مفاعله الروسي مرحلة جديدة في برنامج ليبيا النووي، إذ شهدت هذه المرحلة شهدت محاولات ليبية جادة لإستكشاف سبل الحصول على المواد الإنشطارية، وذلك عبر تخصيب اليورانيوم و فصل و معالجة البلوتانيوم، ومع أن هذه الفترة شهدت بعض الإنجازات المحدودة لنظام القذافي إلا أن هذه الفترة تميزت بالإحباط الشديد و ذلك للأسباب التالية:[3]

– فشل ليبيا خلال السبعينات في الحصول بصفة مشروعة على التقنية و الخبرات النووية الحساسة في الخارج .

– التراجع الملحوظ الذي شهدته المساعدات النووية السوفياتية منذ منتصف الثمانينيات بسبب قلق موسكو من الطموحات ليبيا النووية.

– دفع الهجوم الأمريكي الذي إستهدف طرابلس في أفريل 1986 نظام القذافي إلى إخفاء أجزاء حيوية من برنامجه النووي الأمر الذي ساهم في تقويض فرص هذا البرنامج في تحقيق أي إختراق.

---

[1] Gloria Duffy, Soviet nuclear enargy domestic and international policies, Santa Monica : CA Rand, 1979 , p 85.

[2] وين بوون، المرجع السابق، ص 78.

[3] نفس المرجع ، ص 102.

و بإختصار يمكن القول أن هذه الفترة الممتدة من 1981 إلى منتصف التسعينات تميزت بإنتهاك ليبيا المنهجي لنص ضمانات معاهدة إنتشار أسلحة الدمار الشامل، وأثبت أن نظام القذافي كان جادا في سعيه للحصول و إمتلاك السلاح النووي.

- المرحلة الثالثة "إعادة تنشيط البرنامج النووي الليبي": من 1995 إلى غاية ديسمبر 2003، بدأت الفترة الأخيرة من برنامج ليبيا النووي في عام 1999، حين قرر نظام القذافي إعادة الزخم إلى الجهود النووية، وفي هذه الفترة إنتهى دور مركز تاجراء كمحور للأنشطة النووية الليبية السرية، ولكنه واصل نشاطه كمركز رئيسي للمعرفة النووية المتخصصة، ويمثل أبرز العناصر التي تميزت بها هذه المرحلة المساعدات التي تلقاها برنامج ليبيا النووي من الشبكة السرية المحظورة التي أسسها و أدارها العالم الباكستاني "عبد القدير خان"، الذي إتصلت به ليبيا في 1997، وفي هذه الفترة و كنتيجة للتعامل مع الشبكة أحرزت ليبيا في مجال الطرد المركزي تقدما كبيرا لم تحققه في العشرين سنة الماضية، بما في ذلك تزويد النظام الليبي بأجهزة الطرد المركزي للغاز " سادس فلوريد اليورانيوم "، كما حصلت ليبيا على نوعين من أجهزة الطرد المركزي هما "L1وL2"، وحسب الوكالة الدولية لطاقة الذرية فقد بدأ الليبيون في أواخر 2000 بتركيب عدة سلاسل من جهاز الطرد المركزي، وفي 2002 أتمت ليبيا بناء سلسلة من تسعة أجهزة طرد مركزي، و وفق بعض التقديرات فقد أنفقت طرابلس منذ أواخر التسعينيات مابين 100 إلى 500 مليون دولار في إطار الجهود لتطوير الأسلحة النووية.[1]

وفي ديسمبر 2003 قرر نظام القذافي التخلي عن طموحاته النووية، وكان ذلك كنتيجة مباشرة للمفاوضات السرية التي جرت بين الحكومات الليبية الأمريكية و البريطانية، و لعل هذا القرار يرجع الى[2]:

- تنامي الضغوط الدولية على النظام السياسي الليبي.
- رغبة نظام القذافي إنهاء العقوبات التي كانت مفروضة على ليبيا، وإقامة علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية و المجتمع الدولي بوجه عام.

---

[1] وين بوون، المرجع السابق، ص 104.
[2] نفس المرجع، ص 108.

– دور الدبلوماسية الهادئة و المفاوضات السرية التي كانت قائمة بين ليبيا وبين الدول المطالبة بالتعويضات في قضية لوكربي وإقرانها ببرنامج ليبيا النووي.

– التأثر بسقوط نظام الرئيس العراقي صدام حسين جراء التدخل الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في 17 مارس 2003.

– إعتراض سفينة"BCC Hina" وهي في طريقها إلى ليبيا و على متنها شحنة من مكونات أجهزة الطرد المركزي في أكتوبر 2003، و إكتشاف أن شبكة عبد القدير خان كانت وراء تلك الشحنة، مما جعل الموقف الليبي ضعيف وقبلت بالتنازل عن برنامجها النووي.

3. طبيعة نظام الحكم: إذ يعتبر نظام العقيد القذافي من الأنظمة التي تحسب على أنها من أخر الدكتاتوريات الموجودة في العالم، ويرجع ذلك بالأساس الى المؤسسات السياسية التي يملكها النظام في ليبيا و هيكلتها، وخاصة فيما يتعلق بالأحزاب و الحياة الحزبية التي يراها العقيد في الكتاب الأخضر على أنها إحتيال على الديمقراطية،[1] وكذا الممارسات السياسية التي من خلالها يتم رسم الخطوط العريضة لتوجهات النظام السياسي، إذ تميزت توجهات العقيد معمر القذافي طوال مدة حكمه ليبيا بعدم الثبات وكثرة العداءات للخارج و خاصة مع الدول الغربية، مما جعل القضاء على معمر القذافي ونظامه من أهم الأسباب السياسية التي إستخدمتها الدول الغربية كدافع للتدخل في ليبيا[2].

4. كيفية التعامل مع الإنتفاضة الشعبية: كانت الإنتفاضات الشعبية التي قامت في العديد من الدول العربية المجاورة لليبيا و بالأخص تونس و مصر، و نجاحهما في إسقاط الأنظمة السياسية القائمة دافعا كبير لقيام الإنتفاضة الشعبية في ليبيا، إضافة إلى تزامن ذلك مع إرتفاع أصوات أهالي أحداث سجن أبو سليم و إعتقال محامي عائلات الضحايا، التي كان بمثابة الشرارة الأولى الإنطلاق المظاهرات الشعبية في بنغازي و المدن المجاورة لها، ومواجهة النظام السياسي لهذه المظاهرات بطرق غير سلمية بإستخدام القوة، وعدم اللجوء إلى الحلول السلمية سببا في لفت الأنظار الدولية إلى الأحداث في ليبيا و إيجاد حلول لها و لو أدى ذلك إلى إستخدام القوة الدولية.[3]

5. إخفاق النظام في حل الأزمة: وذلك راجع إلى الطريقة العنيفة التي واجه بها نظام العقيد المظاهرات الشعبية و خاصة في بنغازي، وتحويلها الى حرب مفتوحة و إستخدام الأسلحة و القوة

[1] الطاهر عبد الرحيم، ليبيا انتصار الامل، السودان: بركليات للنشر، 2012، ص 24.
[2] علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2011، ص 78.
[3] الطاهر عبد الرحيم، نفس المرجع، ص 37.

المفرطة ضد معارضيه، مما إستدعى التدخل من أطراف خارجية لحل الأزمة، و عجل في سقوط النظام السياسي. [1]

6.تأسيس المجلس الوطني الإنتقالي و الإستقالات الجماعية في نظام القذافي: حيث أن تأسيس المجلس الوطني الإنتقالي في 27 فيفري 2011 ، من وزراء منشقين و إختيار وزير العدل المنشق عن نظام القذافي مصطفى عبد الجليل رئيسا مؤقتا له و عبد الحفيظ عبد القادر غوقة نائبا له وناطقا رسميا بإسم المجلس وإنتخب عبد الرحيم الكيب رئيسا للحكومة الانتقالية القادمة و إعتراف عدد كبير من الدول بالمجلس كسلطة شرعية في ليبيا و ممثل وحيد للشعب الليبي يجعل نظام القذافي يفقد بعضا من شرعيته، هذا إضافة إلى الإستقالات التي عرفها نظام معمر القذافي و التي جعلت النظام الليبي يفقد شرعيته الدولية، وخاصة فيما يتعلق بإستقالات في السلك الدبلوماسي و الإنشقاقات في صفوف الجيش و إنضمامها إلى المعارضة.[2]

المطلب الثاني: الأسباب الإنسانية و القانونية للتدخل الأجنبي في ليبيا.

لقد واجه النظام الليبي المحتجين الذين خرجوا في تظاهرات مطالبة بالإصلاح السياسي في 15 فيفري 2011 بإستخدام العنف المفرط، إذ قامت قوات القذافي بإستخدام الأسلحة الثقيلة و القصف الجوي لقمع المتظاهرين، و أستخدمت الذخيرة الحية وراح ضحية لهذه الأحداث ما يقارب 170 محتج في بنغازي و البيضاء و حوالي 1500 جريح، و في مدة زمنية قصيرة تحولت الإحتجاجات الشعبية في ليبيا إلى حرب مفتوحة بين طرفين يسعى أحداهما للبقاء في السلطة و الأخر للإطاحة بمعمر القذافي و النظام الذي قرر القتال حتى اللحظة الأخيرة، وقد تأثرت مدن ليبيا المختلفة بالقتال خلال النزاع المسلح، إذ إستعملت قوات القذافي سياسة الحصار على المدن التي تعرف إحتجاجات عارمة وتسيطر عليها قوات المعارضة، وبذلك تكون حكومة القذافي قد مارست التعذيب و غيره من الممارسات ألا إنسانية و المهينة، بما يشكل إنتهاكا لإلتزامات ليبيا بموجب القانون الدولي الإنساني و

[1] سلمان العودة، اسئلة الثورة، بيروت: مركز نماء للبحوث و الدراسات الانمائية، 2012، ص 159.
[2] مفتاح علي جويلي، مذكرات اليوم الاول:ثورة 17 فبراير، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص 18.

القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد مارست قوات القذافي العديد من الإنتهاكات الإنسانية التي ساهمت في التدخل الدولي لمنعها منها[1]:

- ممارسة الإعتقالات التعسفية و إنتشار ظاهرة الإختفاء القسري، كما عانى الأشخاص الذين تعرضوا لعملية الإعتقال التعسفي إلى إنتهاكات أخرى لحقوق الإنسان الأساسية مثل حق الدفاع.
- وضع العديد من نقاط التفتيش و الحواجز عند مداخل المدن و المعابر الحدودية، و إساءت معاملة المدنيين عندها، والضرب و إطلاق عليهم كلمات غير إنسانية مثل "جرذان"، كما تشير اللجنة الدولية لحقوق الانسان أن القذافي في خطابه الذي ألقاه في 22 فيفري 2011 ذكر عبارات غير انسانية مثل (...إقبضوا على الجرذان...)، في إشارة إلى المتظاهرين و المناهضين للحكومة.
- تعرض قوات القذافي إلى الرعايا الأجانب في ليبيا، وذلك في المعابر الحدودية و تجريدهم من ممتلكاتهم الخاصة من منتجات إليكترونية، كالهواتف النقالة و الكاميرات و شرائح الذاكرة ، و التعرض لهم بألفاظ ومعاملات غير إنسانية.[2]
- ممارسة قوات القذافي لعمليات الإغتصاب في حق المدنيين من النساء، في المدن التي تعارض النظام و من يشك في إنتمائهن إلى المعارضة بطريقة همجية و غوغائية.
- إيقاف المؤن الغذائية و الوقود عند نقاط التفتيش لدفع المدنيين للهروب إلى خارج ليبيا، كما هوجمت الموانئ و المنافذ المخصصة للمعونات الإنسانية، حل دون وصول المساعدات الإنسانية للمناطق المحاصرة، كما أستخدمت قوات القذافي المستشفيات كقواعد عسكرية لعملياتها، و بالتالي إزداد الخطر على المدنيين.
- قصف المدن بعشوائية، وذلك بإستخدام الصواريخ و القنابل التي كانت تسقط على الأحياء السكنية، و أدت إلى سقوط عدد كبير من المدنيين الليبيين.

على أعقاب هذه الأحداث الدموية الغير إنسانية التي عرفتها المدن الليبية، وعلى إثر تبيين مجلس حقوق الإنسان و اللجنة الدولية لتقصي الحقائق لعدد من الخروقات و التجاوزات من طرف النظام، تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مجموعة من القرارات التي فرضت سلسلة من العقوبات على الحكومة الليبية، و مثلت الدافع القانوني و أعطت الشرعية الدولية للتدخل الدولي في ليبيا و هي :

[1] مفتاح علي جويلي، نفس المرجع، ص 34.
[2] مفتاح علي جويلي، المرجع السابق، ص 35.

- **قرار مجلس الأمن رقم 1970:** في 26 فيفري 2011، إتخذه مجلس الأمن بالإجماع حيال الأوضاع في ليبيا، و بموجب نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية و ذلك حسب أحكام الفصل السابع من ميثاق المجلس، فرض عقوبات دولية على نظام معمر القذافي وفوض المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في الجرائم التي إقترفتها قوات القذافي ضد المدنيين الليبيين، وقد نص القرار على[1]:

1. إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية: وذلك للتحقيق في الجرائم التي إقترفتها قوات القذافي ضد المدنيين، و إحالة الأوضاع إلى المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق فيها.

2. حظر الأسلحة: من خلال هذه العملية تتخذ جميع الدول الأعضاء ما تراه مناسبا من تدابير لمنع توريد الأسلحة و ما يتصل بها من العتاد إلى الجماهيرية العربية الليبية، أو بيعها لها أو نقلها بشكل مباشر أو غير مباشر، و يشمل ذلك الأسلحة و الذخيرة و المركبات و المعدات العسكرية و شبه العسكرية وقطع الغيار و المساعدات التقنية و المالية، وغيرها من أشكال المساعدة بما في ذلك توفير المرتزقة المسلحين سواء كان مصدرهم أرضها أم لا، و لا يسري هذا الإجراء على لوازم المعدات العسكرية غير الفتاكة ذات الإستخدام الإنساني الوقائي، كالملابس الواقية "سترات، الخوذ"، كما تمنع الجماهيرية العربية الليبية من تصدير جميع الأسلحة و ما يتصل بها من عتاد، و ذلك لجميع الدول الأعضاء كما يطلب من الدول المجاورة للجماهيرية تفتيش جميع البضائع المتوجهة إلى ليبيا أو القادمة منها، و أن تصادر الأصناف التي يحظر تصديرها أو توريدها و يجرى تدميرها.

3. حظر السفر: يتم منع سفر 16 شخص من ليبيا وهم القذافي و أبنائه و كل من: "محمد البغدادي، عبد القادر يوسف الدبري، ابو زيد عمر دوردة، ابو بكر يونس، معتوق محمد معتوق، سيد محمد قذاف الدم، عبد الله السنوسي".

4. تجميد الأصول: إذ تقوم الدول الأعضاء دون إبطاء بتجميد جميع الأموال و الأصول المالية و الموارد الإقتصادية الأخرى الموجودة في أراضيها و التي تملكها أو تتحكم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة عائلة القذافي.

---

[1] Smon Admes, "Libya and the responsibility" , Occational paper series, NO 3, October, 2012, p 13.

- **قرار الجامعة العربية رقم 7298:** صدر هذا القرار بتاريخ 02 مارس 2011، إذ قرر مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بعد المستجدات في ليبيا و العاصمة طرابلس و ما عرفته من ممارسات غير إنسانية من السلطات الليبية و الإنتهاكات لحقوق المدنيين مايلي[1]:

• التنديد بالجرائم المرتكبة ضد المتظاهرين المدنيين في المدن الليبية المختلفة من جانب السلطات الليبية، وبصفة خاصة تجنيد المرتزقة و إستخدام الرصاص الحي و الأسلحة الثقيلة و القصف الجوي في مواجهة المتظاهرين، و التي تشكل إنتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان و القانون الإنساني الدولي.

• الدعوة إلى الوقف الفوري لأعمال العنف بكافة أشكاله و أنواعه و الإحتكام إلى الحوار السلمي.

• المطالبة برفع الحظر على وسائل الإعلام، وكذا فتح وسائل الإتصالات و الإستجابة إلى مطالب الشعب الليبي.

• الدعوة إلى تشكيل لجنة عربية لتقصي الحقائق في الأحداث الجارية في ليبيا و مناشدة السلطات الليبية توفير الحماية اللازمة لكافة رعايا الدول العربية و الأجانب على أرض ليبيا.

• التأكيد على وقف مشاركة وفد حكومة الجماهيرية الليبية في إجتماعات مجلس الجامعة و جميع المنظمات و الأجهزة التابعة لها إلى حين إقدام السلطات الليبية على الإستجابة للمطالب و تحقيق أمن الشعب الليبي.

• أن الدول العربية لا يمكنها الوقوف مكتوفة الأيدي في شأن ما يتعرض له الشعب الليبي من سفك للدماء، و أنها ستسعى إلى التشاور حول أنجع السبل لحماية و سلامة المواطنين حتى و لو لجأت إلى فرض الحظر الجوي، مع رفع توصيات إلى الإجتماع القادم لمجلس الجامعة و الأمم المتحدة.

- **قرار مجلس الأمن رقم 1973:** صدر بتاريخ 17 مارس 2011، إثر عدم إستجابة السلطات الليبية لقرار مجلس الأمن رقم 1970، و تدهور الأوضاع الأمنية و الإنسانية في ليبيا و الخسائر الفادحة في صفوف المدنيين، فإن الحالة التي تعرفها الجماهيرية العربية الليبية تعتبر تهديد للأمن و السلم الدوليين و منه فإن المجلس قرر[2]:

---

[1] احمد القطعاني، شتاء طرابلس الدامي، بيروت : المجموعة الدولية لنشر و التوزيع، 2011، ص 114.

[2] Paul Salem, Amanda Kadlec, Libya's troubled transition, Carnegie papers, june, 2012 , p 08.

- فرض منطقة حظر جوي: و تشمل جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي الليبي، من أجل مساعدة المدنيين الليبيين، و لا ينطبق الحظر المفروض على الرحلات ذات الأغراض الإنسانية، وينفذ هذا الحظر من طرف الدول الاعضاء و ذلك بالتنسيق مع جامعة الدول العربية.
- إنفاذ حظر الأسلحة: وذلك تطبيقا لقرار مجلس الأمن رقم 1970، المتعلق بحظر الأسلحة لقوات القذافي على نطاق أوسع وبشكل أفضل إلى جانب إضافة المزيد من أسماء الأشخاص والمنظمات إلى قائمة حظر السفر.
- حظر الرحلات الجوية: وذلك بطلب و مناشدة جميع دول الأمم المتحدة بمنع إقلاع أو هبوط أي طائرة عسكرية، أو حتى تجارية قادمة من ليبيا أو متجهة إليها من أراضي الدولة.
- تجميد الاصول: وذلك بتجميد الأموال، ويسري هذا القرار على كافة الأموال والأملاك التي يملكها القذافي، أو التي له يد فيها بطريقة أو بأخرى، و في أي من دول الاعضاء في الأمم المتحدة.

المطلب الثالث: الأسباب الإقتصادية للتدخل الدولي في ليبيا.

تعد المصالح الإقتصادية المحرك الأساسي لكثير من العمليات الدولية، و التدخل الدولي في ليبيا مرتبط إلى حد بعيد بهذه المصالح، إذ أن النفط الليبي يمثل أبرز الحاجات و الأسباب لتدخل بعض الدول المشاركة في عملية الحظر الجوي وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1973، وقد كانت ليبيا قبل هذه الأحداث تنتج ما يقارب 1.6 مليار برميل يوميا، على أن تزيد إنتاجها بثلاث ملايين في السنوات المقبلة، كما أن ليبيا تضخ حوالي ثلث الحاجيات النفطية اليومية التي تحتاج إليه على سبيل المثال كل من فرنسا و المانيا و ايطاليا، وبحسب الخبراء فان أهمية النفط الليبي لا تكمن في كميته بل في نوعيته و جودته وذلك كونه من النوع الخفيف، ومن المؤكد أن هذه الدول ستسعى إلى تأمين مصالحها النفطية في ليبيا، إضافة إلى كون النفط من أهم الأسباب الإقتصادية للتدخل الدولي في ليبيا توجد أسباب أخرى منها: [1]

– المحافظة على المكتسبات الإقتصادية في ليبيا: إذ أن الكثير من هذه الدول تملك إستثمارات و عقارات في ليبيا، ولها شركات ضخمة تعمل خاصة في مجال النفط و التنقيب، وعدم مشاركتها في

---

[1] شادي عمر الشربيني، حقيقة ماجرى في ليبيا، مؤخوذ من :
http://www.kassioun.org/index.php?mode=article&id=19488

هذه الحملة ضد النظام في ليبيا قد يجعل هذه الدول تخسر هذه الإستثمارات أو تتعرض المنشأت التابعة لها إلى التدمير، مما جعل هذه الدول تحاول المحافظة على مصالحها الإقتصادية في ليبيا عبر فرض الحظر عليها، لكي تبقى محافظة على مكانتها و مكتسباتها الإقتصادية في ليبيا لضمان إستمرارية عملها بعد القذافي و تثبيت النظام الجديد في ليبيا. [1]

– تخفيف الأزمة المالية و إيجاد أسواق جديدة: تعد الأزمة المالية من بين الأسباب التي دعت الدول الغربية للتدخل في ليبيا، وهذا لإيجاد أسواق جديدة مفتوحة لهذه الدول، و تحويل أنظار الرأي العام الداخلي عن القضايا الإقتصادية الداخلية إلى أحداث التدخل، كما يعتبر التدخل ممهدا لعمليات التجارة الغير مشروعة التي تدر على بعض الدول أمولا طائلة، إضافة إلى عمليات تبيض الأموال و غيرها من العمليات التي تساهم في خلقها الحروب، و التدخل في ليبيا يعتبر فرصة لتنشيط هذه العمليات لتخفيف بعض الأعباء على حكومات الدول التي تعاني أزمة مالية حادة.[2]

– سياسة القذافي الإقتصادية: يعتبر الكثير من المحللين أن هذا هو السبب الأساسي للتدخل العسكري في ليبيا، إذ أن سياسات القذافي الإقتصادية في السنوات الأخيرة عرفت نوعا من التهميش للشركات الصناعية الغربية ذلك في مقابل الشركات الصينية و غيرها من الشركات الهندية و الفيليبينية، وهذا ما جعل هذه الدول و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا وفرنسا تبدي إستيائها من هذه السياسات في ليبيا، إضافة إلى ذلك تصريحات القذافي ومشاريعه الإقتصادية و خاصة منها مشروع " الدينار الذهبي "، و الذي نادى به القذافي في أكثر من مناسبة، و الغرض منه رفض الدولار و اليورو وإستخدام عملة بديلة وهي "الدينار الذهبي" وقد دعا القذافي"الدول العربية والأفريقية لاستخدام هذه العملة البديلة و خاصة في التعاملات النفطية، وقال أن هناك مائتى مليون فرد سوف يستخدمون هذه العملة إذا ما تمت الموافقة عليها، وهذا يكون أحد سبل تأسيس قارة إفريقية موحدة، وقد رفضت الولايات المتحدة والإتحاد الأوربي الفكرة لكونها ستجعل التعاملات النفطية العالمية خاضعة لهذه العملة في مقابل سقوط عملاتها الدولار و اليورو.[3]

---

[1] عدي شتات، الاقتصاد و الثورة في ليبيا، مؤخوذ من :
http://www.albasrah.net/ar_articles_2011/0212/shatat_170212.htm.

[2] خذر شنكالي، ليبيا السوق الاوربية الجديدة، مؤخوذ من :
http://www.doxata.com/aara_meqalat/6633.html

[3] احمد ابراهيم خضر، ليبيا صراع على النفط ام على السيطرة المصرفية، مؤخوذ من :
http://www.alukah.net/Web/khedr/10862/34981/

المبحث الثاني: طبيعة التدخل الأجنبي في ليبيا.

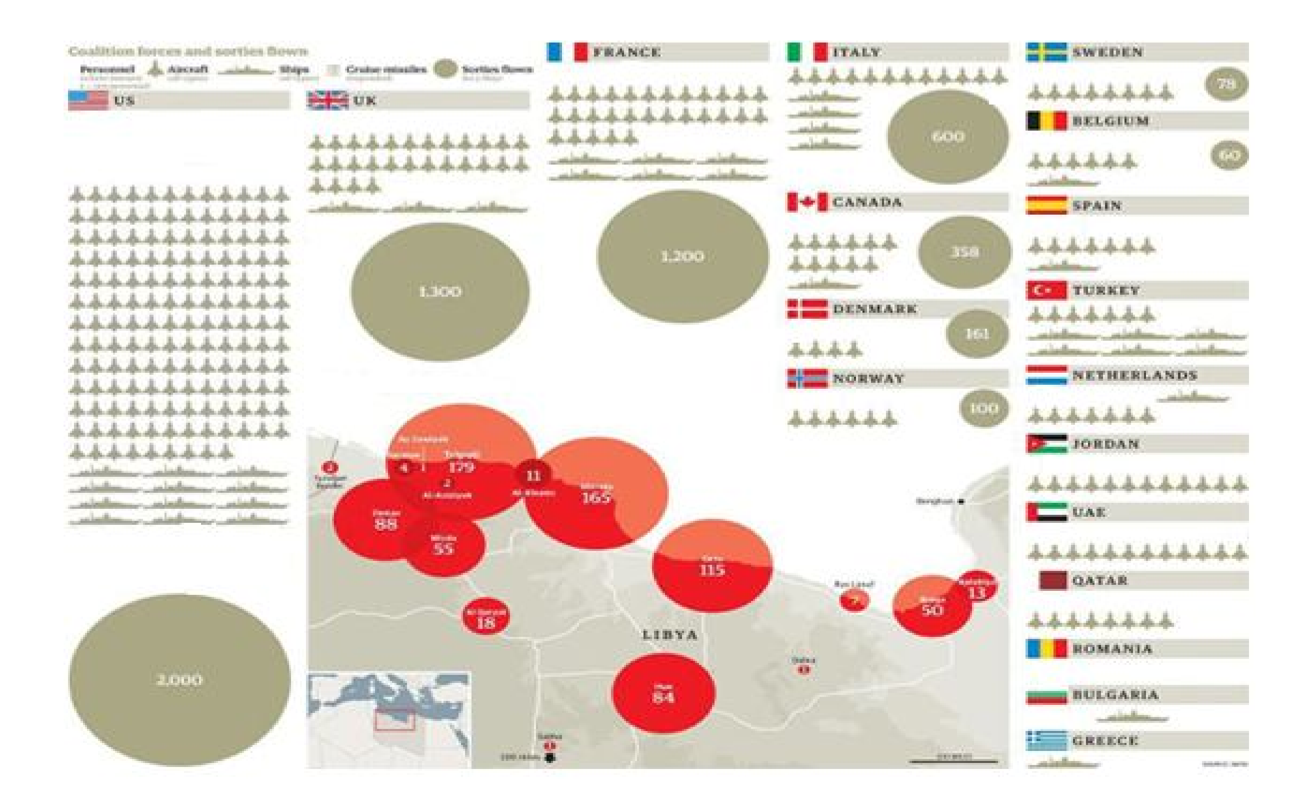
شهدت ليبيا نتيجة للاحداث السياسية الداخلية و الخارجية تحركا دوليا، لتطبيق حظر جوي عليها و قد كان هذا العمل الدولي تحت لواء الحلف الاطلسي و عدد من الدول ومر بعدة مراحل وذلك كالتالي:

المطلب الأول : الحلف الأطلسي و أطراف التدخل الأجنبي في ليبيا.

كان صدور القرار الأممي عن مجلس الأمن تحت رقم "1973" القاضي بفرض حظر جوي فوق ليبيا، وحماية المدنين بكافة الإجراءات الضرورية، الشرارة الأولى للتدخل الدولي في ليبيا تحت لواء الحلف الاطلسي(NATO)، إذ تداعت الدول الغربية و العربية لتنفيذ القرار، وقد أطلقت الدول المشاركة في تنفيذ القرار عدة أسماء على العمليات العسكرية في ليبيا، حيث أطلقت عليها فرنسا إسم (هرمتان Harmattan)، و أطلقت عليها بريطانيا إسم (إيلامي Ellamy)، و أطلقت عليها الولايات المتحدة الأمريكية أسم (فجر الأوديسا Odyssey Dawn) التي بدأت فعليا بتاريخ 19 مارس 2011[1]، ولم يكن قرار حلف الاطلسي بالتدخل في الأزمة الليبية أمرا يسيرا نظرا لخبراته السلبية في الأزمات الدولية السابقة، وقد إتفق على أن تتخذ قرارات الحلف بإجماع الدول و ذلك دون تصويت و إنما أي إعتراض من طرف الدول المشركة في العملية يسقط القرار، و السلطة السياسية الفعلية في الحلف هو مجلس الحلف المتكون من الدول الأعضاء و أعلى سلطة عسكرية فيه هي اللجنة العسكرية ولها رئيس يوجه العمليات العسكرية وقد عين الجنرال "شارل بوشار" قائدا للعمليات في ليبيا، ولهذه اللجنة ألية تنفيذية هي الهيئة العسكرية الدولية التي تربط بين هيئات إتخاذ القرار العسكرية و السياسية، وقد نشر الحلف الاطلسي ثلاث سفن في منطقة المتوسط إضافة إلى نشر قوة لتفكيك الألغام وطائرات المراقبة "أواكس"، ومن أهم الدول التي شاركت في فجر الأوديسا[2] كما هو موضح في الخارطة التالية:

[1] Congerssional Resarch Sirvice, Opération Odyssey Dawn libya, Background and issues for cangress, 28 March 2011 ,p 25 .

[2] الاحتجاجات في شمال افريقيا و الشرق الاوسط فهم الصراع في ليبيا ،تقرير الشرق الاوسط رقم 107، ماي 2011، ص 22.



الشكل 17:

Phillippe Gros , De Odyssey Dawn a' Unified Protector, Fonadtion pour la research stratégiqu note n° 04, 2011, p 4

– الولايات المتحدة الأمريكية: إذ نددت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان وزيرة الخارجية "هيلاري كلينتون" أعمال العنف التي يمارسها النظام الليبي ضد الشعب ووصف الرئيس الامريكي "باراك أوباما" الأحداث على أنها عمل خارج عن الأعراف الدولية، وأن النظام الليبي بقيادة معمر القذافي فقد شرعيته ويجب عليه الرحيل، وقد شاركت الولايات المتحدة الأمريكية في فرض حظر الطيران بأكثر من 120 طائرة من طراز "اف15" و "اف16" في قاعدة "سيغونيلا" بجزيرة صقلية، وطائرات من نوع "ستيلث أو الشبح"، وحاملة المروحيات "باتان" فضلا عن مدمرتين هما "باري" و "ستاوت" وكلتاهما مجهزتان بصواريخ التوماهوك طراز "بي جي ام 109" و سفينتان برمائيتين و ثلاث غواصات.[1]

– بريطانيا: وصف وزير الخارجية البريطاني "وليام هيغ" قمع المتظاهرين في ليبيا على أنه عمل غير مقبول، وقامت بريطانيا على هذا الأساس بسحب الحصانة الدبلوماسية من القذافي، وقامت بنشرت ما يقارب 20 طائرة قتال من طراز "تورنيدو" و "يوروفايتر" ، في القواعد القريبة من ليبيا،

[1] Ibidem .

كما لها قاعدة عسكرية في مالطا، و توجد في قبرص ثلاث طائرات رادار "أواكس"، إضافة إلى فرقاطتان هما "ستمينستر و كمبرلاند" وغواصة.

– فرنسا: أدان الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" الإستخدام المفرط و الغير مقبول للقوة في ليبيا ضد المدنيين، وطالب بالوقف الفوري لعمليات العنف و تنحي القذافي ورحيله من ليبيا، وقد أرسلت فرنسا إلى ليبيا ما يقارب 100 طائرة مطاردة من طراز "رافال و ميراج 2000"، إضافة إلى طائرات رادار "اواكس"، و وضعت القواعد الحربية في كورسيكا و تشاد في حالة إستنفار و تموين، كما أرسلت حاملت مروحيات من طراز "ميسترال" وحاملت الطائرات شارل ديغول وغواصة مهاجمة نحو السواحل الليبية.

– كندا: لقد أعربت كندا عن رفضها لمجرى الأحداث في ليبيا، إذ شاركت بسبعة طائرات من طراز "سي اف18".[1]

– إيطاليا: كان الموقف الإيطالي من الإحداث في ليبيا لا يختلف كثيرا عن باقي الدول الغربية، و عرضت إيطاليا إستخدام سبع قواعد جوية في عمليات حلف الأطلسي على ليبيا أهمها صقلية.

– إسبانيا: كانت إسبانيا من بين الدول التي أعربت عن أسفها الشديد عن الوقائع في ليبيا و إستنكارها لها، و قد شاركت في الحملة الدولية ضد ليبيا من خلال تقديمها تسهيلات لقوات الحلف في إستخدام الممر البحري " مضيق جبل طارق" و إختراق إقليمها الجوي، كما قامت بتحضير قاعدة "روتا" التي قرب مضيق جبل طارق للإستخدام ودعم قوات الحلف، إضافة إلى قاعدة "مورون" جنوب إشبيلية التي تستخدمها القوات الجوية الإسبانية و الأمريكية.

– بلجيكا: أعربت عن إستعدادها للمشاركة في تنفيذ قرار مجلس الامن 1973، وذلك من خلال إستخدام طائرات "اف16" وسفينة لتفكيك الألغام.

– الدنمارك: لم يختلف الموقف الدنيماركي عن باقي الدول الأوربية فيما يخص العمليات العسكرية في ليبيا، و إقترحت المساهمة بستة طائرات مطاردة من نوع "اف16" وطائرة نقل.

– النرويج: لم تتخلف النرويج عن غيرها في مساعدة قوات الحلف في فرض حظر الطيران على ليبيا، إذ قدمت طائرات نقل من طراز "هركيوليس"، و أخرى مقاتلة من طراز "أف16".

---

[1] Congerssional Resarch Service, Op .Cit,2011 ,p 26 .

– مصر: كانت مصر من الدول التي ساعدت في فرض حظر الطيران و ذلك بتخصيص قاعدة "مرسى مطروح" الجوية القريبة من الحدود الليبية قاعدة لتزويد طائرات الحلف بالوقود.

– قطر : كانت قطر أول الدول العربية التي عبرت عن رغبتها في المشاركة في العمليات العسكرية ضد ليبيا، وذلك كشريك في عمليات حلف الناتو ضد قوات النظام الليبي، و قد قامت بنقل تجهيزات وقوات عبر أسطولها من الطائرات "سي17" و "سي30" و 4 طائرات من نوع "ميراج"، كما قامت بإرسال طائرات إغاثة.[1]

– الإمارات: أرسلت سربين من الطائرات المقاتلة، إضافة إلى طائرات " الأباتشي" و "شينوك" وطواقمها في البحث و الإنقاذ.

– الإعلام : لقد كان الإعلام العالمي بمختلف و سائله و أنواعه مجندا لتغطية الأحداث في ليبيا، و لعبت الفضائيات و قنوات الأخبار العالمية منها و العربية أدوار رئيسية في دفع الرأي العالمي إلى المطالبة بالعمل الدولي الفوري لوقف إنتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا، إذ ساهمت هذه القنوات و خاصة منها العربية كقناة " الجزيرة و العربية " دورا محوريا في تغطية الأحداث، و التحركات العسكرية و الميدانية في الجبهة الليبية، كما قدمت مواقع الأنترنت دورا لا يقل عن الدور الذي لعبته هذه القنوات وذلك من خلال المدونات و شبكات التواصل الإجتماعي بإختلاف أنواعها، و كذا بث أفلام الفيديو و الصور الثابتة، التي ترصد تفاصيل متنوعة من تطورات الأحداث في ليبيا.[2]

المطلب الثاني : مراحل التدخل الأجنبي في ليبيا.

عرفت الأزمة الليبية العديد من المسارات المرحلية التي شكلت في مجملها نقطة التحول في النظام السياسي الليبي، وذلك لكونها أخذت طابع وشكل مخالف لما حدث في كل من تونس و مصر، إذ أنها خرجت من طابعها السلمي إلى المسلح، كما عرفت نوعا من التدويل و التدخل الخارجي لحلها، ولعل هذا ما يجعل من تقسيم مراحل هذه الأزمة التي لعب فيها التدخل الدولي دورا محوريا نوعا من الإختلاف و عدم الإتفاق، ولكن يمكن تميز أربعة مراحل أساسية للتدخل الأجنبي في ليبيا هي:

▪ أولا: مرحلة ما قبل التدويل و التدخل (مرحلة إنطلاق الأزمة): عرفت هذه المرحلة بداية الإنتفاضة الشعبية في ليبيا، التي تأثرت بمجريات الأحداث في كل من تونس ومصر التي أطاحت بكل

---

[1] Phillippe Gros ,Op.Cit,p .2.

[2] Johan Wrincht, A history of Libya, london : Cambridge University press, 2012, p 234 .

من الرئيس زين العابدين بن علي و الرئيس حسني مبارك، و شهدت هذه المرحلة العديد من الأحداث و التطورات يمكن تقسيمها إلى: [1]

– المشهد الداخلي و بداية الإنتفاضة في ليبيا: حيث ساهمت الظروف الخارجية المحيطة بليبيا إلى دفع الشعب الليبي إلى الخروج في مدينة بنغازي مطالبين بالإصلاحات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية في 15 فيفري 2011[2]، وقد لعبت وسائط الإعلام الإجتماعية (الفايس بوك و التويتر) دورا رئيسا في حشد الشعب الليبي للخروج في هذه المظاهرات، ومن بين أهم المطالب التي نودي بها نذكر: (المطالبة بإجراء إصلاحات سياسية واسعة من بينها صياغة دستور جديد للبلاد يضمن المشاركة الفعلية للشعب، وضع حد لإنتهاك الحقوق المدنية للمواطنين، حرية تشكيل الأحزاب وإطلاق حرية الرأي والتعبير)، وقد أسفرت هذه المظاهرات عن إصابة ما يقارب 38 شخصا، بالمقابل بث التلفزيون الليبي مقاطع لعشرات من أعضاء حركة اللجان الثورية في مدن ليبية مختلفة تهتف بحياة الزعيم الليبي معمر القذافي، وتتوعد قناة الجزيرة والمناوئين للقذافي بالمواجهة والقضاء عليهم ومن شعاراتهم "يا جزيرة يا حقيرة القائد ما نبوا غيره"، وفي اليوم التالي تم مواجهة المظاهرات بعنف أكبر مما دعى المتظاهرين إلى رفع رايات مطالبة بإسقاط النظام[3].

– التحول من المظاهرات السلمية إلى المسلحة: في يوم 2011/2/17 أو ما يعرف بيوم (الغضب الدموي)، إذ تظاهر آلاف الليبيين إستجابة لنداء قوى المعارضة و النشطاء، و لأول مرة يستعمل السلاح من طرف المتظاهرين، وقد سقط ما يقارب 65 قتيلا على الأقل و400 جريح في صفوف المتظاهرين في عدة مدن بأنحاء ليبيا في صدامات دامية أطلقت أثناءها قوات الأمن فيها الرصاص الحي على المحتجين في مدن بنغازي والبيضاء ودرنة وإجدابيا،[4] وتصاعدت الإحتجاجات الدامية في مدن ليبيا مطالبة بإسقاط نظام معمر القذافي، و إتسعت دائرتها لتصل إلى العاصمة طرابلس، و جاءت هذه التطورات في وقت فرضت فيه السلطات الليبية تكتما إعلاميا شديدا على ما يشهده الشارع الليبي، كما تم اللجوء في معظم الأوقات إلى حجب خدمات الإنترنت والإتصالات الهاتفية، وفي 2011/2/21, هدد سيف الإسلام القذافي الشعب الليبي بأنه أمام خيارين، إما الدخول في

[1] الطاهر بنجلون، الشرارة :انتفاضات في البلدان العربية، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2012، ص 106.
[2] نفس المرجع، ص 114.
[3] مفتاح علي جويلي، المرجع السابق، ص 122.
[4] نفس للمرجع ، ص 123.

حوار وطني أو الإحتكام إلى السلاح إذا إستمرت المواجهات الدامية، وقال أن عشرات الآلاف يتوافدون على العاصمة طرابلس للدفاع عن والده، وشدد على أن والده في المدينة ويقود المعركة حتى آخر طلقة وآخر رجل، ودعا إلى البدء إعتبارا من اليوم الإثنين في حوار وطني بشأن دستور ليبيا، كما حذر الليبيين من خطر إستعمار بلاده إذا لم تتوقف الإحتجاجات، مؤكدا أن الغرب لن يسمح بالفوضى أو تصدير الإرهاب والمخدرات أو إقامة إمارات إسلامية في ليبيا، غير أن هذا الخطاب عرف مظاهرات حاشدة إحتجاجا عليه.[1]

– الإنشقاقات في صفوف النظام: عرفت هذه المرحلة العديد من الإنشقاقات و الإستقالات الفردية و الجماعية في صفوف الجيش و إستمر مسلسل الإنشقاقات في أركان النظام الليبي وشمل حتى وزراء و مسؤولين كبار، إضافة إلى الإستقالات في السلك الدبلوماسي الليبي بالخارج، ومن بين أهم هذه الإنشقاقات، إعلان مدير جهاز المراسم العامة في ليبيا "نوري مسعود المسمار"، الذي ظل لصيق القذافي مدة 40 عاما، إنشقاقه على النظام، و وزير الداخلية الليبي اللواء الركن "عبد الفتاح يونس العبيدي" الذي أعلن إستقالته من جميع المناصب التي يتقلدها و إنشقاقه، إضافة إلى كتائب الجيش الليبي في العديد من المناطق منها منطقة الجبل الأخضر التي أعلن الناطق العسكري بإسمها الإنضمام الكامل للجيش في منطقته إلى المعارضين.[2]

– الإحتجاجات خارج ليبيا: شهدت عواصم عربية وعالمية مظاهرات شارك فيها المتظاهرون تضامنا مع الإحتجاجات و المحتجين في ليبيا، ونددوا بنظام القذافي وإستخدمه الطيران الحربي ضد المدنيين، ومن بين هذه الدول التي شهدت التظاهرات إيطاليا التي تظاهر فيها عشرات الليبيين والعرب أمام سفارة ليبيا، و بريطانيا التي إشتبك فيها المتظاهرون مع الشرطة بعد أن تمكن بعضهم من إقتحام الممثلية الدبلوماسية، و مصر التي تظاهر فيها أكثر من 150 شخصا أمام مقر جامعة الدول العربية دعما للإحتجاجات في ليبيا، إضافة إلى قطر و تونس.[3]

[1] زياد عقل، "الفشل الداخلي و التدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، 2011، ص 72.
[2] ايمن السيسي، ثورة 17 فبراير و الوجه السري للقذافي، القاهرة: الهيئة المصرية للكتب، 2011، ص 149.
[3] الطاهر بنجلون، المرجع السابق، ص 116.

ولما تميزت به هذه الفترة من أحداث وتطورت، فقد لعبت العديد من الأطراف أدوار رئيسية في هذه المرحلة ومن أهمها :

- القبيلة: إذ إنضمت العديد من القبائل إلى المحتجين ضد نظام معمر القذافي قبيلة مثل قبائل (ترهونة و وررفلة هما أكبر قبيلتين في البلاد إضافة إلى الطوارق و الزوي) .
- وسائل الإعلام: لعبت وسائل الإعلام بإختلاف أنواعها دور مهما في هذه المرحلة، وذلك من خلال تغطيتها للأحداث في ليبيا ومجريات الأزمة الداخلية، فقد ظهر العديد من الدبلوماسين الليبين على شاشات هذه الوسائل يعلنون إستقالاتهم من العمل مع القذافي، وهذا ما فعله السفير الليبي بالهند على سبيل المثال "علي العيساوي"، الذي إتهم في تصريحات لـــ"بي بي سي" القذافي باستئجار مرتزقة أجانب ضد أبناء بلده.[1]

وبسبب هذه الأحداث و المجريات التي ألت إليها الأحداث في ليبيا فقد عرفت هذه المرحلة العديد من النتائج منها [2]:

- تعطل العمليات في مرافئ النفط الليبية، مع تصاعد الإشتباكات بين نظام معمر القذافي وقوات المعارضة وتعليق شركات عالمية نشاطها، في وقت أعلنت إيطاليا أن إمدادات الغاز من ليبيا قد تباطأت علما أن إيطاليا تستورد قرابة 25% من إحتياجاتها من النفط الخام من ليبيا، وذلك لعدم قدرة النظام تحكم بها و تعرضها للهجمات المسلحة.
- توقف تسع شركات نفط عالمية من ممارسة نشاطها في ليبيا، بسبب إتساع نطاق الإحتجاجات الشعبية المطالبة برحيل معمر القذافي، ولم يبقي على نشاطه سوى شركتي (إيني) الإيطالية و شركة (رابس أويل) الإسبانية.
- توقف في موانئ الشحن الليبي على البحر الأبيض المتوسط جراء أعمال العنف في ليبيا، وخاصة الموانئ الرئيسية للبلاد و التي تتمثل في موانئ كل من : (بنغازي، وطرابلس، ومصراتة)، التي تتعامل مع سفن البضائع والحاويات.
- الإنفلات الأمني و الإفراط في إستخدام القوة والعنف بين قوات النظام و المعارضة، و دخول ليبيا في مأزق أمني.

---

[1] International Media support, 17 February Revolution Media in nerth _estern libya, guly, 2011, p 10.

[2] مفتاح علي جويلي، المرجع السابق، ص 78.

أما ردود الفعل الدولية التي كانت نتيجة لمسار الأحداث والضجة الإعلامية التي أحدثتها العديد من التصريحات خلال هذه المرحلة، فيمكن أن نصنفها كالأتي:

- ردود فعل المنظمات الدولية: حث الإتحاد الأوربي السلطات الليبية على ممارسة ضبط النفس والهدوء والإمتناع فورا عن أي استخدام آخر للعنف ضد المتظاهرين السلميين، كما أعرب الأمين العام لحلف شمال الأطلسي" أندرس فوغ راسموسن" عن صدمته بسبب الإستخدام العشوائي للقوة ضد المتظاهرين السلميين في ليبيا، و دعت جامعة الدول العربية إلى الوقف الفوري لكافة أعمال العنف وعدم إستخدام القوة ضد المظاهرات السلمية في الدول العربية التي تشهد مظاهرات إحتجاجية للمطالبة بإصلاحات سياسية.[1]

- ردود الفعل الغربية: أعرب الرئيس الأميركي "باراك أوباما" عن قلقه العميق من الأحداث الجارية في ليبيا، وقال أنه يتعين على السلطات الليبية الإستجابة إلى مطالب المحتجين بالإصلاح السياسي، كما حثت فرنسا من جهتها طرابلس على وقف الإستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين، و أدان الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" الإستخدام غير المقبول للقوة ضد المتظاهرين في ليبيا، وطالب بالوقف الفوري لأعمال العنف، ودعا إلى حل سياسي يلبي مطالب الشعب الليبي، كما إنتقدت بريطانيا التعتيم الإعلامي الذي تمارسه السلطات الليبية و دعت النظام الليبي إلى إحترام حقوق الإنسان، كما نددت إيطاليا بالعنف المستخدم ضد المدنيين و دعت إلى وقفه، كما دعت روسيا دعت كافة الأطراف في ليبيا إلى إيجاد حل سلمي عبر الحوار الوطني لوضع حد لأعمال العنف الدامية التي تجتاح ليبيا.[2]

- ردود الفعل العربية: كان لقطر أول رد فعل عربي على ما يجري في ليبيا، اذ أدانت إستخدام القوة ضد المدنيين، وطالبت السلطات الليبية بالتوقف و حقن الدماء،أما الجزائر فقد أعلنت السلطات حالة تأهب قصوى تحسبا لأي طارئ في ظل الأحداث التي تشهدها ليبيا، ويأتي ذلك في وقت أدانت فيه القوى السياسية بالجزائر وبشدة ما يرتكب من قتل للمدنيين في المدن الليبية.[3]

---

[1] Blanchard Christopher M., libya : Unrest and US policy, Congressienal Research service, march 2012, p 14.
[2] Ibid, p17.
[3] حسان عامر، الموقف العربي من الازمة في ليبيا، مؤخوذ من:
http://www.alamiya.org/index.php?option=com_articel&id=2978

مع تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا وسقوط مئات القتلى والجرحى، ظهر تبدل واضح في المشهد وبدأت كفة الميزان تميل لصالح المعارضين للنظام، سواء على المستوى الأمني أو القبلي أو حتى الدبلوماسي، كما بدأت الدعوات ترتفع الى الدول والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية لأداء واجبها الإنساني تجاه الشعب الليبي، و وقف ما سمي بالإبادة الجماعية التي ترتكب ضد المدنيين، و لاحت إلى الأفق بوادر التدخل الدولي في ليبيا و بداية تدويل الأزمة.

- ثانيا: مرحلة تدويل الأزمة: لقد إتجهت الأطراف المتنازعة في ليبيا من نظام و معارضة إلى السلاح و الحسم العسكري، وقد ساهمت وسائل الاعلام العربية و العالمية في إخراج الأزمة الداخلية في ليبيا من حيزها الجغرافي الداخلي إلى الخارج و تدويل هذه الأزمة، ومن بين أهم العوامل التي ساهمت في تدويل الأزمة الليبية نذكر:

1. إرتفاع شدة الإشتباكات بين قوات النظام و المعارضة و تحولها إلى حرب مفتوحة: إذ إنتشر السلاح و فتحت العديد من الجبهات القتالية في ليبيا، كما إرتفعت شدة العنف و الإفراط في إستخدام القوة خاصة من طرف قوات القذافي، مما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا المدنيين في ساحات القتال، وذلك بسبب المعارك الواقعة في وسط المناطق السكنية و إستخدام المدفعية الثقيلة و القصف الجوي، وذلك ما خلق نوعا من التنديد و الإستنكار الدولي و العربي لمسار الأحداث في ليبيا، ودعت إلى الإحتكام إلى طاولة المفاوضات و الوقف للعمليات العسكرية التي يذهب ضحيتها المدنيون [1].

2. إعلان تأسيس المجلس الوطني الانتقالي: إذ أعتبر هذا المجلس هو الهيئة الرئيسية التي نشأت عن الإنتفاضة، وذلك في 2011/02/27، وهو يتكون من 33 عضو يمثلون مناطقهم، ويقود المجلس الوطني الإنتقالي و المكتب التنفيذي التابع له مجموعة تضم عدد من التكنوقراط، و عدد من الشخصيات السياسية من اللجان الشعبية العامة الذين إنشقوا عن نظام القذافي و إلتحقوا بالمعارضة خلال المرحلة الأولى، ويظم هؤلاء شخصيات مثل "مصطفى عبد الجليل و محمد جبريل"، وكلاهما كان ينتمي إلى تيار سيف الاسلام الإصلاحي، وكان تأسيس هذا المجلس بمثابة نقطة البداية لفقدان نظام القذافي لشرعية الدولية، خصوصا بعد إعتراف بعض الدول به كممثل شرعي للشعب الليبي، كما أن له دورا كبيرا في تدويل الأزمة الليبية، وذلك بتعينه لعدد من الممثلين في الخارج مثل "جمعة

---

[1] مفتاح علي جويلي، المرجع السابق، ص 38.

القماطي" في المملكة المتحدة و "علي زيدان" كناطق بإسمه في أوربا، إضافة إلى ذلك قام المجلس بتعين لجنة للعلاقات الخارجية و شركة و طنية خاصة لتعاملات النفطية الخارجية و تصدير كميات من النفط إلى قطر، و مصرف تابع له يتم من خلاله التعاملات المصرفية و تلقي المعونات الدولية و المساعدات المقدمة من الدول الخارجية للمجلس.[1]

3.وسائل الإعلام: لقد لعبت وسائل الإعلام دورا رئيسا و محوريا في هذه المرحلة و تدويل الأزمة في ليبيا، إذا عملت وسائل الإعلام على متابعة و تغطية الأحداث في ليبيا و التصعيد المتزايد في حدة الأزمة، وقد كان الإعلام في هذه المرحلة هو المنبر الأساسي و الراصد المتقدم للأحداث و قد كان له دور في تغطية تحركات المجلس الوطني الإنتقالي، و تبيان توجهاته ودعواته المستمرة لتدخل لحماية المدنيين، و إيصال المشهد إلى المتتبعين و الرأي العام العالمي و الجمعيات و المنظمات الدولية [2].

وقد تخللت هذه المرحلة عدة أحداث مثلت في مجملها المحطات الرئيسية التي ساهمت في جعل الأزمة الليبية تعتبر من القضايا الدولية الهامة التي يجب النظر فيها و من أبرزها مايلي:

– إجتماع طارئ لمجلس الأمن الدولي: إذ عقد مجلس الأمن الدولي إجتماعا مغلقا في 2011/02/26، لمناقشة الأزمة في ليبيا بناء على طلب قدمه "إبراهيم الدباشي" نائب السفير الليبي في بعثة الأمم المتحدة، ويأتي الإجتماع في وقت أعلن فيه الدباشي ودبلوماسيون آخرون في البعثة الليبية بالأمم المتحدة تأييدهم للمحتجين في ليبيا وطالبوا بخلع الزعيم الليبي معمر القذافي، و الذي نتج عنه إصدار القرار رقم 1970 ، والذي ندد فيه بالعنف و إستخدام القوة ضد المدنين.[3]

– قرار مجلس حقوق الانسان: الصادر في 2011/02/25، الذي يقضي بإفاد لجنة دولية مستقلة على وجه الإستعجال للتحقيق في جميع الإنتهاكات للقانون الدولي الإنساني المزعوم إرتكابها في الجماهيرية العربية الليبية، و ذلك للوقوف على حقائق و ظروف وقوع تلك الإنتهاكات و الجرائم المرتكبة و تحديد هوية الضالعين فيها. [4]

---

[1] كاظم الموسوي، زمن الغضب العربي الثورات الشعبية الجديدة، القاهرة: الهيئة المصرية للكتب، 2011، ص 120.

[2] International Media support, Op .Cit, p 10.

[3] Blanchard Christopher M,Op .Cit, p18.

[4] تقرير الشرق الوسط رقم 107، الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا و الشرق الاوسط فهم الصراع الليبي، ماي 2011، ص 26.

– إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية: إذ تم إحالة الوضع القائم في ليبيا إلى المحكمة، وتم في 2011/03/03، فتح التحقيق و تم بعث 15 بعثة إلى 10 دول للبحث و التحقيق في الأدلة.[1]

– جامعة الدول العربية: إذ عقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بالإجتماع لدراسة الأوضاع الليبية في 2011/03/02، ونددت بالجرائم و الإستخدام المفرط للقوة في التعامل مع المتظاهرين المدنيين، و الدعوة إلى وقف العنف و وقف مشاركة الوفد الليبي في إجتماعات مجلس جامعة الدول العربية و جميع الأجهزة التابعة لها.[2]

– المجموعة الأوربية: لقد عرف الموقف الأوربي مساندة كبيرة للمعارضة الليبية و المجلس الوطني الإنتقالي، وظهر هذا جليا في الموقف الفرنسي و البريطاني، وذلك من خلال سعي الرئيس الفرنسي " نيكولا ساركوزي" إلى إستصدار قرار أممي للتدخل العسكري في ليبيا، وقد كان مؤتمر الدوحة أهم الحلقات التي تجسد فيها الموقف الأوربي و الفرنسي على الخصوص، و الذي خلص في مجمله على الإجماع على ضرورة تدخل هذه الدول في ليبيا لوضع حد للإنتهاكات المزعومة من طرف النظام و قوات العقيد معمر القذافي، وضرورة أن يكون هذا التدخل في إطار قرار أممي.[3]

– إصدار القرار الأممي رقم 1973: الذي تم أصداره من طرف مجلس الأمن التابع إلى الأمم المتحدة في 17 مارس 2011، و قد جاء هذا القرار كجزء من ردت الفعل الدولي على إستمرار أحداث العنف في ليبيا، و هو يقضي بفرض عقوبات على نظام القذافي، وذلك بفرض حظر جوي على ليبيا و تنظيم هجمات مسلحة ضد قوات القذافي لإعاقة حركتها. [4]

- ثالثا: مرحلة التدخل العسكري (تطبيق القرار رقم 1973): حيث بدأت في 19 مارس 2011، المرحلة الأولى من عملية فجر الأوديسا، لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1973 الخاص بإنفاذ منطقة حظر جوي على ليبيا، وقد عرفت هذه المرحلة العديد من الخطوات التي نذكر منها:

1. بداية العمليات العسكرية في ليبيا: بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و بريطانيا، و هذه المرحلة تستهدف ضرب القواعد العسكرية و مراكز القيادات و خطوط الإمداد الرئيسية لقوات القذافي و لهذه المهمة أستخدمت طائرات هجومية و قاذفات الصواريخ من حاملات الطائرات

---

[1] Alex J. Bellamy, The Responsibility to Protect and the Problem of Regime,In : Thomas G. Weiss and others, **The Responsibility to Protect**,USA : universities of Oxford,2011, p 21 .

[2] السيد ولد اباه، الثورات العربية المسار و المصير، لبنان: جداول للنشر و التوزيع، 2011، ص 36.

[3] Estover Road, Freedom in the world 2011, United State : Eld publishers,2011, p 805.

[4] Phillippe Gros ,Op .Cit,p 05.

الأمريكية و الفرنسية المتمركزة في عرض المتوسط و القواعد الإيطالية، إذ بدأت مقاتلات فرنسية من نوع "رفال و ميراج" في فرض سيطرتها على الأجواء الليبية و الأجواء في بنغازي[1]، و وجهت ضربات على رتل من الأليات العسكرية الليبية كما أن السفن الحربية و الغواصات الأمريكية و البريطانية أطلقت ما يزيد على 110 صاروخ من طراز "تما هوك" إستهدفت أهداف عسكرية أغلبيتها من القواعد الجوية و الدفاعات الجوية، وكانت هذه الهجمات في الوقت الذي بدأت فيه قوات القذافي بالتقدم بإتجاه الشرق إلى مدينة بنغازي معقل المعارضة الرئيسي، و إستطاعت الإستيلاء على عدة مدن و بدأت قصفا عنيفا على مدينة بنغازي، وقد خلفت الغارات الجوية على قوات القذافي ما لا يقل عن 15 دبابة و20 عربة مدرعة، و إثر ذلك أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية نجاحها وحلفاءها في إيقاف الهجوم على المدينة بنغازي، وقد قامت قوات الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بقصف العديد من المواقع الإستراتيجية لقوات القذافي و ساهمت بشكل كبير في تغليب كفة المعارضين، و مساعدتهم في التقدم و هزيمة القوات البرية للعقيد معمر القذافي.[2]

2. وقف إطلاق النار: أعلن نظام العقيد معمر القذافي عن وقف عملية إطلاق النار، و وقف العمليات العسكرية ضد قوات المعارضين، وقد لقي هذا الإجراء الكثير من الإستحسان لدى الأمين العام للأمم المتحدة، ودعى إلى فتح قناة للحوار السياسي بين المعارضة و النظام، ولكن وقف إطلاق النار لم يستمر طويلا، إذ إستمرت الهجومات و هذا ما أجهض عملية وقف إطلاق النار في مدة زمنية قصيرة.

3. تسلم حلف الناتو قيادة العمليات العسكرية: إذ أنه في نهاية شهر مارس أعلن "اندرس فوغ راسموسن" تولى حلف الناتو قيادة العمليات العسكرية في ليبيا، وقد جاء هذا التحول لحسم الخلاف و التردد بين الدول الأوربية حول قيادة العمليات العسكرية على ليبيا، وذلك بتاريخ 24 مارس 2011، ونفذت القوات التابعة لدول الحلف الضربات الجوية بنفسها، وتولى الحلف القيادة الفعلية للعمليات الهجومية التي نفذتها 18 دولة من أعضاء الحلف ومن الشرق الأوسط ضمن عملية "الحامي الموحد" بتاريخ 31 مارس 2011، وهي: " بلجيكا، بلغاريا، كندا، الدنمارك، فرنسا، اليونان، إيطاليا، الأردن، هولندا، النرويج، قطر، رومانيا، اسبانيا، السويد، تركيا، الإمارات، المملكة المتحدة و الولايات

[1] منظمة العفو الدولية، المعركة على ليبيا، ماي 2011، ص31.

[2] Hakan Edstron, Dannis Gemnis, Pursing strategy Nato operation from the gulf war to Gaddafi, united state of americ : Martin's press, 2012,P 126.

المتحدة"،[1] إذ نفذت طائرات الحلف ما مجموعه (17939) طلعة جوية مسلحة في ليبيا بين 31 مارس 2011 و31 أكتوبر 2011، تم في (17314) طلعة منها إستخدام طائرات ثابتة الجناحين، و(375) بإستخدام الهيلكوبتر و(250) بإستخدام مركبات جوية غير مأهولة أو طائرات بدون طيار، و كانت الضربات الجوية من نوعين متعمدة (مخطط لها مسبقا)، وديناميكية (ضربات إنتهازية على الأهداف التي تظهر أثناء المهمة)، و كانت حملة الناتو الجوية في ليبيا الأولى في تاريخ الحلف التي تستخدم فيها ذخائر موجهة بدقة، كما إستخدم الحلف(7642) سلاح جو أرض جميعها موجهة بدقة، و(3644) موجهة بالليزر، و(2844) موجهة بنظام تحديد المواقع الجغرافية، و(1150) سلاح إطلاق مباشر موجه بدقة مثل "صواريخ هيلفاير" وأربعة أسلحة متنوعة موجهة بدقة، وأبلغ الحلف عن إطلاق قرابة (470) قذيفة من قبل سلاح البحرية[2]، بيد أنه لم يحدد عدد صواريخ "توماهوك" التي أطلقت من السفن، وقد ساهمت هذه الهجمات في تغليب كفة المعارضة على قوات القذافي و هزيمتها في معظم التراب الليبي، وذلك من خلال تغطيت هجماتها و التمهيد لها بضرب دفاعات القذافي وذلك خاصة في باب العزيزية و العاصمة طرابلس، كما ساهمت بشكل أساسي في إعتقال معمر القذافي الذي إنتهى بمقتله.[3]

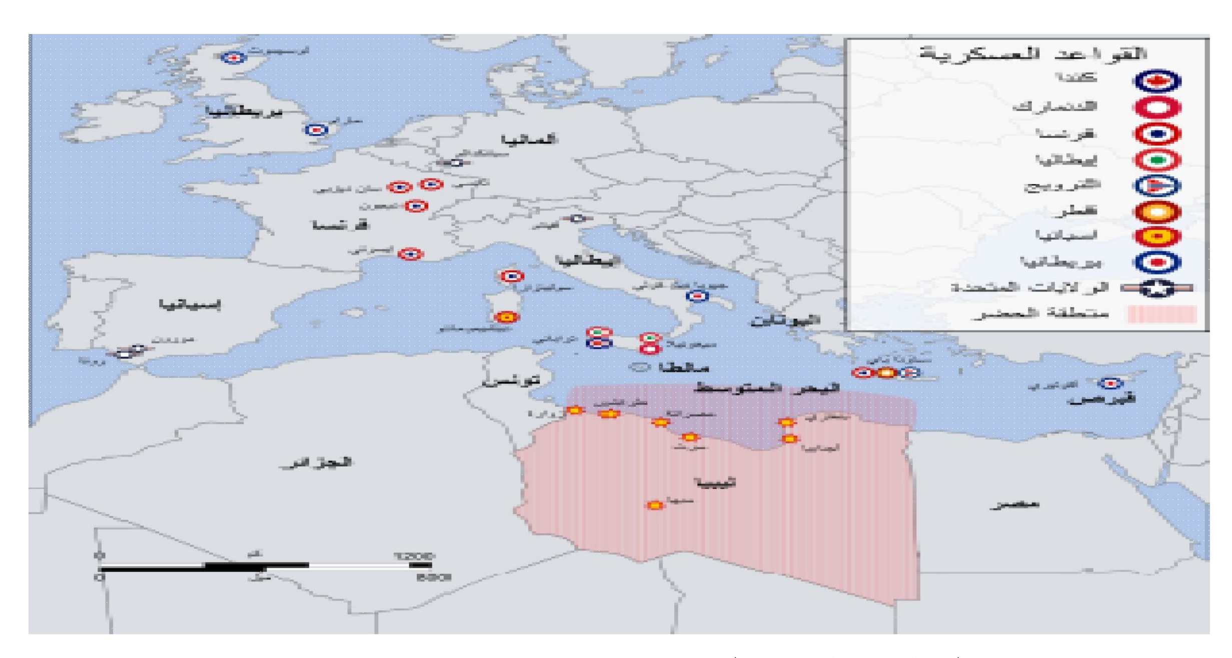
وهذه الخارطة توضح تمركز قوات الحلف و منطقة الحظر الجوي المفروض على ليبيا:

---

[1] Aysegul Aydin, foreign powers and intervention in armed conflicts, California : Stanford university press, 2012, p 107.

[2] David Witter, The Libyan Revolution : Escalation et intervention, United State of Americ, institute for the stady of war, 2011, p 29.

[3] تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا، جانفي 2012، ص 17.



الشكل رقم 18: (منطقة الحظر الجوي): . Phillippe Gros ,Op.Cit, p 09

4. ردود الفعل الدولية من التدخل الاجنبي في ليبيا: لقد عرف التدخل الدولي في ليبيا و تطبيق قرار مجلس الامن رقم 1973، العديد من التصرحات المواقف المتباينة بين مؤيد و معارض و متحفظ ويمكن تبيان هذه المواقف كمايلي:

– الدول الغربية : لقد رحبت معظم الدول الأوربية بتنفيذ حظر الطيران و دعمت القرار 1973 وقد شاركت العديد منها في عمليات الحلف الأطلسي في ليبيا، كما عبرت كل من روسيا والصين اللتان إمتنعتا عن التصويت على القرار 1973، عن أسفهما للتدخل العسكرى في ليبيا، وطالبت الحكومة الروسية بإنهاء فوري لـــ«سفك الدماء» فى ليبيا للسماح بإجراء حوار، بينما فرقت الشرطة الروسية مظاهرة نظمها معارضون أمام مكتب بعثة حلف شمال الأطلسي فى موسكو ضد التدخل العسكرى فى ليبيا.[1]

– الدول العربية و الدول المغاربية: لقد كانت الدول العربية و جامعة الدول العربية من المؤيدين لقرار مجلس الأمن رقم 1973، وقد شرك عدد من الدول العربية في إنفاذ الحظر الجوي على ليبيا كقطر و الإمارات العربية المتحدة، ولكن مع تطور الأحداث في ليبيا لقيت بعض الممارسات في ليبيا نوعا من المعارضة من جامعة الدول و ذلك في تصريح لأمينها العام، و قد حدد هذه الممارسات في بعض العمليات العسكرية التي يقوم بها الحلف في ليبيا، وذلك دون إتخاذ أي موقف

[1] سرج دانييل، الموقف الدولي و الروسي من التدخل الدولي في ليبا، مؤخوذ من:
http://studies.aljazeera.net/raports/2011/2011135827019892.htm

رسمي للحد منها، و قد كان موقف الدول المغاربية كغيره من الموقف الدولية حيث عبر المغرب عن رفضه لتدخل حلف شمال الأطلسي، في حين ظل الموقف الجزائري غير واضح وتميز بالدبلوماسية و عدم المعارضة و في نفس الوقت عدم الترحيب بالعمل التدخلي.[1]

- رابعا: نهاية الحظر الجوي (سقوط نظام القذافي): فبعد مقتل العقيد معمر القذافي، يوم 2011/10/20، إتخذ الحلفاء قرارا مبدئيا بإنهاء لعمليات الناتو في ليبيا يوم 2011/10/31، و يأتي قرار نهاية التدخل لعدة إعتبارات منها:

- مقتل الزعيم معمر القذافي: فبعد إنتقال القذافي إلى مسقط رأسه سرت قبيل سقوط العاصمة طرابلس و سيطرة معارضيه على جميع أنحاء ليبيا، قرر القذافي الفرار من سرت غير أنه أسر من قبل قوات المعارضة في 20 أكتوبر2011، مع وزير دفاعه وحراس شخصيين إثر إستهداف غارة للقوات للناتو موكبه يعتقد أنها من قوات فرنسية إستهدفت القافلة المكونة من سيارات كثيرة، وقد تمكنت قوات المعارضة من القبض عليه محتميا بأنبوب لتصريف مياه الأمطار، وقد تعرض للضرب وكل أشكال التعذيب قبل أن يقتل في ضروف غامضة بطلق ناري، وقتل معه كل من أبو بكر يونس وزير دفاعه و إبنه المعتصم، ليكون بذلك قد طويت صفحة من حكم دام 42 عاما و بداية لنهاية محتومة لنظامه.[2]

- إعلان تحرير ليبيا: أعلن المجلس الوطني الإنتقالي في 2011/10/23، من ساحة الكيش في بنغازي وسط إحتفالات رسمية عن تحرير ليبيا من نظام معمر القذافي، و هذا ما يعني نهاية إنتهاكات حقوق الانسان التي عانى منها الشعب الليبي من طرف قوات القذافي، ومما يمهد الطريق إلى تشكيل حكومة إنتقالية في ليبيا، وقد حضر الإحتفال قادة سياسيون و عسكريون من أعضاء المجلس الوطن الإنتقالي. [3]

- تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2016: صدر هذا القرار بتاريخ 27 اكتوبر 2011، الذي ينهي التدخل الدولي و يلغي القرار رقم 1973، إذ من خلاله تم تعديل الأحكام المتعلقة بحظر الأسلحة المفروض على ليبيا وذلك بتقديم إعفاءات إضافية، و إنهاء تجميد الأصول فيما يتعلق بالمؤسسة

---

[1] حسان عامر، الموقف العربي من الازمة في ليبيا، مؤخوذ من:
http://www.alamiya.org/index.php?option=com_articel&id=2978

[2] رمزي الميناوي، المرجع السابق، ص 279.

[3] حسن صبرا، نهاية جماهيرية الرعب، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص281.

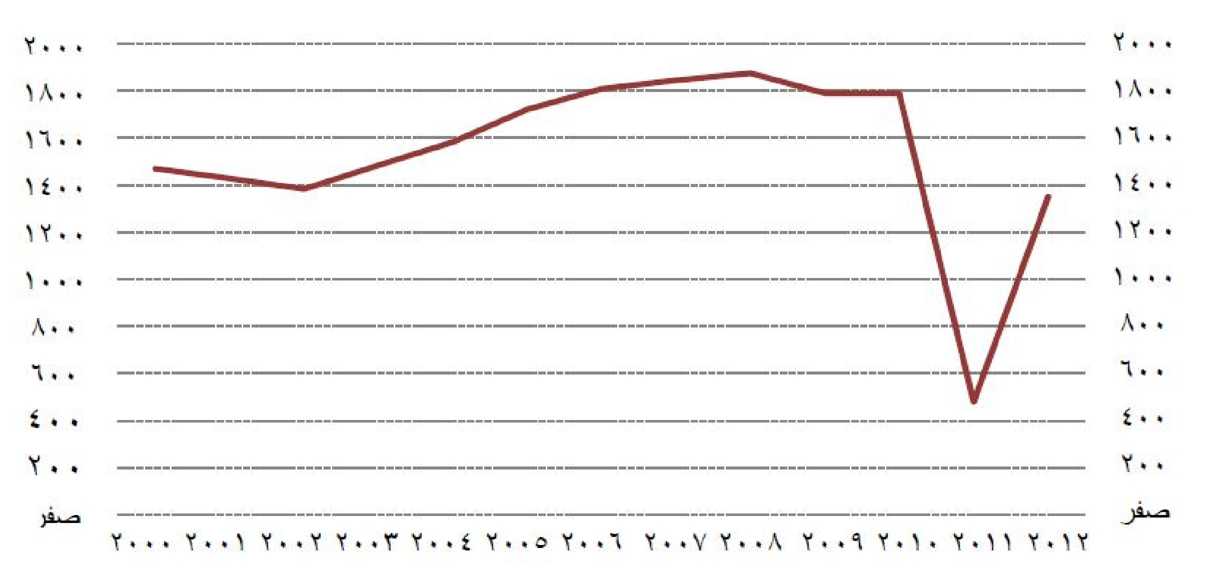
الوطنية للنفط الليبية و شركة الزويتنية للنفط، و تعديل تجميد الأصول المفروض على المصرف المركزي الليبي و المصرف العربي الليبي الخارجي و المؤسسة الليبية للإستثمار.[1]

المطلب الثالث: نتائج التدخل الأجنبي في ليبيا.

- النتائج السياسية و العسكرية: يعتبر سقوط مدينة سرت وموت معمر القذافي وإعلان التحرير من أبرز النتائج السياسية و العسكرية التي حققت بفضل التدخل الدولي في ليبيا، إلا أن التدخل الخارجي ساهم بشكل كبير في نشر الفوضى خاصة على الحدود إذ أصبح تأمين الحدود أحد أكبر التحديات التي تواجهها ليبيا، وهذا ما يجعل ليبيا مكانا مناسبا لأسواق السلاح و المخدرات، إلى جانب عمليات الإتجار غير المشروع اليومية بالوقود و البضائع، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على المنطقة ككل، كما أصبحت ليبيا عبارة عن منطقة أمنة لتسليح و مرور الشبكات الإرهابية التي تشكل خطرا على المناطق المجاورة و العالم.[2]
- النتائج المادية و الإقتصادية: لا شك أن الأحداث التي عرفتها ليبيا و التدخل الدولي أدى الى وقوع خسائر إقتصادية عالمية كبيرة سواء للاقتصاد الليبي والتي تراجعت معدلاته بصورة ضخمة أو بالنسبة للاقتصاد الأوروبي والأمريكي اللذين يعتمدان على النفط الليبي، والشكل الموالي يوضح إنخفاض الإنتاج النفطي في ليبيا:

[1] Simon Admes, Militry intervention and regime change in libya, Virginia journal of international law, volume 52, Number 02, 2012, P 396 .

[2] تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي حقوق الانسان في ليبيا، المرجع السابق، ص 17.



.1

الشكل 19: (الانتاج النفطي في ليبيا) : ادارة الشرق الاوسط و اسيا الوسطى، ليبيا بعد الثورة التحديات و الفرص، الولايات المتحدة الامريكية، صندوق النقد الدولي، 2012،ص 03.

بالإضافة إلى خسائر دول الجوار وفي مقدمتها مصر وتونس و الجزائر، و قد بلغ حجم الخسائر الإجمالية للشركات الأجنبية والأوروبية بوجه خاص نتيجة العمليات العسكرية ضد ليبيا نحو 50 مليار دولار، كما سجلت الواردات الليبية خلال الأشهر الأولى من 2011 إنخفاضا بنحو 35%، شملت الأسمنت ومواد التجميل والمواد المعدنية، وطوال 2010 كان نسق الواردات الليبية في حدود 6.8 ملايين دينار أما اليوم فهو لا يتعدى مليون دينار، و سجلت الصادرات بشكل عام هبوط بـــ 26.5%، رغم تزايد الطلب من الأسواق العالمية وإرتفاع الأسعار فيها، و ذلك لأن المشكل يكمن في توقف نشاط المؤسسات المصدرة، كما بلغت نسبة التضخم 3.1%، علما بأن نسبة التضخم المستهدفة في الميزان الإقتصادي تبلغ 3.5%.،[1] كما تأثرت إقتصاديات الدول التي لها عمالة في ليبيا، مثل الصين والفلبين وباكستان والهند، حيث تأثرت تحويلات العمالة لهذه الدول بشكل واضح، و الجدير بالذكر أن هناك أكثر من 140 ألف صيني يعملون في ليبيا، ونحو 30 ألف فلبيني، ونحو 80 ألف عامل بنجلادشي، ونحو 18 ألف باكستاني، ونحو 20 ألف هندي، ونحو 20 ألف تركي، تم إجلاء معظمهم من ليبيا بسبب الأحداث و التدخل الدولي، يضاف إلى كل ما سبق من خسائر تكلفة حرب حلف الناتو على ليبيا، حيث تشير الأرقام إلى أن هذه الحرب كلفت الولايات المتحدة نحو 40 مليون دولار شهريا إذ أن صاروخ "تما هوك" يكلف الميزانية الأمريكية 1,5مليون دولار وقد أطلقت الولايات

---

[1] محمد خوجة، حجم الخسائر الاقتصادية بسبب الأزمة في ليبيا، مؤخوذ من :
http ://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=494584&eid=1245

المتحدة الأمريكية ما يقارب 160 صاروخ، و كلفة الحرب بريطانيا نحو 160 مليون دولار شهريا، وفرنسا و دول الحلف الأخرى بنفس الشكل بغض النظر عن إختلاف الأرقام، فمثلا قذيفة مضادة للدبابات تكلف 30 ألف دولار، و القنبلة موجهة بالليزر تكلف 100 ألف دولار، و قنبلة من طائرة تكلف 113 ألف دولار، و تصل تكلفة حاملة طائرات إلى 200 ألف دولار يوميا دون إحتساب طلعات الطائرات والذخيرة المستخدمة فطلعة طائرة واحدة تكلف 15 ألف دولار دون إحتساب الذخيرة المستخدمة، إضافة إلى تكلفة طائرة الشبح الأمريكية المنطلقة من الولايات المتحدة الأمريكية التي تصل 7000 دولار لكل ساعة طيران، وهي تحتاج في مهمتها إلى 24 ساعة طيران دون إحتساب الذخيرة التي ستستخدمها. [1]

- النتائج الإجتماعية و الإنسانية: كان الهدف الأساسي من أصدر مجلس الأمن القرار 1973 الذي يجيز إتخاذ "جميع التدابير اللازمة" من أجل "حماية المدنيين والمناطق الأهلة بالسكان المدنيين المعرضين لخطر الهجمات في الجماهيرية العربية الليبية"، و قد قامت طائرات الناتو بـــ 17,939 طلعة جوية مسلحة في ليبيا، و إستخدمت ذخيرة دقيقة التوجيه، لكن رغم الإحتياطات التي إتخذها الناتو حدثت العديد من الوفيات في صفوف المدنين و العديد من الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المدنية، ومن بينها 20 ضربة جوية قام بها الناتو، منها خمس ضربات جوية قتل فيها ما لا يقل عن 60 مدنيا و العديد من الإصابات، إضافة إلى الضربات الجوية التي أنزلت أضرارا كبيرة بالبنية التحتية المدنية، و وقعت أكبر واقعة من حيث الخسائر في المدنيين بضربة جوية للناتو في ليبيا في مدينة "ماجر" إذ فاق عدد القتلى المدنيين 34 مدنيا في غارتين، و أصيب فيهما عدد كبير من سكان المدينة، كما عرفت ليبيا العديد من عمليات الخطف و القتل الغوغائي من طرف قوات المعارضة لعدد كبير من للمدنيين في المناطق الخاضعة لهم، وخاصة منهم من كان يساند القذافي أو يشتبه فيهم أنهم أعوان أو أنصار للقذافي.[2]

المبحث الثالث: السيناريوهات الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي.

[1] تقرير اللجنة الدولية لتقصي الحقائق حول ليبيا ، 2012، ص85.

[2] منظمة العفو الدولية، ليبيا الضحايا المنسيون لحلف الناتو، 2012، ص 09.

بعد إنتهاء التدخل الدولي في ليبيا بسقوط نظام معمر القذافي بداية لمرحلة جديدة يكتنفها الكثير من الغموض و المصير المجهول لشكل الدولة ما بعد القذافي، ويخلق العديد من السيناريوهات التنبؤية لهذه المرحلة ومن بين أبرز هذه السيناريوهات نذكر:

المطلب الأول: سيناريو قيام الحرب الأهلية و تقسيم ليبيا.

يعد سيناريو الحرب الأهلية و التقسيم من أبرز و أقرب السيناريوهات المحتمل حدوثها في ليبيا بعد الأزمة والتدخل الأجنبي الذي أدى إلى سقوط نظام القذافي بقتله و إعتقال نجله سيف الإسلام القذافي، و ذلك لتوفر المناخ الإجتماعي و السياسي و العسكري على الأرضية الجغرافية الليبية ومن بين أهم العوامل المرجحة لسيناريو الحرب الأهلية و التقسيم في ليبيا نذكر:

- ضعف المؤسسات السياسية و الإدارية لمرحلة ما بعد القذافي: فعلى الرغم من إسقاط نظام القذافي الذي حكم ليبيا 42 سنة بقبضة من حديد، إلا أن ليبيا ستعاني من فراغ في السلطة وذلك لكون ليبيا ستفتقر إلى القدرات السياسية و الإدارية التي إختفت مع سقوط نظام القذافي، وهذا لأن نظام القذافي كان يفتقر إلى المؤسسات السياسية و الإدارية الطبيعية فقد كانت ذات طابع خاص يمتاز بإدارة سياسية فريدة غير المعمول بها على المستوى العالمي العادي، إضافة إلى عدم وجود الأحزاب و المؤسسات الحزبية في ليبيا ما يجعل وجود هذه المؤسسات في ليبيا يمتاز بالحداثة و عدم الإستقرار و يجعلها غير قادرة على القيام بوظائفها على أكمل وجه وتكوين قواعد شعبية واعية ببرامج شاملة لا برامج جهوية أو قبلية، وهذا ما يخلق نوعا من الفوضى و عدم الإمتثال. [1]

- إنتشار الأسلحة و الميليشيات: تمثل هذه النقطة أكثر المسائل أهمية لفترة ما بعد القذافي، فقد ساهم النزاع المسلح في ليبيا في إنتشار الأسلحة و سهولة الحصول عليها في جميع الأوساط الليبية، وهذا ما يخلق نوعا من عدم الإنضباط وعدم القدرة على إنهاء المظاهر المسلحة وجمع الأسلحة من الميليشيات التي تسيطر على المؤسسات العامة و الأماكن الحيوية من مطارات و معسكرات، و هذا ما يجعل الجو ملائم للصراع المسلح بين الفصائل المتحاربة بعد سقوط نظام القذافي، و خاصة أن هذه الميليشيات ليس لها ولاء لجهة مركزية، و لم تستطع الحكومة الإنتقالية المؤقتة في ليبيا إخضاعها و السيطرة عليها، إذ أن هذه الميليشيات لها ولاءات شخصية، وهذا يظهر جليا من خلال السياسات

[1] صالح الخثلان،" بعد القذافي الطريق مازال طويلا"، مجلة العرب الدولية، العدد 1571، افريل 2012، ص 31.

الخاصة التي تتبعها كل مليشيا على حدى وبعيدة عن سياسات المليشيات الاخرى، وذلك باقامة نظام داخلي خاص وقيادة خاصة و حيز جغرافي خاص خاضع لها.[1]

- التصنيف الثوري: ويظهر هذا في التصنيف الموجود داخل ليبيا، وذلك من خلال اعتبار بعض المدن ثائرة و اعتبار بعضها محررة، و هذا التصنيف يكاد يكون رسميا وذلك باعتبار ان المدن الثائرة و التي ينتمي اليها معظم قادة و اعضاء الحكومة، و هي المدن الشرقية ما يجعل المدن الغربية و الجنوبية ينطبق عليها اسم المدن المحررة بمساعدة حلف شمال الاطلسي، وهذا الوضع القائم و المتمثل في وصف بعض المدن في ليبيا بالثائرة و الاخرى بالمحررة يجعل الامر في ليبيا عرضة للانتفاضة الدائمة او الثورة المضادة، وبهذا التصنيف فالوضع في ليبيا ممهد للحرب الاهلية و تبعاته من التقسيم[2].

- الانتماءات و الولاءات القبلية: يعتبر النظام القبلي من أبرز العوامل التي أثرت في تشكيل الحياة السياسية في ليبيا، وتعد القبيلة عنصرا أساسيا من مكونات المجتمع الليبي و قد إستخدم القذافي خلال فترة حكمه على هذا العنصر لتثبيت أركانه من خلال تقريب قبائل ذات ثقل معين من حاشيته وإغداق العطايا عليهم لضمان ولائهم له، كما لعبت القبيلة دورا اساسيا في الازمة المسلحة التي اطاحت بنظام القذافي بدعم من قوات حلف شمال الاطلسي، وكان لها القول الفاصل في الكثير من المعارك الميدانية خاصة في بنغازي و العاصمة طرابلس، ولكن بعد سقوط نظام القذافي ازدادت النزعات القبلية و ظهرت الاختلافات القبلية خاصة بين الشرق و الغرب و الجنوب، و ظاهرة الصراعات القبلية ليست جديدة في ليبيا اضافة الى ظاهرة الثأر بين القبائل، و خاصة بفعل انتشار الاسلحة و المعدات و كون ان لكل قبيلة مليشيات مسلحة تابعة لها و هذا اخذين بعين الاعتبار ان ليبيا تحوي ما يقارب 120 قبيلة، ما يجعل الاضطرابات والمواجهات الدامية في ليبيا سهلة الحدوث خاصة في ظل التنوع العرقي و القبلي بين القبائل العربية وبين مقاتلين تابعين لقبائل التبو الإفريقية ومرورًا بالخلافات الدامية بين القبائل العربية و القبائل الأمازيغية في بلدتي زوارة و الجميل في الغرب، وانتقالاً للصراعات الساخنة في منطقة جبل نفوسة، ونهاية بحملات الانتقام من قبل قبائل مدينة مصراته ضد مناطق قاتلت إلى جانب القذافي، و قبيلة القذاذفة و القبائل الموالية لها ضد القبائل التي

---

[1] ميلاد الحارثي، سيناريوهات المواجهة المسلحة في ليبيا، مؤخوذ من: http://diae.net/6707

[2] المنصف وناس، "القبيلة و السلطة في ليبيا"، مجلة المغرب الموحد، العدد 12، ماي 2011، ص 19.

يشك في ان لها يد في مقتل القذافي، كل هذه المكونات القبلية و العرقية في الشعب الليبي باختلاف اعراقه عرب و أمازيغ و أفارقة، اضافة الى الكم الكبير من القبائل و الولاء الشعبي المتجذر للقبيلة يجعل من ليبيا ساحة لحرب أهلية، خاصة في ظل حكومة مركزية ضعيفة غير متحكمة في الدولة و لا تملك ولاءات شعبية ما يعزز من سيناريو التقسيم.[1]

المطلب الثاني: سيناريو إستمرار المرحلة الإنتقالية و التدخل.

ما حدث في ليبيا أمر تعدى الخلاف الذي يقع بين النظام الحاكم والمعارضة السياسية في المناطق التي شهدت أزمات سياسية وتطورت إلى نزاع مسلح ثم تدخلا دوليا أسفر في نهايته إسقاط النظام، ما يجعل سيناريو إستمرار المرحلة الإنتقالية مدة زمنية كبيرة وإستمرار التدخل الدولي في الشؤون الداخلية الليبية من السيناريوهات المحتمل حدوثها وذلك لعدة أسباب منها:

- التأخير في ملئ الفراغ السياسي: وذلك راجع إلى الإخفاق في إيجاد مؤسسات سياسية وأمنية قوية في مقابل الإنتشار الكبير للسلاح، والتوسع في إنشاء الكتائب العسكرية والأمنية، ما يساهم في بروز الخلافات أو يضاعف من خطرها، وهذا إذا لم تظهر بوادر معالجة حقيقية لها عبر إستراتيجيات وخطط قابلة للتطبيق، و يمكن إعتبار ذلك من أبرز إخفاقات التي ستواجه المكتب التنفيذي أو من يكون بعده من الحكومة الإنتقالية، إذ تشير المعلومات الأولية أن من ينتسبون للكتائب الأمنية داخل المدن يفوقون في عددهم عناصر الأمن الوطني والأمن الوقائي بعدة أضعاف، بل إن دور الكتائب غير المعترف بها من قبل دائرة الداخلية في المكتب التنفيذي يغلب على نشاط الأجهزة الرسمية في حفظ الأمن ومكافحة الجريمة وملاحقة رجال النظام مع ملاحظة أن العشرات من تلك الكتائب لا تعرف الحكومة الإنتقالية عن نشاطها وعدد أفردها وتسليحها إلا القليل[2] .
- بروز الجهوية و القبلية: وهذا ما يظهر بشكل واضح منذ سقوط النظام السابق، ومن أهم مظهرها إرتفاع أصوات المتحدثين باسم مناطقهم و قبائلهم، والتنافس بينهم فيما يتعلق بدور كل منطقة أو قبيلة في الثورة، ما يجعل هذا الوضع قد يتطور إلى التصادم والمواجهات المسلحة بين العديد من

---

[1] يوسف محمد الصواني، "ليبيا بعد القذافي الديناميات المتفاعلة و المستقبل السياسي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 395، جانفي 2011، ص 35.

[2] تقرير الشرق الاوسط رقم 115، المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الامنية في حقبة مابعد القذافي، ديسمبر 2011، ص 04.

المناطق على خلفية مواقف كل منها (رافض أو مؤيد) للمقترحات الحكومية و النظام، ما يجعل الخروج بقرارات توافقية يتطلب فترة زمنية كبيرة وذلك لأخذ رأي جميع الاطراف و موافقتها.[1]

• بروز الإستقطاب الأيديولوجي: وهذا ما قد يجعل المرحلة الإنتقالية صعبة وتتميز بالطول و عدم الإستقرار، فعلى سبيل المثال هناك حملة ضد جماعة الإخوان المسلمين أثرت في قطاع من الناس، حتى بات حاليا الإنتماء إليها وصمة تمنع في بعض الحالات من تولي المناصب، بالمقابل بات التحذير من العلمانيين والليبراليين جزءا من التراشق، أذكته الدعوة إلى تحكيم الشريعة، والتحريض ضد من يرفضونها، وينبغي التنويه إلى أن النزاع في صفوف الكتائب المسلحة أخذ منحى التخندق والإستقطاب الأيديولوجي بين التيار الإسلامي و الليبرالي، وحتى بين التيار الإسلامي نفسه ممثلا في الإخوان المسلمين وبعض المجموعات الإسلامية التي لا تتفق معهم، فبعد مرحلة إسقاط النظام تأكد أن النزاع على السلطة قد يأخذ طابع التشدد الديني، فهناك العديد من المجموعات المسلحة تأسست على قاعدة دينية جهادية سلفية، وقد شهد العديد من المناطق شرقي ليبيا حوادث تفجير كما ظهرت منشورات في بعض الأماكن العامة والأسواق وعلى الجدران تدعو إلى قفل محال الحلاقة وصالات الأفراح ومحال بيع التبغ، وحملت المنشورات نبرة التهديد بإستخدام القوة .[2]

• بقايا النظام السابق: إذ يعد المتورطون مع النظام السابق و الموالين للقذافي و عائلته عاملا من عوامل التنازع من خلال إثارتهم الخلافات وعدم رضوخهم للحكومة الإنتقالية، ودعم بعض المجموعات المسلحة لبث الفوضى، وذلك بدعوى المقاومة المستمرة، مما يجعل من عملية دمج هؤلاء في النظام الجديد مخاطرة وسبب لسخط الشارع، لكن نبذهم يمثل عامل توتير وخلق جيوب تحارب محاولات بناء نظام سياسي جديد في ليبيا، إلا أن تهمة التورط مع النظام السابق قد تستعمل أيضا بين القوى المتنافسة على السلطة لإقصاء الخصوم، خاصة أنهم يمثلون غالبية الموظفين في قطاع الدولة خلال عهد القذافي. ورغم حدة هذا النزاع سيكون من الصعب على القادة الجدد معالجة هذا الإرث، وتبدو التصريحات والممارسات الرسمية حياله غامضة أحيانا ومتناقضة في أحيانا أخرى[3].

• إنتشار الميليشيات المسلحة: فتشكيل المجموعات العسكرية على أساس مناطقي لدواعي الحرب التي فرضها النظام السابق (كتائب مصراته، الزنتان، جادو، يفرن، نالوت، غريان، الزاوية،

[1] عبد الاله بلقزيز، " مشكلات مابعد سقوط نظام القذافي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 393، نوفمبر 2011، ص 121.
[2] خير الدين حسيب و اخرون، الربيع العربي الى اين؟ افاق جديدة للتغير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص273.
[3] السيد ولد اباه، المرجع السابق، ص 40.

صبراته، طرابلس، تاجوراء، وبنفس المنوال كتائب المناطق الشرقية)، سيساهم في عرقلة عملية الإندماج، يزيد من طول فترة المراوحة وشدة الحساسيات بينها، خصوصا عند نقاط الإحتكاك خاصة في العاصمة والمناطق التي حولها، وأيضا في بني الوليد وسرت وسبها وأوباري وغيرها من مدن الجنوب، إضافة إلى تصعيد، حدة المنافسة بين التشكيلات المناطقية إلى الدرجة يمكن أن تصيب الحكومة الإنتقالية بالشلل فيما يتعلق بخطط دمج الثوار ونزع سلاحهم[1].

- التدخل الدولي في الشؤون الداخلية الليبية: وذلك راجع الى عدد من الإعتبارات السياسية و الإقتصادية و التي نذكر منها:[2]

– طبيعة أعضاء المجلس الوطني و الحكومة الإنتقالية إذ أن معظمهم كان من أفراد النظام السابق وقد إنشقوا عنه بعد أحداث 17 فيفري 2011، وأن لهم علاقة وطيدة مع السلطات الأجنبية المتدخلة عسكريا في ليبيا، كما أن معظمهم ينتمون إلى التيار الليبرالي وهذا ما يجعل هذه الدول و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و فرنسا تسعى إلى التدخل في الشؤون السياسية لليبيا ومحاولة التدخل في صياغة نظامها السياسي والعمل على زرع الفوضى والإنقسامات بين المجتمع الليبي خاصة أن قوات الفاعلة في ليبيا تتوزع فيها الإنتماءات الفكرية والمذهبية (الاسلامية و الليبيرالية)، وذلك للحفاظ على مكاسبها العسكرية و السياسية، و ذلك من خلال التحكم في قنوات إتخاذ القرار، مما يجعل ليبيا تحت الوصاية الغير المعلنة وهذه كلها تمثل أكبر تحدي حقيقي لفترة ما بعد القذافي.[3]

– المحافظة على المكاسب الإقتصادية: وذلك من خلال التدخل تحت ذريعة إعادة إعمار ليبيا، و التأخير في الحصول على أموال ليبيا المجمدة في البنوك الخارجية، إضافة إلى الأموال التي أنفقتها هذه الدول في عمليات الحامي الموحد، لذلك ستسعى هذه الدول إلى ضمان مكاسبها الإقتصادية في ليبيا من خلال التحكم في الإقتصاد الليبي و النفط الذي يمثل المحرك الإقتصادي الأساسي في ليبيا، وذلك من خلال إقتسام حقوق إستغلال النفط بواسطة المؤسسات التابعة لهذه الدول و السعي للحصول على تسهيلات من الحكومة الليبية مما يجعل هذه المؤسسات تملك نوع من الحرية و الحماية و يجعلها تدر أرباح طائلة لدول الخاضعة لها على حساب ليبيا و الشعب الليبي.

---

[1] عبد الاله بلقزيز، المرجع السابق، ص 122.

[2] خير الدين حسيب، "ليبيا الى اين سقوط القذافي لكن؟"، مجلة المستقبل العربي، العدد 391، سبتمبر 2011،ص 09.

[3] النوري الصل، ليبيا ما بعد القذافي التحديات و السيناريوهات، ماخوذ من: http://www.turess.com/alchourouk/504958

المطلب الثالث: سيناريو قيام دولة القانون و الديمقراطية في ليبيا.

رغم أن الإنتفاضة الليبية إنحرفت عن مسارها السلمي، و أصبحت صراع مسلح بين طرفين و إعتمدت بشكل كبير على التدخل الدولي لحل الأزمة من خلال فرض حظر جوي على الطيران الليبي، الذي إنتهى بقتل معمر القذافي، إلا أن سيناريو قيام دولة القانون و المؤسسات في ليبيا يعتبر من السيناريوهات المحتملة في ليبيا، إذا ما توفرت الإعتبارات التالية:

- وجود إدارة مؤسساتية لمرحلة ما بعد القذافي: بما أن المجلس الإنتقالي يعتبر السلطة السياسية و القانونية الوحيدة الممثلة لليبية داخليا و خارجيا بعد سقوط نظام القذافي، فإنه يجب خلق العديد من المؤسسات السياسية التي يمكن إعتبارها حديثة في النظام الليبي نظرا لطبيعة الهيكلة المؤسساتية التي كانت مطبقة في فترة حكم القذافي، وذلك يكون من خلال التواصل بين القوى السياسية في ليبيا بإختلاف إيديولوجياتها و توجهاتها السياسية سواء كانت مركزية أو فدرالية، مع تطوير ثقافة ديموقراطية، فلا يمكن أن تسود ديموقراطية حقيقية إذا كانت عائدات النفط والغاز تذهب إلى خزينة الحكومة من دون رقابة.[1]
- بناء مؤسسة عسكرية ونزع السلاح: إذ أن مدخل الإستقرار في ليبيا هو بناء مؤسسة عسكرية، التي بدورها ستساهم بشكل جوهري في ترسيخ الإستقرار و رسم ملامح بارزة لكيان الدولة، و طمأنة الشعب للمستقبل الديمقراطي للبلاد، إضافة إلى نزع السلاح و دمج الميليشيات المسلحة في المجتمع المدني و المؤسسة العسكرية وذلك عبر حزم من السياسات الإقتصادية و السياسية وذلك للحيلولة دون تحول السلاح إلى مصدر رزق لحامليه في ليبيا[2]، ولذلك فإن تأسيس الجيش الوطني أو المؤسسة العسكرية و هيمنتها على القوة أمر ضروري في ليبيا، و لا يقل دوره عن دور باقي المؤسسات السياسية و القانونية.

---

[1] خير الدين حسيب و اخرون، المرجع السابق، ص274.
[2] وليد السكران، دولة الديمقراطية ام دولة العسكر، مأخوذ من:
http://www.libya-alyoum.com/news/index.php?id=21&textid=8532

• تنظيم إنتخابات رئاسية و تشريعية : إذ تعد هذه الخطوة من أهم الخطوات التي يجب إتخاذها في ليبيا، وذلك لوضع أسس الدولة ورسم الخطوط العريضة لملامح هده الدولة و شكلها و إتجاهاتها، وتمثل هذه العملية المخاض الفعلي لمستقبل الديمقراطية في ليبيا وبدون نجاح هذه العملية لا يمكن الوصول إلى دولة ديمقراطية، ويتم هذا إذا ما توفر عدد من الشروط من أهمها:[1]

– الأحزاب و الجماعات المحلية: إذ يعتبر إيجاد أحزاب سياسية في ليبيا فاعلة ونشيطة و مدركة لمتطلبات المرحلة الإنتقالية من الصعوبات و في نفس الوقت من الميكانيزمات التي إذا فعلت و لعبت دورها، سوف تؤدي إلى خلق جو من الديمقراطية، وذلك من خلال نقل التنافس السلطوي بين القبائل و الميليشيات إلى عمل سياسي منظم داخل أحزاب تضبطها أسس و قوانين، وهي التي تقوم بإختيار الأشخاص الأكفاء الذين من خلالهم يمكن الوصول إلى إنتخابات مولدة لدولة يحكمها القانون ولها مؤسسات ذات طابع ديمقراطية.

– إختيار حكومة إنتقالية و مجلس خاص للترتيب للإنتخابات: وهذا يعتبر من الشروط الأساسية للوصول إلى نتيجة هي قيام إنتخابات تخرج ليبيا من المرحلة الإنتقالية، وذلك يكون حسب شروط و معايير خاصة و يكون محدد بفترة زمنية معينة و ذلك لكي تكون هذه العملية قانونية و منظمة، ومن الشروط الواجب توفرها في هذه الحكومة أن تكون تشمل أشخاص لهم كفاءة و مصداقية و لهم الخبرة اللازمة في التسير و التدبير وهم الذين يقومون بتسير البلاد و إختيار أعضاء اللجنة التحضيرية للإنتخابات و خاصة إنتخاب مجلس النواب الذي يعتبر أهم المؤسسات في النظم الديمقراطية.

• وضع وصياغة دستور: فالدستور هو النقطة الجوهرية التي من خلالها يقوم تنظيم الشؤون السياسية و القانونية، وتعتبر صياغة الدستور من أهم المراحل و الخطوات التي من خلالها يتحقق سيناريو قيام دولة ديمقراطية في ليبيا أو فشلها، وذلك لأن الدستور هو المحدد و المنظم للأطر المؤسساتية داخل الدولة، ومن خلاله يمكن جمع جميع الإقتراحات التي تجعل التيارات الداخلية في الدولة متفقة إلى حد كبير على نظرة واقعية للحياة التشاركية، مما يسمح بتمثيل جميع القبائل و الأقليات و يخلق حلقة أكبر للحوار و بعيد عن استخدام الأسلحة.

[1] خير الدين حسيب و اخرون، المرجع السابق، ص275.

وإذا تحقق سيناريو قيام دولة ديمقراطية في ليبيا على المدى القريب أو البعيد فإن ذلك سوف يكون وفق إحتمالين هما:

– الإتجاه الإسلامي: فالدور الذي ستلعبه الحركات الإسلامية في ليبيا سيكون دورا محوريا و محركا رئيسيا لتحديد لشكل الديمقراطية في ليبيا فتيار الإخوان المسلمين المعروف بالتنظيم له حظوظ كبيرة في الوصول إلى السلطة و إذا تحقق هذا الإحتمال سيكون شكل الدولة في ليبيا إسلامي يستند إلى الشريعة الإسلامية و مبني على قاعدة التعددية و الشورى و أن الحاكم ليست له سلطة مطلقة.[1]

– الإتجاه العلماني: و هو الإتجاه الذي يدعوا إلى إقامة دولة مدنية في ليبيا، ويندد بإختطاف الديمقراطية تحت مسمى إسلامي و إستخدام سطوة الدين على العامة و التظاهر بالديمقراطية للوصول إلى السلطة و إذا تحقق إحتمال وصول هذا الإتجاه إلى السلطة سيكون شكل الدولة مؤسساتي على أسس غربية مع إختلاف و هذا الإحتمال هو الأكثر ترجيحا في السيناريو الديمقراطي .[2]

[1] اسامة مخيمر، " الاوضاع في ليبيا من الثورة الى الجمود"، اخبار الساعة، العدد 4521، افريل 2012، ص 14.
[2] نفس المرجع، ص 15.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال دراستنا و إستعراضنا للأسباب و الدوافع التي أدت إلى التدخل الدولي في ليبيا و الأطراف و المراحل التي مر بها هذا التدخل و النتائج التي خلفها، ومحاولتنا وضع سيناريوهات وتوقعات لمرحلة ما بعد سقوط النظام في ليبيا، وصلنا إلى أن هناك العديد من الدوافع و الأسباب الظاهرية و الخفية التي أدت للتدخل الأجنبي في ليبيا، ومن بين أبرز هذه الأسباب الخلفيات العدائية بين نظام معمر القذافي مع الدول الغربية وذلك يتجسد في ازمة لوكربي و محاولة ليبيا إمتلاك السلاح النووي، إضافة الى عدم قدرة النظام السياسي الليبي كبح المظاهرات الشعبية و الإنشقاقات في نظامه السياسي و العسكري، إضافة إلى الإنتهاكات في حقوق الإنسان، ذلك من خلال إستخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين و الإعتقالات التعسفية و إستخدام الأسلحة الثقيلة و الذخيرة الحية و الطيران لتفريق المظاهرات، وفقدان نظام العقيد معمر القذافي شرعيته الدولية خاصة بعد الإعتراف بالمجلس الوطني الإنتقالي الليبي، كما لعبت هيئة الأمم المتحدة و مجلس الأمن دورا أساسيا و أعطت دافعا قانونيا للتدخل الدولي من خلال إصدار القرارين 1970 و 1973 اللذان يمثلان المسوغ الشرعي للتدخل، إضافة للدوافع الإقتصادية و الرغبة المصلحية للدول المتدخلة في التحكم و إستغلال النفط الليبي أو المحافظة على إستثماراتها النفطية

كما توصلنا إلى أن التدخل الدولي في ليبيا كان سريعا و لعبت فيه العديد من الدول و الاطراف أدوارا رئيسية، وقد كانت قطر من بين هذه الدول التي ساهمت بشكل كبير في التدخل في ليبيا بجانب الدول الكبرى، كما لعب الإعلام العالمي و العربي دورا رئيسيا و حاسما فيه، وأن التدخل الأجنبي في ليبيا مر بعدد من المراحل من أبرزها مرحلة بداية العمليات بقيادة الولايات المتحدة و فرنسا و بريطانيا و الدور الذي لعبته في تدمير قوات القذافي و مرحلة تولي حلف الناتو قيادة العمليات في ليبيا، كما توصلنا إلى أن هذه العمليات التي كانت تهدف الى حماية المدنيين و ضرب القوات الجوية للنظام خرجت من مسارها المحدد في قرار مجلس الأمن رقم 1973، وذلك من خلال دعمها

لقوات المعارضة و خلق العديد من النتائج السلبية و خاصة منها القصف الجوي للمدنيين، و النهاية المأساوية للقذافي.

كما توصلنا في نهاية الفصل إلى ان مصير ليبيا بعد القذافي يبقى مرهون لتوقعات و فرضيات تلعب فيها مخلفات الأزمة دورا أساسي و خاصة منها القبيلة و الميليشيات العسكرية و الحكومة الإنتقالية و الدول الأجنبية، وأن أي مصير و مستقبل لليبيا ما بعد القذافي مرتبط و مرهون بهذه العناصر.

بعد دراسة و تحليل التدخل الأجنبي في ليبيا، من خلال التطرق إى المفاهيم و أنواع التدخل، و دراسة المكانة الجيواستراتيجية لليبيا و دوافع التدخل و أطرافه و مراحله، توصلنا إلى النتائج التالية:

- أن التدخل الأجنبي من المفاهيم التي يكثر فيها الجدل و الإختلاف بين السياسي و القانوني، و تعدد النظريات و المدارس الفكرية التي تناولته كل منها إنطلاقا من تفسيرها للعمل التدخلي وتصوراتها له و يتجلى ذلك في:

– كون التدخل الأجنبي مفهوم متغير خاضع للآليات و الميكانيزمات و الظروف التاريخية التي ساهمت في تجسيده عمليا، فبالرغم من أن التدخل من العمليات التاريخية القديمة التي شهدت العلاقات الدولية العديد من تطبيقاته، إلا أنه مازال يعرف تعاريف مختلفة بين مدارس العلاقات الدولية، فأصبح يقرن بالعديد من الأوصاف التي منها التغلغل و الغزو، و تعدد هذه التعاريف و إختلافها أدى إلى دخول الدارس له في مأزق تحديد مفهوم إصطلاحي، و للوصول إلى حل هذا الإشكال إقترح العديد من الباحثين بعض التعاريف التي تتداخل فيما بينها في خاصيتين أساسيتين إذا توفرتا يمكن وصف العمل بأنه تدخل، فكلما كانت تهدف إلى تغيير أو إلى الحفاظ على النظام السياسي أو السلطة السياسية القائمة وصفت بأنها تدخل، و للوصول إلى تحليل دقيق لمفهوم التدخل يجب البحث و التدقيق في الوسائل التي تنفذ بها السياسة التدخلية، و الدوافع و الأسباب و الأهداف و السلوك أهو لإحداث تغيرات في الدولة أم لإبقائها على ما هي عليه، و ذلك دون إغفال طبيعة العلاقة بين الدول المتفاعلة و نتائج العملية هل تشكل تغييرا جذريا في طبيعة العلاقات الموجودة بين هذه الدول،أو تم التعدي على سيادة هذه الدول التي تعدى عليها.

– تشابك هذا المفهوم مع العديد من المفاهيم المشابهة له، فلتعريف التدخل بدقة يجب تفريقه عن مختلف المفاهيم التي تتداخل معه كالردع و التأثير و العدوان وغير ذلك، فالتدخل هو نتاج توفر العديد من العناصر التي تمثل المعيار الذي يحدد به درجة التدخل حيث أن الردع هو إستباق للحدث في حين

أن التدخل هو عمل مخطط، كما أن التأثير هو هدف يخلق الحالة التدخلية المنتظرة، في حين أن التدخل هو عملية إدراكية هادفة و مستمرة، في حين أن العدوان هو عملية تخلق كسرا للقواعد و القوانين الدولية و أهدافه تحقق في المدى القريب، على خلاف التدخل فهو عملية منظمة و مخططة من قبل وحدات سياسية في إتجاه وحدة أخرى، فهي تهدف سواء للحفاظ على الوحدة القائمة أو احداث تغيير في الوحدة المستهدفة، أو لإعادة توجيه سياستها الخارجية بالطريقة التي تخدم مصلحة المتدخل، و عند التدخل في شؤون الدول الأخرى فإن سيادة هذه الأخيرة تم التعدى عليها، إذن فإن التدخل هو عملية تمثل تعديا على الممارسات السياسية للدول المستهدفة و تقييدا لحرية الخيار فيها و تهميشا لإمكاناتها الجيوسياسية سواء داخليا أو خارجيا.

- أن التدخل الدولي في ليبيا مر بالعديد من المراحل وشاركت فيه مجموعة من الأطراف وذلك نتيجة العديد من الدوافع و الأسباب وقد خلف هذا التدخل العديد من النتائج، ما يطرح مجموعة كبيرة من سيناريوهات وتوقعات لمرحلة ما بعد سقوط النظام في ليبيا، وقد توصلنا من خلال ذلك إلى:

– أن هناك العديد من الدوافع و الأسباب الواضحة التي أدت للتدخل الأجنبي في ليبيا، و من بين أبرز هذه الأسباب طبيعة نظام معمر القذافي وشخصيته التي تعتبر أنها من الشخصيات الدكتاتورية وشكل العلاقته مع الدول الغربية الذي تجسد في أزمة لوكربي، و محاولة ليبيا إمتلاك السلاح النووي ما خلق نوعا من العداء، إضافة إلى الإنفلات الأمني الكبير الذي عرفته لبيبا و دخولها في أزمة داخلية بين النظام و المعارضة الشعبية، وما نتج عنه من إنتهاكات في حقوق الإنسان الذي تجسد في العديد من الممارسات الغير الإنسانية مثل الإعتقالات التعسفية العنف المفرط ضد المتظاهرين و إستخدام الأسلحة الثقيلة و الذخيرة الحية و الطيران و التهديد بالإبادة، ما أفقد نظام العقيد معمر القذافي شرعيته الدولية خاصة بعد الإعتراف بالمجلس الوطني الإنتقالي الليبي.

- لعبت المؤسسات الدولية دورا مهما في الأزمة الليبية، فقد كان التدخل فيها له قاعدة دولية متمثل في هيئة الأمم المتحدة و مجلس الأمن حيث تم التدخل بدافع قانوني، من خلال إصدار القرارين 1970 و 1973 .

- أن للدوافع الإقتصادية و الرغبة المصلحية للدول المتدخلة في التحكم و إستغلال النفط الليبي أو المحافظة على إستثماراتها النفطية دورا كبيرا في التوجه نحو العمل العسكري في ليبيا.

- أن التدخل الدولي في ليبيا إمتاز بسرعة و لعبت فيه العديد من الدول الأوربية و العربية كقطر و الإمارات أدوارا أساسية، إذ كانت قطر من بين هذه الدول التي ساهمت بشكل كبير في التدخل في ليبيا بجانب الدول الكبرى، كما لعب الإعلام العالمي و العربي دورا حاسما فيه.

- أن الأهداف و الذريعة الأساسية من هذا التدخل كان الحد من إنتهاكات حقوق الإنسان و الممارسات القمعية من خلال فرض حظر طيران جوي على القوات الجوية الليبية، و لكن العمل العسكري في ليبيا تعدى هذا الإجراء المحدد في نص القرار رقم 1973، إذ قامت قوات حلف الناتو في العديد من الطلعات الجوية و الضربات بإستهداف منشأة غير عسكرية، كما ساندت في كثير من الحالات قوات المعارضة لدخول المدن التي تحت سيطرت قوات القذافي أو فك الحصار عنها، ما جعل العمل العسكري ضد ليبيا يحيد عن هدفه الأساسي المحدد و المساهمة في إسقاط القوة الدفاعية و الهجومية لقوات النظام و مساعدة المعارضة و لو كان ذلك على حساب المدنيين.

- أن التدخل الأجنبي في ليبيا مر بعدد من المراحل وكانت بداية التدخل الفعلي للعمليات بقيادة الولايات المتحدة و فرنسا و بريطانيا و كان لها دور كبير في تدمير قوات القذافي وتعزيزاتها الأمنية و الدفاعية، ثم إنتقال القيادة للحلف الأطلسي، ليكون بذلك العمل دولي بقيادة محايدة دولية، ولكن في واقع الأمر نرى أن ما تسبب به ما يعرف بمسؤولية الحماية كان يخدم مصالح الدول الكبرى في ليبيا، كما أن التغطية الإعلامية المتواصلة لم تظهر طبيعة القصف الجوي في ليبيا، وكانت هذه التغطية

مؤيدة للحرب تماما، و النهاية المأساوية للقذافي التي تفتح العديد من التساؤلات التي تجعل الدارس يشكك في أهداف التدخل هل كان لتصفية القذافي أم للحد من إنتهاكات حقوق الإنسان، و الأرجح كانت لتصغية القذافي.

– أن مصير ليبيا بعد القذافي يبقى وشكل الدولة الليبية الجديدة سيكون أفراز لمجموع عوامل متداخلة كانت من مكونات الدولة في ليبيا سابقا خاصة منها القبيلة و ظهرت بفعل الأزمة كالميليشيات العسكرية و الحكومة الإنتقالية و هذا دون إغفال الدور الذي ستلعبه الدول الأجنبية في ليبيا ما بعد القذافي، و أن أي مصير و مستقبل لليبيا ما بعد القذافي مرتبط و مرهون بهذه العناصر، ومن السيناريوهات الوارد حدوثها في ليبيا سيناريو التقسيم و الحرب الأهلية و هو السيناريو الأكثر ورودا و ترجيحا في ليبيا نظرا للمعطيات الواردات و التفاعلات السياسية الموجودة في الأرضية السياسية الداخلية الليبية من عدم تحكم في الأوضاع و غيرها من المعطيات، و السيناريو إستمرار المرحلة الإنتقالية ، وسيناريو قيام دولة ديمقراطية في ليبيا و هو من السيناريوهات الغير مستبعدة و ذلك إذا توفرت العوامل الداخلية المساهمة في تأسيس دولة ديمقراطية في ليبيا لها سيادة مطلقة داخليا و خارجيا و تتحكم في كامل ترابها الوطني بتركيباته الإجتماعية و السياسية و العسكرية.

- أن نظام العقيد معمر القذافي الذي إمتاز خلال فترة حكمه التي دامت 42 سنة، بتوجهاته و هيكلته و مؤسساته بالخصوصية الفريدة مقارنة بباقي الأنظمة، ومركزية اصدار و إتخاذ القرار في شخص معمر القذافي، مما جعل ليبيا و نظامها الجماهيري نظاما فرديا و دكتاتوريا أدى إلى دخول ليبيا في ازمات و صراعات داخلية بتغيب المعارضة و خارجية مع الدول الغربية، وهذا ماسهم بشكل مباشر في خلق البيئة الملائمة لإنتشار الفوضى بمجرد ايجاد السبب الذي تمثل في الإنتفاضة الشعبية، التي كان لها دور كبير في تحريك العداءات الداخلية و الخارجية، و التي أستغلت لإفقاد النظام شرعيته

من خلال إستعماله للعنف وممارساته للقمع ضد المتظاهرين و لاعقلانية في التعامل مع الأزمة، مما أوجد الذرائع للدول للتدخل في ليبيا و السعي لتخلص من نظام العقيد معمر القذافي.

●أن القاعدة النظرية و القانونية القائمة على جماعية التدخل التي تضمن غياب المصلحة الفردية للدول و تكفل تحقيق الاهداف الإنسانية، كانت في الحالة الليبية عبارة عن واجهة للتدخل فالممارسة أثبتت عدم تطبيقها، فالتدخل رغم أنه كان جماعي و بقرار أممي و تحت لواء حلف شمال الاطلسي إلا ان المصالح الفردية كانت المحرك الاساسي لنزعة التدخلية، فكل دولة من الدول الكبرى تدخلت في ليبيا بناء على مصالحها الخاصة بإختلافها، و للمحافظة على مكتسباتها او لتحقيق مكتسبات لها في ليبيا.

●أن التدخل في ليبيا رغم أنه كان لغرض إنساني و بدعوى الحد من انتهاكات النظام السياسي لحقوق الإنسان، إلا أن الهدف الأساسي الذي كان وراء التدخل الدولي هو إسقاط النظام السياسي القائم و القضاء على معمر القذافي، وتغطية هذا الهدف بالأسباب الإنسانية و إمتلاكه الشرعية الدولية، وهذا الهدف الذي حققته الدول الأجنبية ادخل ليبيا في حالة من الفوضى و عدم وجود سلطة مركزية مسيطرة على زمام الأمور، في ظل إنتشار كبير للأسلحة و الميليشيات و عدم الإتفاق بين القبائل و القبائل حول صيغة موحدة و نهائية لدستور، ما يكفل استقرار الحياة السياسية في ليبيا ما بعد القذافي.

وفي الأخير نخلص إلى ان التدخل الأجنبي في ليبيا كان له دور كبير في إسقاط نظام العقيد معمر القذافي، و أن التدخل ساهم و بشكل كبير في دعم و مساندة قوات المعارضة للسيطرة و التغلب على قوات النظام وذلك من خلال الدعم الجوي وحتى الميداني و لولا التدخل لما تمكنت المعارضة من إسقاط النظام.

....

المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

1. إبراهيم احمد، **التنظيم الثوري للجان الثورية ادارة الثورة الشعبية،** طرابلس: المنشاة العامة للنشر و التوزيع و الاعلان، ط2 ، 1982.
2. إبراهيم علي ، **الحقوق و الواجبات الدولية في عالم متغير**، القاهرة : دار النهضة العربية، 1997.
3. اسماعيل محمد محمد ، **عمر المختار**، القاهرة: مكتبة القران، 1992.
4. الأجواد فضل ابراهيم ، **المدخل إلى جغرافيا النقل في ليبيا،** القاهرة : الدار العربية للنشر و التوزيع، ط2، 2008.
5. أوصديق فوزي ، **مبدأ التدخل: لماذا وكيف؟**، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 1999.
6. إبراهيم العناني محمد، **التنظيم الدولي: النظرية العامة**، القاهرة: دار الفكر العربي،1982.
7. غشقي أنور بن مجد ، **الإستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة** ، ابوظبي: مركز الخليج للأبحاث،2007.
8. أبو الوفا أحمد ، **الإعلام بقواعد القانون الدولي و العلاقات الدولية في شريعة الإسلام**،ج5، القاهرة: دار النهضة العربية، 2001.
9. انديشة احمد محمد ، **التاريخ السياسي و الاقتصادي للمدن الثلاث**، بنغازي : الدار الجماهيرية للنشر و الإعلان و التوزيع، 1993.
10. بون وين ، **ليبيا و إنتشار الأسلحة النووية**، ترجمة: مركز الخليج للبحوث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للبحوث، 2008.
11. بن جلون الطاهر ، **الشرارة :إنتفاضات في البلدان العربية**، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2012.
12. بازامه محمد مصطفى، **ليبيا هذا الإسم في جذوره التاريخية**، بنغازي: مكتبة قورينا لنشر و التوزيع، 1975.
13. الباروني عمر محمد، **الإسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابلس**، طرابلس: مطبعة ماجي للنشر و التوزيع، 1953.
14. البوري عبد المنصف حافظ ، **الغزو الايطالي لليبيا دراسة في العلاقات الدولية**، بيروت: الدار العربية للكتب، 1983.
15. بلال عبد الله ، **وجاء العقيد**، طرابلس: دار مكتبة الفكر، 1970.
16. بولقمة الهادي مصطفى، **الجماهيرية دراسة في الجغرافية**، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الاعلان، 1995.
17. البرناوي سالم حسين ، **السياسة الخارجية الليبية دراسة نظرية تطبيقية في المفاهيم و الأهداف و العوامل و الوسائل**، بنغازي: مركز البحوث الاقتصادية،2000.
18. بوكرا إدريس ، **مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتب، 1990.

19. بوشعير سعيد، **القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة**، ج1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2000.

20. بدوي محمد طه ، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، بيروت: الدار المصرية للطباعة و النشر، 1971.

21. بوعزة الطيب ، **نقد الليبرالية**، الرياض : مكتبة الملك فهد للنشر، 1999.

22. الباش حسن ، **صدام الحضارات حتمية قدرية أم لوثة بشرية**، بيروت: دار قتيبة للطباعة و النشر و التوزيع ،ط2 ،2005.

23. بيليس جون ، سميث ستيفن ، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للابحاث، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للابحاث،2007.

24. جويلي مفتاح علي ، **مذكرات اليوم الاول:ثورة 17 فبراير**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

25. شارل أندري جوليان ، **تاريخ إفريقيا الشمالية**، ترجمة: البشير بن سلامة، تونس:الدار التونسية للنشر،1969.

26. الجوهري محمد الجوهري حمد ، **النظام السياسي الإسلامي و الفكر الليبرالي** ، القاهرة: دار الفكر العربي، 1993.

27. حرب علي ، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2011.

28. حسيب خير الدين و أخرون، **الربيع العربي إلى أين؟ أفاق جديدة للتغير الديمقراطي**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

29. حميدة علي عبد اللطيف ، **المجتمع و الدولة و الإستعمار في ليبيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

30. حبيب هنري ، **ليبيا بين الماضي و الحاضر**، طرابلس : منشورات المنشاة الشعبية للنشر و التوزيع و الاعلان، 1981.

31. حمدان جمال ، **الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية دراسة في الجغرافية السياسية**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996.

32. حسن محمد ابراهيم ، **دراسات في جغرافية أوربا و حوض البحر المتوسط**، الاسكندرية: مركز الاسكندرية للكتب، 1999.

33.روسي توري ، **ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911**، ترجمة: خليفة محمد التليسي، بيروت: الدار العربية للكتب، ط2 ، 1991.

34.الرحباني ليلى نقولا ، **التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل**، دمشق: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011.

35.السيسي ايمن ، **ثورة 17 فبراير و الوجه السري للقذافي**، القاهرة: الهيئة المصرية للكتب، 2011.

36.سعد الله عمر ، **حل النزاعات الدولية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

37.سلطان حماد و آخرون، **القانون الدولي العام**، القاهرة: دار النهضة العربية، ط2، 1984.

38.الشبوكي مها محمد ، **اشكاليات قضية لوكربي امام مجلس الامن**، بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع، 2000.

39.شعيب علي ، **اسرار القواعد البريطانية في ليبيا**، طرابلس : المنشاة العامة للنشر و التوزيع و الاعلان، 1982.

40.شتراوس ليو ، كروبسى جوزيف ، **تاريخ الفلسفة السياسية**، ج2، ترجمة: محمود سيد احمد، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005.

41.شهاب مفيد محمد ، **القانون الدولي العام**، القاهرة: دار النهضة العربية، ط2، 1985.

42.صبرا حسن ، **نهاية جماهيرية الرعب**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

43.طريح شرف عبد العزيز ، **جغرافيا ليبيا**، الاسكندرية: منشاة دار المعارف، 1973.

44.طالب محمد سعيد ، **الثقافة و التنمية المستقلة في عصر العولمة**، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005.

45.عبد السيد خليل ، **جماهيرية الدم و النار**، القاهرة: دار الكتاب العربي، 2012.

46.عبد الرحيم الطاهر ، **ليبيا انتصار الامل**، السودان: بركليات للنشر، 2012.

47.العودة سلمان ، **اسئلة الثورة**، بيروت: مركز نماء للبحوث و الدراسات الانمائية، 2012.

48.العاقل الصديق محمد واخرون، **معالم الحضارة الاسلامية في ليبيا**، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2008.

49.عميش ابراهيم فتحي ، **التاريخ السياسي و مستقبل المجتمع المدني في ليبيا**، القاهرة: برنيق لطباعة و الترجمة و النشر، 2008.

50.العزالي ابو القاسم محمد ، **الطرق و النقل البري و التغير الاجتماعي و الاقتصادي في الجماهيرية العربية الليبية**، طرابلس: المنشاة الشعبية للنشر و التوزيع و الاعلان، 1981.

51.عفاش فضل ، **الماضي يبدا غدا: قصة حياة الزعيم العربي الليبي معمر القذافي**، النمسا: الدار الافريقيا للطباعة و النشر و الانتاج الفني، 1991.

52.العريفي كمال سحبون ، **اثر انهيار الاتحاد السوفياتي على السياسة الخارجية في فترة (1990 – 2000)**، طرابلس: اكاديمية الدراسات العليا، 2003.

53.عبد الرحمن محمد يعقوب ، **التدخل الإنساني في العلاقات الدولية**، ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2004.

54.عمر حسين حنفي ، **التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان**، القاهرة: دار النهضة العربية،2005.

55.العلي يحي علي ، **التدخل الدولي في الشؤون اللبنانية منذ اتفاق الطائف1989 وحتى2006**، دمشق: رند لطباعة و النشر و التوزيع، 2010.

56.الغدامسي محمود علي ، **النفط الليبي: دراسة في الجغرافية الاقتصادية و انتاجية النفط و الغاز العربي**، بيروت: دار الجليل، 1998.

57.غريفيثس مارتن ، تيري اوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،2008.

58.فايرابند ايفو ، روزا ليند فايرابند،وآخرون، **سيكولوجية العدوان :بحوث في ديناميكية العدوان لدى الفرد والجماعة والدولة**، ترجمة:عبد الكريم ناصيف، الأردن: دار منارات للنشر،1986.

59.القطعاني احمد ، **شتاء طرابلس الدامي**، بيروت : المجموعة الدولية لنشر و التوزيع، 2011.

60.القذافي معمر ، **الكتاب الاخضر**، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر و الاعلان و التوزيع، 1978.

61.القرضاوي يوسف ، **الحل الإسلامي فريضة وضرورة**، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1983.

62.الكيالي عبد الوهاب و آخرون، **موسوعة السياسة**، ج1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1985.

63.الموسوي كاظم ، **زمن الغضب العربي الثورات الشعبية الجديدة**، القاهرة: الهيئة المصرية للكتب، 2011.

64.محمد الصلابي علي محمد ، **الدولة العبيدية في ليبيا**، عمان : دار البيارق، 1997.

65.محمد علي الصلابي محمد ، **الحركة السنوسية في ليبيا**، عمان: دار برنيق للطباعة و النشر و التوزيع، 1999 .

66.منيسى احمد واخرون، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2004.

67.المهدي محمد المبروك ، **جغرافيا ليبيا البشرية**، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس،1990.

68.المنياوي رمزي ، **رجل من جهنم**، القاهرة: دار الكتاب العربي، 2012.

69.معتوق محمد احمد ، **المتغيرات السياسية الاقليمية و الدولية و اثرها في السياسة الخارجية الليبية**، القاهرة: دار قباء، 2008.

70.المحمد عماد الدين عطا الله ، **التدخل الإنساني في ضوء مبادئ و أحكام القانون الدولي العام** ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 2007.

71.ماهر يونس عبد المنعم ، **استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية**، الإسكندرية: المكتبة المصرية للطباعة والنشر و التوزيع، 2004.

72.مطر عصام عبد الفتاح ، **القضاء الجنائي الدولي:مبادئه وقواعده الموضوعية والإجرائية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2008.

73.النجار احمد السيد ، **قضية لوكربي و مستقبل النظام الدولي**، بيروت: مركز دراسات العالم الاسلامي، 1992.

74.ناصف حتي يوسف ، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتب العربية، 1985.

75.هنتغتون صمويل ، **صدام الحضارات إعادة صناعة النظام العالمي**،ترجمة: طلعت الشايب، ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ،ط2 ،1999.

76.هانتجتون صمويل ، **الإسلام والغرب أفاق الصدام**، ترجمة: مجدي شرشر، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995.

77.هنداوي حسام احمد محمد ، **التدخل الدولي الإنساني: دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1996.
78.ولد اباه السيد ، **الثورات العربية المسار و المصير**، لبنان: جداول للنشر و التوزيع، 2011.
79.وولف كريستيناس بريد، **ازهار من قورينا**، ترجمة: الهادي مصطفى ابو لقمة، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس،1993.
80.يونس عدي محمد رضا ، **التدخل الهدام و القانون الدولي العام: دراسة مقارنة**، بيروت: المؤسسة الحديثة للكتب، 2010.

❖ المجلات و الدوريات.

1. احمد طاهر و آخرون، "دستور المملكة الليبية"،مجلة الانقاذ الليبية، العدد 39، ديسمبر 1991.
2. بلقزيز عبد الاله ، " مشكلات مابعد سقوط نظام القذافي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 393، نوفمبر 2011.
3. حسيب خير الدين ، "ليبيا الى اين سقوط القذافي لكن؟"، مجلة المستقبل العربي، العدد 391، سبتمبر 2011.
4. الخثلان صالح ،" بعد القذافي الطريق مازال طويلا"، مجلة العرب الدولية، العدد 1571، افريل 2012.
5. الصواني يوسف محمد ، "ليبيا بعد القذافي الديناميات المتفاعلة و المستقبل السياسي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 395، جانفي 2011.
6. عقل زياد ، "الفشل الداخلي و التدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، 2011.
7. لوسوردو دومينيكو ، "الحرب الوقائية الولاء لأمريكا ومعاداتها:رؤية أوربية"، المجلة العربية للدراسات الدولية، المجلد الثامن، العدد الثاني، ربيع 2004.
8. المنصف وناس، "القبيلة و السلطة في ليبيا"، مجلة المغرب الموحد، العدد 12، ماي 2011، ص 19.
9. مخيمر اسامة ، " الاوضاع في ليبيا من الثورة الى الجمود"، اخبار الساعة، العدد 4521، افريل 2012.

❖ الرسائل و المذكرات الجامعية:

1. ابو الفضل يوسف محمد مصطفى، " التجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية"، رسالة ماجستير، معهد البحوث و الدراسات الافريقية، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة، 2007.
2. بوخشيم عبد الناصر عز الدين ، " تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي و علاقته بالنمو الاقتصادي"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، 2002–2003.
3. برقوق سالم ، "تطور إشكالية مفهوم التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولية" ، مذكرة ماجستير ، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، جوان 1994.

4. بوراس عبد القادر ، "نظرية السيادة المحدودة في حق أو واجب التدخل الإنساني"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، فرع القانون العام، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005.
5. بن علي ساسي ، "المنظمات غير الحكومية الإنسانية من الدفاع عن حقوق الإنسان إلى التدخل"، مذكرة ماجستير، كلية الإعلام و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002-2003.
6. بن عبيد إخلاص ، "آليات مجلس الأمن في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2008_2009.
7. جمعة عمار انبية ، "السياسة الخارجية الليبية في المنطقة العربية"، مذكرة ماجستير، معهد العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1994-1995.
8. جدو فؤاد ، "دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية أنموذج منظمة أطباء بلا حدود"،مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009-2010.
9. حمايدي عز الدين ، "دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005.
10. حناشي اميرة ، "مبدا السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، قسم القانون العام، فرع العلاقات الدولية و قانون المنظمات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.
11. السوالقة معاوية عودة ، "التدخل العسكري الانساني"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، قسم القانون العام، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، القاهرة، 2009.
12. الطوب سعيد صفي الدين ، "مقومات التنمية السياحية في ليبيا دراسة في جغرافية السياحة"، رسالة دكتوراه، كلية الادب، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة، 2001.
13. عز الدين فاروق كمال محمد،" جغرافيا النقل في ليبيا"، رسالة دكتوراه، كلية الادب، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة، 2001.
14. عمروش عبد الوهاب ، "التدخل الإنساني و مصير الدولة الوطنية في افريقية:دراسة حالة الصومال 1992- 2005"، مذكرة ماجستير، كلية الإعلام و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006-2007.
15. موسى موسى، "مشروعية التدخل السوري في لبنان و تداعياته"، مذكرة ماجستير، كلية القانون و السياسية، فرع القانون الدولي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.
16. دريدي محمود ، "البعد الافريقي للسياسة الخارجية الليبية (1995-2009)"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011 -2012.
17. دماغ مريم ، "اشكالية التدخل في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة دراسة مقارنة للتدخل الامريكي في كل من: كردستان العراق 1991 و الصومال 1992"،مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2009-2010.

....

❖ التقارير:

1. منظمة العفو الدولية، **المعركة على ليبيا**،لندن:منظمة العفو الدولية، 2011.
2. ــــــــــــــ، **ليبيا الضحايا المنسيون لحلف الناتو**، لندن:منظمة العفو الدولية،2012.
3. مجموعة الازمات الدولية ، "**الاحتجاجات في شمال افريقيا و الشرق الاوسط فهم الصراع في ليبيا**"،تقرير الشرق الاوسط رقم 107،ماي 2011 .
4. ــــــــــــــ، "**المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الامنية في حقبة مابعد القذافي**"،تقرير الشرق الاوسط رقم 115،ديسمبر 2011 .
5. المنظمة العربية للحقوق الانسان و المركز الفلسطيني لحقوق الانسان و مجموعة المساعدة القانونية الدولية،"**تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا**"، جانفي 2012.
6. ادارة الشرق الاوسط و اسيا الوسطى، **ليبيا بعد الثورة التحديات و الفرص**، الولايات المتحدة الامريكية، صندوق النقد الدولي، 2012.
7. مصرف ليبيا المركزي، **تقرير حول ميزان المدفوعات الليبية 2010**، الجماهيرية العربية الاشتراكية الليبية، ادارة البحوث الاحصائية، 2010.

❖ مواقع الانترنت:

1. سامح الكومي، شعبيات ليبيا، مؤخوذ من :

http://www.marefa.org/index.php/%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7#.D8.A7.D9.84.D9.87.D9.88.D8.A7.D9.85.D8.B4

ساعة الدخول : 16:32 يوم 2011/03/12.

2. عبد الحفيظ عوض ربيع، عدد سكان ليبيا، مؤخوذ من:

http://tamimi.own0.com/t52472-topic

ساعة الدخول **32**:12 يوم 2011/03/01.

3. محمد العياط، القبائل الليبية، مؤخوذ من :

http://boaziza.yoo7.com/f10-montada

ساعة الدخول : 21:00يوم 2011/01/15.

4. صـــالح محمد عمر أبوغريس، لمحات عن التعليم في ليبيا، مأخوذ من:

http://www.libya-alyoum.com/news/index.php?id=21&textid=7993

ساعة الدخول : 10:25 يوم 2012/04/22.

5. احمد غتور، التجارة في ليبيا، ماخوذ من:

http://www.ghattour.com/ar/index.php/2012-03-17-16-11-26/2012

ساعة الدخول : 16:32 يوم 2011/03/12.

6. جلال راشد، قيمة الصادرات الليبية خلال 2010، ماخوذ من:

http://www.masress.com/author?name

....

ساعة الدخول : 16:12 يوم 2011/06/11.

7. فرج احميد بوفرقة، خصائص ليبيا السياحية ماخوذ من:

http://tamimi.own0.com/t65598-topic

ساعة الدخول : 16:32 يوم 2011/06/11.

8. يوسف العلاونة، عائلة القذافي، ماخوذ من :

http://alialawnah.maktoobblog.com

ساعة الدخول : 16:32 يوم 2012/08/02.

9. سلام بارودي، عائشة القذافي ودورها السياسي، ماخوذ من:

http://bilad-13.maktoobblog.com/1620803

ساعة الدخول : 16:20 يوم 2012/08/02.

10. محمد زهير المغيربي، هيكلة النظام السياسي في ليبيا، ماخوذ من:

http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=com_content&task=view&id=6369&Itemid=1

ساعة الدخول : 16:00 يوم 2012/07/05.

11. ايمن نيشان، كتائب الامن و اللجان الثورية في ليبيا، مؤخوذ من:

http://www.yemennation.net/news5937.html

ساعة الدخول : 12:40 يوم 2012/07/10.

12. احمد منصور، قصة كتائب القذافي، مؤخوذ من :

http://www.al-watan.com/viewnews.aspx?n=1B5EC10E-A72E-401E-9275-E437948A4028&d=20120729&writer=0

ساعة الدخول : 13:10 يوم 2012/07/12.

13. شادي عمر الشربيني، حقيقة ما جرى في ليبيا، مؤخوذ من :

http://www.kassioun.org/index.php?mode=article&id=19488

ساعة الدخول : 11:00 يوم 2012/08/15.

14. عدي شتات، الاقتصاد و الثورة في ليبيا، مؤخوذ من :

http://www.albasrah.net/ar_articles_2011/0212/shatat_170212.htm.

ساعة الدخول : 11:20 يوم 2012/09/11.

15. خذر شنكالي، ليبيا السوق الاوربية الجديدة، مؤخوذ من :

http://www.doxata.com/aara_meqalat/6633.html

ساعة الدخول : 12:30 يوم 2012/09/11.

16. احمد ابراهيم خضر، ليبيا صراع على النفط ام على السيطرة المصرفية، مؤخوذ من :

http://www.alukah.net/Web/khedr/10862/34981/

ساعة الدخول : 12:15 يوم 2012/09/11.

....

17. حسان عامر، الموقف العربي من الازمة في ليبيا، مؤخوذ من:
http://www.alamiya.org/index.php?option=com_articel&id=2978
ساعة الدخول : 18:50 يوم 2012/11/25.

18. سرج دانييل، الموقف الدولي و الروسي من التدخل الدولي في ليبا، مؤخوذ من:
http://studies.aljazeera.net/raports/2011/2011135827019892.htm
ساعة الدخول : 19:00 يوم 2012/11/25.

19. حسان عامر، الموقف العربي من الازمة في ليبيا، مؤخوذ من:
http://www.alamiya.org/index.php?option=com_articel&id=2978
ساعة الدخول : 19:10 يوم 2012/11/25.

20. محمد خوجة، حجم الخسائر الاقتصادية بسبب الازمة في ليبيا، مؤخوذ من :
http ://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=494584&eid=1245
ساعة الدخول : 14:30 يوم 2012/12/10.

21. النوري الصل، ليبيا ما بعد القذافي التحديات و السيناريوهات، ماخوذ من:
http://www.turess.com/alchourouk/504958
ساعة الدخول : 10:00 يوم 2013/01/02.

22. وليد السكران، دولة الديمقراطية ام دولة العسكر، مأخوذ من:
http://www.libya–alyoum.com/news/index.php?id=21&textid=8532
ساعة الدخول : 10:30 يوم 2013/01/02.

23. ميلاد الحارثي، سيناريوهات المواجهة المسلحة في ليبيا، مؤخوذ من: http://diae.net/6707
ساعة الدخول : 10:40 يوم 2013/13/02.

المراجع باللغة الاجنبية:

اولا:باللغة الفرنسية:

A/Livres :

1. Bettati Mario, **Le Droit D' ingérence : Mutation de l' ordre International**, Paris : Editions Odile Jacob, 1996.
2. David Châles Philipe , Rocho Jean Jacque , **Théorie de la sécurité définitions** , Paris : Edition Montchrestien, 2002.
3. Kouchener Bernard, **Le Malheur des autres**, Paris, Editions Odile Jacob, 1991.

B/ feuille de travail :

1. Phillippe Gros , **De Odyssey Dawn a' Unified Protector**, Fonadtion pour la research stratégique note n° 04, 2011.

....

ثانيا:باللغة الانجليزية:

A /Books :

1. Aydin, Aysegul, **foreign powers and intervention in armed conflicts**, California : Stanford university press, 2012.
2. Ben-Hlim Mustafa Ahmed, **Forgotten Page from Libya'S Political History**, Great Britain : Mriamabook, 1992.
3. Donnelly Jack, **Reailism and International relations**, London: Cambridge University press, 2000.
4. Duffy Gloria, **Soviet nuclear enargy domestic and international policies**, Santa Monica : CA Rand, 1979.
5. EdstronHakan , Gemnis Dannis**, Pursing strategy Nato operation from the gulf war to Gaddafi**,U.S.A : Martin's press, 2012.
6. Gurney Henry, **Libya :The Political Economic of Oil**, London : Oxford university prass, 1996.
7. Griffiths Martin, **International Relations Theory for Twenty First Century**, New York : Routledg, 2007.
8. Harrison Ewan, **The Post_Cold War International System**, London: Routledg Taylor & Francis Group, 2OO4.
9. Holsti Kalevi J, **Peace and War: Armed Conflicts and International Order**, New York: Cambridge University Press, 1991.
10. Jeffe E.G .H , **Social and Economic development of Libya**, London : Menas prass, 1982.
11. Kimberly suillivan, **Muammar Al-Qaddafi's :Libya**, london : Oxford University press, 2009 .
12. Marquise Richard A**, Intelligence and the Lockerbie investigation**, U.S.A: Algora publiching, 2006.
13. Matar Khalili , taabit Robert W , **Lockerbie and Libya** , U.S.A: McFarlaad,2004.
14. Metz Helen chapin , **Libya**, New york: Martin press , 2002.
15. Nelson Harison, **Libya : A Country Study**, Washington: American University press, 1979.
16. Oppenheim Lassa, **Lauterpachat Hersch** , International Law,Vol1, London: University of Edinburgh, 1967.
17. Russell Frederick H, **The Just War in the Middle Age**, London: Cambridge University Press, 1975.
18. Road ,Estover, **Freedom in the world 2011**, United State : Eld publishers,2011.
19. Richmond J. W, **Libya a modern History**, Great Britain : Biddles L T D , 1983.
20. Vandewalle Dirk, **Libya**, London : Grnell University, 1998.
21. Weiss Thomas and others ,**The Responsibility to Protect**,USA : universities of Oxford,2011 .
22. Witter ,David, **The Libyan Revolution : Escalation et intervention,** U.S.A : institute for the stady of war, 2011.
23. Wright John, **Libya**, London : Ernest Benn LTD, 1969.
24. Wrincht Johan, **A history of Libya**, london : Cambridge University press, 2012.

B/Periodicals :

1. Adler Emanuel, Seizing the Middle Ground: Constructivism in world politics, European journal of International relations, Vol3, No3, 1997.
2. Admes Simon," Militry intervention and regime change in libya", Virginia journal of international law, volume 52, Number 02, 2012.

C/Working Papers :

1. George Joffé and Emanuela Paoletti, "Libya's Foreign policy : Driver and Objectives", Miditerranean paper, United states, 2010. avalaible from : http://www.gmfus.org/galleries/ct_publication_attachments/JoffePaoletti_final_Oct10.pdf , at 23 : 10 2011/06/11
2. Simon Admes, "Libya and the responsibility" , Occational paper series, NO 3, October, 2012. avalaible from : 23 : 10 2011/03/11 http://www.globalr2p.org/media/files/libyaandr2poccasionalpaper-1.pdf , at 23 : 10 2011/06/11
3. Paul Salem, Amanda Kadlec, Libya's troubled transition, Carnegie papers, june, 2012. avalaible from :
4. http://carnegieendowment.org/files/libya_transition.pdf , 2011/06/10 at21 : 00
5. Congerssional Resarch Service, "Opération Odyssey Dawn libya, Background and issues for congress", 28 March 2011, avalaible from : http://fpc.state.gov/documents/organization/159790.pdf . 01 2011/07/ at 08 : 30
6. Blanchard Christopher M, libya : Unrest and US policy, Congressienal Research service, march 2012, avalaible from : http://fpc.state.gov/documents/organization/159788.pdf . 2012/09/17 at 22 : 15
7. International Media support, "17 February Revolution Media in north_estern libya", july, 2011,avalaible from : http://www.i-m-s.dk/files/publications/1803%20Libya.final.web0.pdf. 2012/06/21 at 13 :40

فهرس الأشكال:

الخرائط:

ملخص الدراسة

يهدف موضوع هذه الدراسة بالأساس محاولة رصد الدور الذي لعبته الدول الأجنبية في الأزمة الليبية، وفهم علاقتها بسقوط النظام السياسي الليبي الذي يقوده معمر القذافي، فالتدخل الأجنبي في ليبيا الذي كان يرتكز على فرض حظر الطيران، أخذ عدة مسارات مغايرة للهدف منه و لعبت فيه الدول الكبرى و الدول المشاركة تحت لواء حلف الأطلسي أدوارا رئيسية في تحطيم قوات القذافي و دعم المعارضة وتغليب كفتها للقضاء على قوات القذافي.

غير أن هذا التدخل هو نتاج لعدد كبير من التراكمات و العوامل السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و القانونية و السياسية، وهو بالأساس يرجع إلى طبيعة النظام السياسي الليبي الذي يقوده معمر القذافي منذ وصوله إلى السلطة في 1969، حيث إرتكزت سلطة صنع القرار و إتخاذه في شخص معمر القذافي، و تميز النظام الليبي في هذه الفترة بقالب مؤسساتي فريد بعيد عن المنظومة المؤسساتية التي تحددها الدساتير العالمية، حيث عرفت بالجماهيرية وكرست مبدأ معمر القذافي التي هي تجسيد للكتاب الأخضر و النظرية العالمية الثالثة، كما أن ليبيا عرفت سياسة خارجية متأرجحة بين القومية و الوحدوية و القارية و العالمية، و هذا ما جعل ليبيا تدخل في العديد من الأزمات و الصراعات مع الدول الغربية و من أبرزها أزمة لوكربي التي أدخلت ليبيا و نظام معمر القذافي في أجندة الدول التي تهدد الأمن و السلم و خانة الدول الغير مسالمة والمعادية للغرب و الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد ساهمت طبيعة نظام الحكم و الهيكلة المؤسساتية للنظام الليبي التي تصنف على أنها من الدكتاتوريات، وخاصة بعد دخول تونس و مصر في مرحلة جديدة تم فيها إسقاط الأنظمة السياسية القديمة، على إثر مظاهرات شعبية تطالب بإسقاط النظام، في خروج الشعب الليبي مطالبا بإسقاط نظام القذافي الذي واجه تلك المظاهرات بالقمع و العنف لتدخل ليبيا في دوامة المواجهة العنيفة و المسلحة، لتكون ليبيا بذلك أعطت الذرائع الإنسانية للدول الأجنبية للتدخل في شؤونها الداخلية، وما دفع المجتمع الدولي إلى إصدار قرارات ضدها من خلال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ما أدى إلى العمل الدولي المسلح ضد نظام معمر القذافي في ليبيا و مساعدة المعارضة المسلحة، ما سرع في سقوط نظام معمر القذافي و مقتله و دخول ليبيا في مرحلة إنتقالية مليئة بالسيناريوهات و التحديات.

Abstract

The aim of this study is to show the role of the foreign states in Libyan crisis , and to understand its relations with the fall of the Libyan political system, under the leadership of Muammar Al Qaddaafi; the international intervention in Libya, was based on opposing a forbidden zone flying on the Libyan spaces, which has taken different tendencies varying from its aim with the contributions of the great powers and other state which has played an essential role in demolishing the Qaddaafi's power and supporting opposition, all this mission under the bregade of the NATO .

But this intervention is the result of many factors, (political, social, economic), wich has a relation with the nature of Libyan political system of Al Qaddaafi, since his arrival to the authority in 1969, the Libyan political system has main characteristics such as the authority of making decisions based on the hand of one person Qaddaafi , also the political system has an exceptional constitutional structure varying from the other constitutional structures which well known in the International constitutions, the political system of Libya witnessed, the kind of republicanism which based on the doctrine of Qaddaafi , as an application of the (green book and International third theory), also Libya has noticed an unbalanced foreign policy between continental and universal nationalism, this lead Libya entering in many crisis and conflicts with western states , Lockerbie crises, which had a bad effects on the Libyan system it was class field as one of the non place full state , which work against the west and the United State of America.

The hand of political system and the constitutional structure which characterised as a dictatorship, contributed in the last popular demonstrations in the Libyan's system and the withdrawal of Qaddaafi, who faced violently, the demonstrations, and by this way he gave the human justifications to foreign states to interfere in the internal affairs of Libya; in addition to this, the he gave security council to take decisions against it, which bad to a military action in Libya , and support the opposition which resulted in the collapsed of the system of Qaddaafi and family his death, and entering in a transitional period full of challenges.